الجمهـــــورية الجزائـــرية الديمقـــراطية الشـعبـية
جامـــعة قاصـــدي مربـــاح ورقلـــة
كليـــة الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

التفكير النحوي
عند عبد الرحمن الحاج صالح

مذكرة من متطلبات شهادة الماجستير في اللغة والأدب العربي
تخصص: النحو العربي مدارسه ونظرياته

إعداد الطالبة:
سعاد شرفاوي

إشراف الأستاذ:
أحمد جلايلي

الموسم الجامعي: 2009م-2010م

مقدمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

إن الحداثة التي شقّت طريقها في جميع مناحي الحياة البشرية العلمية، والفكرية منها، امتدت إلى الحياة الأدبية، واللغة العربية بنحوها تشكل رافدا من روافد هذا الفكر الحضاري الجديد، فقد برز مجموعة من النحاة المحدثين، والذين اختلف شأنهم في تصوّر هذه النزعة التجديدية والتحديثية في النحو العربي، والتي فرضتها مجموعة ظروف منها التطور والعصرنة، فقد اختلف منهج التجديد بين النحاة، كما اختلفت ردود الفعل في تقييم هاته الحركة بين مؤيد لها ومعارض.

وفي هذه الدراسة سيسلط الضوء على علم من أعلام النحو في القطر الجزائري والعربي، وهو الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، الذي لمع اسمه في الساحة العلمية اللغوية، باحث حديث، وعالم فذ شاع ذكره، نحوي ولساني بارز في العلوم اللغوية الحديثة.

فالأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح واحد من أبناء عصره قرأ التراث النحوي العربي الأصيل قراءة دقيقة وواعية، بمنظار علمي متطور، بعد أن تشبّع بالعلوم العصرية، وواجهته الدراسات اللغوية الحديثة المحلية منها والوافدة. كل هذا ولّد إشكالية هذا البحث التي جاءت في مجموعة تساؤلات، وأذكر منها:

كيف نظر عبد الرحمن الحاج صالح للتراث النحوي العربي الأصيل؟ هل هو إرث مقدّس، يفرض علينا الحفاظ عليه التحجّر؟ أم أنه ثروة ثرية متجددة لا ينضب ماؤها، ولا تجدب أرضها؟ وكيف قرأه في ظل المستحدثات العلمية والتقنية؟ وكيف ساهم في إحيائه واستمراريته؟ وما مفهوم الأصالة عنده؟ وما موقفه من أصالة النحو العربي؟ هل ساوى بين نحو المتقدمين والمتأخرين من النحاة؟ وكيف كان ذلك؟ ما هي أهم القضايا الأصولية التي عالجها في النحو العربي؟ وما منهجه في ذلك؟ ما موقفه من تجديد النحو العربي في العصر الحديث؟ ما موقفه من بعض الدراسات اللغوية الحديثة؟ هل ساهم في التجديد

النحوي؟ وما أشكال التجديد عنده؟ وكيف استثمر تجديده في خدمة وتطوير اللغة العربية؟.

هذه الأسئلة و غيرها حاولت الإجابة عنها في بحثي هذا الموسوم بـــ**(التفكير النحوي عند عبد الرحمن الحاج صالح)**.

ولم أقف على دراسات سابقة في هذا الموضوع إلا ما تناولت منها جانبا واحدا منه، وهو النظرية الخليلية الحديثة، فقد جاءت دراسة للدكتور محمد صاري، أستاذ بجامعة عنابة بعنوان (المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة). وأيضا دراسة أخرى للدكتورة شفيقة العلوي، أستاذة بجامعة بوزريعة بعنوان(العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنوام تشومسكي). أو ما أشارت إليه الباحثة خولة طالب الإبراهيمي من تعريف لمبادئ النظرية الخليلية الحديثة في كتابها مبادئ في اللسانيات.

وكان توجّهي لدراسة التفكير النحوي عند عبد الرحمن الحاج صالح لعدة عوامل أوجزها فيما يلي:

- التعرف على أعمال نحوي جزائري وهو الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، ومدى مساهمته في إثراء التراث النحوي العربي، بدراسته وإحيائه، وتسهيل الاطلاع عليه، وقراءته بمنظار علمي.
- التعرف على رأي الأستاذ الحاج صالح في أهم قضايا النحو العربي و أصوله، والتعرف على موقفه من أهم القضايا الراهنة في النحو العربي.
- الوقوف على أشكال تجديده النحوي ومناقشتها.
- مدى مساهمة الجزائر في استغلال الوسائل والتقنيات الحديثة والتكنولوجية في تطوير اللغة العربية.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن أقسم بحثي هذا على ثلاثة فصول وخاتمة، وجاءت الفصول تطبيقية كلها.

فالفصل الأول تحدثت فيه عن إثبات أصالة النحو العربي عند الحاج صالح، و التي دافع عنها الأستاذ من وجهتين: أولاها: عدم التأثّر بالمنطق

الأرسطي في النشأة، ودلّل على ذلك بشهادة العقل والتاريخ، وكان كل هذا في المبحث الأول.

ثانيها: وجوب عدم التأثر السلبي بالنظريات اللغوية الغربية، وركّز على البنوية منها خاصة، وهو الذي شمله المبحث الثاني.

أما الفصل الثاني فقد خصّصته للحديث عن أهم القضايا النحوية الأصولية التي أثارها الأستاذ، وهي الفصاحة، والسماع اللغوي، ليثبت لنا علمية السماع اللغوي العربي من خلال إظهاره لبعض الحقائق العلمية فيه، وجاء ذلك كله في ثلاثة مباحث:-الفصاحة-اللغة العربية وأسطورة اللغة المشتركة بإزاء اللهجات - السماع اللغوي العلمي العربي.

أما الفصل الثالث والأخير فتحدّثت فيه عن تجديد الفكر النحوي عند عبد الرحمن الحاج صالح، وذلك من خلال نظريته المشهورة في اللغة، وهي النظرية الخليلية الحديثة. فعرّفت بمبادئها الأساسية في المبحث الأول من هذا الفصل، ثم كيفية استغلالها، واستثمارها بصورة عملية، وهو ما تضمنّه المبحثان الثاني والثالث منه، وهما على التوالي: -حوسبة التراث النحوي العربي -آراؤه التعليمية واستثمار النظرية الخليلية الحديثة في تعليم النحو.

ثم جاءت الخاتمة التي توّجت بها بحثي هذا، وهي نتائج مستخلصة من هذه الدراسة.

وقد اتّبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي، بأن وقفت على أهم الآراء النحوية للدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، ووصفتها، ثم قارنتها بغيرها من الآراء متبعة في ذلك المنهج المقارن.

إضافة إلى استعانتي بالمنهج الإحصائي في بعض مواضع البحث .

وقد اعتمدت في بحثي هذا بصورة أساسية على كتب عبد الرحمن الحاج صالح المنشورة وهي: السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، وأيضا بحوث ودراسات في اللسانيات العربية في جزأين، وكذلك بحوث ودراسات في علوم اللسان، إضافة إلى بعض المقالات المنشورة في مجلة المجمع الجزائري للغة العربية.

كما رجعت إلى كتاب سيبويه، واستعنت ببعض المراجع الحديثة.

وفي الأخير يسرّني أن أتوجّه بشكري وتقديري واحترامي إلى الدكتور أحمد جلايلي الذي أشرف على هذه الرسالة وتعهدّها برعايته وحرصه وعظيم اهتمامه، إذ كان لتوجيهاته القيّمة وأفكاره النيّرة، ودعمه النفسي والمعنوي، أكبر الأثر في إثراء هذه الدراسة فجازاه الله عنّا كل الخير.

ومن خلاله أرفع شكري إلى جميع أساتذتي الذين درسّوني في مرحلة التدرّج وما بعده.

والشكر موصول أيضا إلى أعضاء لجنة المناقشة لموافقتهم على مناقشة رسالتي هذه وتحمّل هذا العبء، وأسأل الله أن ينفعني بنصائحهم وتوجيهاتهم.

تمهيد:

-ترجمة لحياةعبد الرحمن الحاج صالح

-مراحل تطور التفكير النحوي العربي

Iعبد الرحمن الحاج صالح، حياته، إنجازاته اللغوية، والعلمية:

أولا: حياة عبد الرحمن الحاج صالح:

ولد الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح بمدينة وهران في يوم8 يوليو سنة 1927 م، وهو من عائلة معروفة نزح أسلافها من قلعة بني راشد المشهورة إلى وهران في بداية القرن التاسع عشر[1]، تقدم إلى الكتاب كما يتقدم سائر طلاب العلم لحفظ القرآن في مسقط رأسه وهران، وتعلم بمدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.[2]

والتحق و هو ابن خمس عشرة سنة بحزب الشعب الجزائري، و في سنة 1947 م بعد حملة واسعة حملتها الشرطة الفرنسية على المناضلين و الوطنيين رحل إلى مصر، والتحق طالبا بكلية اللغة العربية بالجامعة الأزهرية[3]، وهناك كان على موعد مع القدر، إذ لفت انتباهه عبقري، وهو الخليل بن أحمد الفراهيدي فعكف على دراسة آرائه ردحا من الزمن، وبقي علم الخليل عالقا بفكره، ولا يزال، ورحل إلى الغرب فتعلم بجامعاتها من علومها، ولغاتها، ونال شهاداتها.

ولا يزال فكره متعلقا بالخليل بن أحمد، فعكف على الرياضيات دراسة، وتحصيلا، وكل ذلك ليتهيأ له دراسة علم الخليل بن أحمد، فكان له ذلك.

ولما استقلت الجزائر كان من المساهمين في النهوض بالجامعة الجزائرية تأطيرا، وتطويرا، وأسندت إليه عمادة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فنهض بها خير نهوض، وشارك في كل الندوات التي كانت تقام لتطوير الجامعة الجزائرية[4].

---

[1] – «عبد الرحمن الحاج صالح»، فؤاد بو علي، شخصيات أدبية وعربية، منتدى ملتقى الأدباء والمبدعين العرب.www.almoltaqa.com (2009/02/26م).

[2] – المدارس النحوية ، التواتي بن التواتي ، دار الوعي ، دط ، 2008 م ، ص 140 .

[3] – «عبد الرحمن الحاج صالح»، فؤاد بوعلي، شخصيات أدبية وعربية، منتدى ملتقى الأدباء والمبدعين العرب.www.almoltaqa.com (2009/02/26م).

[4] – المدارس النحوية، التواتي بن التواتي، ص140.

ثانيا – جهوده اللغوية والعلمية:

أ– جهوده اللغوية:

جهود الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح كثيرة، ونيرة أعطت أكلها في ميادين شتى منها:

1 – في الأصول[1]: لقد بذل الأستاذ جهدا من أجل الحفاظ على اللغة العربية، وإثرائها، وجعلها وافية بمستجدات العلم الحديث قادرة على الدوام على أداء رسالتها أدق أداء، فكان يصرّ على المعرفة بالنماذج القديمة التي تكسب المتن اللغوي الصحيح، لا العربية التي يغلب عليها السجع، وانتقاء الألفاظ، فلا يلزم امتلاك معرفة مستفيضة بالتفصيلات المعقدة للنحو العربي، لأنه لا ينظر إلى النحو على أنه الإعراب، والتفيهق[2]، بل الأساس فيه هو التمسك بآليات الإعراب الذي يجلي المعاني، وبهذا غرس الاتجاه العقلي بعد تنقيح النقل، وظل قواما على عمله الأكاديمي في أعماله التي ربط فيها بين الدراسات العربية القديمة، والحديثة، مع الدراسات الغربية.

وفي هذه النقطة يركّز الأستاذ على الأصالة اللغوية لا كمقابل للحداثة، بل كمقابل للتقليد مهما كان المقلّد، ومهما كان زمانه، ومكانه، وعلى هذا فلا بد من النظر الممعن في كل ما يصدر من الغير من النظريات، وتمحيصها تمحيصا عميقا، والالتفات إلى كل ما وجّه لهذه النظريات من الانتقادات الموضوعية في نفس البلدان التي ظهرت فيها، وفي غيرها. وقد حاول الأستاذ أن يبين أن التراث العلمي اللغوي الأصيل مما أبدعه الأولون ثري بالأفكار الأصيلة، والمناهج النافعة، والتحليلات العميقة، وهي لا تقل قيمة عما جاءت به الدراسات الحديثة، وذلك مثل المفاهيم العربية في الصوتيات؛ فقد تبين له بالاختبار، وبالاستعانة بالتكنولوجية الحديثة، أن أغلبها صحيح على الرغم من أن منظورها غير منظور البنوية الحديثة، بل تفوت قيمة غيرها من المفاهيم.وإن عدم فهمنا لتراثنا العلمي

---

[1] – مقاربات منهاجية، صالح بلعيد، دار هومة، دط، 2004 م، ص148.

[2] – يراجع «اللغة العربية والبحث العلمي المعاصر أمام تحديات العصر»، عبد الرحمن الحاج صالح ، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية الجزائر، ديسمبر 2005م، ع4 ، ص27.

الأصيل سببه جهلنا بأغراض العلماء الفطاحل مما قالوه، وأثبتوه، وعدم إلمامنا بكل ما وصل إلينا لنتقبله بارتياح، ولكل ما نقرأه من الأخبار المشوهة، وفوق كل هذا إسقاطنا التصور الغربي الخاص بمذهب واحد كالبنوية الحديثة مثلا على تحليل العربية، والنبذ بالتالي لكل ما لا يتناسب مع هذا التصور. والأستاذ لا ينبذ أبدا ما يأتينا من الغرب –ولا من القديم– وإن كان منظوره غير منظورهم ، لكن لا يعتبر ذلك من الحقائق العلمية إلا إذا قام الدليل على صحتها.

وفي هذه النقطة دائما يؤكد أصالة الفكر العربي، ويعني أصالة النحو العربي بالطبع ليربط بين التيارين اللذين يتباريان في هذه المسألة؛ التيار المتحجر الذي بقي منغلقا على ثقافة القرون الخمسة الهجرية الأولى، والتيار الذي لا يرى بديلا عن الثقافة الغربية، وضرورة تطبيق آلياتها على اللغة العربية كي تستفيق من غفوتها.

وأمام هذا الخلاف يحاول الأستاذ وضع نقاط تلاق للتخفيف من هذا الخلاف معتمدا على ربط التراث العربي الأصيل بأحدث ما ينتجه العلم الحديث، ومما هو مجمع على صلاحيته، ويسلط الضوء على اللغة في نشوء المفاهيم وتأثيرها في تولد المعاني[1] .

2 – في اللسانيات: إن هذا العالم الجليل، والنحوي الأصيل، واللساني الفذ واتته الظروف ليظهر كعلم من أعلام علم اللسان لا على مستوى وطنه بل على مستوى العالم.[2] فللأستاذ غرام خاص باللسانيات وفقه اللغة، فهو من دعاة القراءة الواعية للتراث، والدراسة العميقة له بمفاهيم آنية[3].فهو من الباحثين المجددين في مجال اللسانيات الحديثة، وما يمكن أن تستفيده العربية الفصحى من النظريات السائدة اليوم في مجال البحث اللساني، وما ينفرد به اللسان العربي.[4]

ففي هذه النقطة لا يهدم مسلمات سابقة، بل يبنها على وعي جديد؛ وعي لما يكتبه باعتبار الإيمان الواعي أفضل من الإيمان التقليدي.

---

[1] – مقاربات منهاجية، ص148–149.

[2] – المدارس النحوية، التواتي بن التواتي، ص141.

[3] – مقاربات منهاجية، ص149.

[4] – النحو العربي بين الأصالة والتجديد، عبد المجيد عيساني، دار ابن حزم، ط1، 2008 م، ص 240.

وهكذا أن اللغة العربية يجب أن تُقرأ من خلال اللسانيات الحديثة. هذا العلم الذي حفل به كثيرا، وكتب فيه مواضيع شتى، وقارن بين الدراسات اللغوية العربية القديمة، وبين ما أنتجه علم اللسان الحديث، ليرى أن هذا العلم أوسع مجالا، وأكثرها نفوذا ونجوعا، لا بالنسبة إلى ما كان عليه فيما مضى فقط، بل بالنسبة أيضا إلى ما استفادته العلوم الإنسانية الأخرى من تجديد عميق بتطبيقها لمناهجه الخاصة على مواضع أبحاثها. ومن خلال ذلك أعاد النظر في كل المعلومات، والمناهج التي تركها السلف؛ باعتبار أن اللسانيات ثورة على تلك المفاهيم التي لا تحيد عن النمط القديم لدرجة القداسة.

ولقد قام الباحث في مجال علم اللسان بالتحليل، والنقد لأهم مفاهيمه، ومناهجه، ونشأته وأطواره[1]، ثم تعرض إلى عصر الدراسات المقارنة والتاريخية[2]، ثم مدخل إلى علم اللسان الحديث[3].

وهكذا جال في الظواهر اللسانية مستخلصا ما يلي:[4]

- اللسان قبل كل شيء أداة تبليغ.
- اللسان ظاهرة اجتماعية.
- لكل لسان خصائص من حيث المادة والصورة.
- اللسان في حد ذاته نظام من الأدلة.
- للسان منطقه الخاص به.
- اللسان وضع واستعمال، ثم لفظ ومعنى في كل من الوضع والاستعمال.
- للبنى اللغوية مستوى من التحليل غير مستوى الوضع، وغير مستوى الاستعمال.

3 – الرصيد الوظيفي المغاربي أنجزه باشتراك مع تونس والمغرب وموريتانيا؛ ويتناول أهم ما يستعمله الطفل المغاربي في سنوات الطور الأول، ويعمل على

---

[1] – يراجع كتابه بحوث ودراسات في علوم اللسان، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، دط، 2007 م، ص47–87.

[2] – يراجع المرجع نفسه ، ص89–109.

[3] – يراجع المرجع نفسه، ص111–172.

[4] – مقاربات منهاجية، ص150.

تحديد القدر المشترك من الألفاظ بين أطفال بلاد المغرب العربي بهدف توحيد لغتهم وتفادي الحشو الذي يثقل ذاكرة الطفل بما يحتاج إليه من الألفاظ ويستهدف هذا العمل الجماعي ما يلي:

- توحيد اللغة في نواتها الأساسية.
- إعطاء فكرة عن بناء معجم مدرسي موحد.
- مدى استفادة معلمينا من مصطلحات مؤسستنا العلمية.
- الوصول إلى إدراك عيب الكتب المدرسية من حيث المضمون وطرائق تبليغه.
- الحد من فوضى استخدام الترادف.
- احترام التدرج في استعمال الألفاظ.
- حذف الألفاظ غير الوظيفية.
- توظيف ظاهرة الاقتصاد في الخطاب، وإصلاح لغة الاتصال[1].

4 – **في الرصيد اللغوي العربي:** وهو مشروع جماعي يعمل على ضبط مجموعة من المفردات والتراكيب العربية الفصيحة أو الجارية على قياس كلام العرب التي يحتاج إليها التلميذ في مرحلة التعليم الأساسي والثانوي؛ حتى يتسنى له التعبير عن الأغراض والمعاني العادية التي تجري في التخاطب اليومي من ناحية، ومن ناحية أخرى التعبير عن المفاهيم الحضارية والعلمية الأساسية التي يجب أن يتعلمها في هذه المرحلة من التعليم، ومن مزاياه:

- توحيد لغة الطفل العربي والشباب العربي عامة، مع المحافظة على خصائص كل قوم المعيشية والثقافية.
- استجابته لما تقتضيه نواميس التربية السليمة وحضارة العصر الحديث؛ لأنه يشتمل على أكثر مما يحتاج إليه التلميذ في طور من أطواره، ولا يتجاوز الحد الأقصى الذي يكون ما بعده سببا في تضجر التلميذ وعيافه للغة نفسها . وينبني على إحكام الصلة بين اللغة، والمدرسة، وبين لغة التخاطب اليومي؛

[1] – يراجع بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج2، ص 119، 120.

بحيث يستطيع التلميذ أن يعبر عن كل ما يختلج في نفسه ، وعن متطلبات العصر في يسر وسهولة، ثم يتفادى الغموض، وعدم الدقة[1].

5 – **في التعليميات:** لقد كتب الأستاذ عدة مقالات في هذا المجال، وفيها ينتقد منهجية تلقين الدروس، ويقدّم البدائل النوعية التي ترقى بالدرس لأن يكون محبوبا، ومفهوما[2]، فنراه يكتب في الأسس العلمية، واللغوية لبناء مناهج اللغة العربية في التعليم ما قبل الجامعي، وفي الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية. وفي علم تدريس اللغات والبحث العلمي و في منهجية الدرس اللغوي.وفي حركة التعريب في النظام التعليمي في الجزائر.

والأستاذ منذ تأسيسه لمعهد اللسانيات يؤسس فرق بحث في مجال الديداكتيك، مستخدما فيها طرائق تبليغ النحو العربي القديم، بتطبيق مبادئ النظرية الخليلية الحديثة وخطواتها الإجرائية في الدرس اللغوي الحديث[3].

فقد أسهم في بناء النهضة التعليمية للصغار، والكبار، وللموظفين، وقد وضع لهم طرائق تناسب سنهم وأعمالهم، والتي أهلته لأن يكون على رأس اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، وهذا نتيجة الخبرة، والدراية التي ميزت أعماله التربوية على وجه الخصوص. ولقد كان الأستاذ واعيا بأهم الخطوات التعليمية التي تعمل على تنمية خبرات الابتكار والتطوير والتصميم لأنظمة جديدة مستخدما الوسائل التربوية في الاتصالات المرئية، من مثل: التلفاز، والحاسوب، والكبتار، والانترنيت.

والأستاذ يتأسف على ما أصاب الفصحى خلال القرون الأخيرة من الضعف، والهزال، وما أصاب شتى القطاعات في وسطنا العربي، ولا سبيل إلى تداول هذه الحال إلا بالإخلاص في تعليم الفصحى، وقواعدها، والتوعية بأهمية اللغة في حياتنا الاجتماعية، والعلمية بوجه خاص، وبذلك يسهل استخدامها حتى على أنصاف الأميين.

---

[1] – مقاربات منهاجية، ص151.

[2] – يراجع بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص228–240.

[3] – يراجع بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، دط،2007 م، ج1، ص199–204.

6 – في الكتابة في الموسوعات والمجلات: لقد كتب الأستاذ في الموسوعة الإسلامية حول مصطلح (lugha) .الطبعة الجديدة لندن سنة 1984م، وكذلك كتابته عن مصطلح (معارف) في نفس الموسوعة، والتي تتحدث عن التعليم في الجزائر. كما كتب في الموسوعة التي أصدرتها المنظمة العربية للتربية، والثقافة، والعلوم والمسماة: (موسوعة أعلام العرب والمسلمين). إلى جانب عضويته في مجلسها العلمي. كما كتب كثيرا من المقالات في مجلات المجامع، نذكر من بينها: مجلات مجمع اللغة العربية بكل من مصر، والأردن، ومجلة المجمع العلمي العربي بسوريا، ومجلة المجمع العلمي العراقي، ومجلات أوروبية كثيرة، أضف إلى ذلك مجلة الثقافة والأصالة واللسانيات والمبرز للمدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية ببوزريعة، ومجلة اللغة العربية للمجلس الأعلى للغة العربية، و مجلة المجمع الجزائري للغة العربية التي يديرها.[1]

ب – جهوده العلمية:

وهي كثيرة ومعاصرة، ويمكن التركيز على النقاط التالية:

1 – في المصطلحات: نعرف جميعنا دور المصطلحات وضبطها، فهي الواجهة الحقيقية لكل علم من العلوم، والتحكم فيها يعني التحكم في العمل العلمي والمنهجي، وإن الغربيين تقدموا بفضل تحكمهم في المصطلحات، وفي المنهجية، وفي تنميط وتقييس وتوحيد المصطلحات. والمشكل الذي نعانيه نحن العرب لم نستطع مسايرة المستجدات المصطلحية، إلى جانب عدم ضبطها وتعددها حتى في البلد الواحد. وما يعرف عن الأستاذ أنه خبير مصطلحي لدى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، فكان يضع المصطلحات ويبدي آراءه في المصطلحات الموحدة قبل أن تنال الشرعية، ونلمس المنهجية التي يعمل بها، وهي الدقة في وضع المصطلح عن طريق الترجمة أو الاشتقاق أو المجاز أو النحت أو التركيب المزجي. ومن هنا كانت المصطلحات التي يضعها تنال شرعية المؤسسات المصطلحية بيسر، كما تجد أعشاشها في الاستعمال؛ وهذا للنكهة الخاصة التي لا

[1] – مقاربات منهاجية، ص150–152.

ينفر منها المستعمل، ولا الباحث، وذلك ما أبانته لنا المصطلحات التي حملها(المعجم الموحد لمصطلح اللسانيات)، وما من مصطلح يعرض عليه إلا تلقاه بالنقد والتمحيص لفظا و أسلوبا، فإن كان صالحا سكت عنه، وإن لم يعترض سبيله، وإن بدا له فيه مأخذ، أمسك به وجهر برأيه فيه. ويمكن الإشارة إلى المساهمات التي أنجزها في هذا المجال، وهي:

- إعداده لمعجم مصطلحات الإعلاميات (عربي–فرنسي) سنة 1972 م مطبوع.
- معجم مصطلحات علم اللسان. مطبوع بالرونيو (عربي–فرنسي).
- المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات. وهو معجم صادر عن الأليسكو سنة 1900م وله مساهمات فعالة وكبيرة.
- مسائل في مصطلحات التجويد لفضيلة الشيخ جلال الحنفي والإجابة عنها: وقد أجاب عن عشرة مسائل ذات صلة بقضايا الصوتيات القديمة، وربطها بالصوتيات الحديثة، بعد الاستعانة بما أنتجته آخر التقنيات في مجال الذبذبات وما ينتج عن ذلك من الأداءات الصوتية، ومختلف التغيرات التي يعرفها جهاز النطق. وهي قضايا تعود إلى مسائل قديمة عالجها المجودون للقرآن الكريم.

2 – في الترجمة: لقد حرص الأستاذ على ألا يقتصر جهده على التدريس والمحاضرة والمشاركة في الحياة الثقافية، بل أقبل على الترجمة التي يراها فرض عين؛ لأنها من الوسائل الأساسية للرقي اللغوي. ومن هذا المنطلق يرى ضرورة الاهتمام بالترجمة أولا لأنها باب من أبواب التفتّح على الآخر، أضف إلى ذلك أن إتقان لغة زائدة عن اللغة الأصل هي لازمة لكل باحث أكاديمي. ومن هنا يؤكد الباحث ضرورة إقامة هيئات متعددة للترجمة في الوطن العربي، بشرط أن يحصل بينها التنسيق. ويحث على مسألة تثمين جهود المترجمين، فهم خيول بريد العلم، ويؤكد مقولة طه حسين عندما سئل عن كيفية الرقي باللغة العربية فقال: "ترجموا ترجموا، ثم ترجموا". وفي هذه النقطة نشير إلى العمل الهام الذي ترجمه، وهو كتاب(الأمثال الشعبية الجزائرية) للأستاذ قادة بوتارن، فقد أتى الباحث على ترجمة الكتاب الذي يحوي 1010 مثلا من الواقع الجزائري، مع

ذكر المقصود الذي يضرب من أجله كل مثل، أو الأصل الحقيقي الذي صيغ عليه المثل. والكتاب مطبوع في ديوان المطبوعات الجامعية سنة 1987 م.

3 – في الذخيرة اللغوية: انترنيت لغوية عربية، تستهدف جميع الألفاظ العربية كموسوعة جامعة، أو هي عبارة عن قاموس جامع للألفاظ العربية المستعملة بالفعل، وتفارق القاموس بما يلي:

– ستكون لها ثلاثة أشكال:

- شكل تسجيل في ذاكرة الحاسوب.
- شكل جذاذة عادية من جهة، ومصغرة (ميكروفيشات تحتوي كل واحدة على 60 صفحة من جهة أخرى).
- شكل كتاب عادي.

– تحصر جميع الألفاظ التي وردت لا في المعاجم العربية فقط، بل تلك التي استعملت بالفعل في نص من النصوص التي وصلتنا من أمهات الكتب القديمة، والحديثة، والآثار الأدبية والعلمية والتقنية منذ العصر الجاهلي حتى عصرنا الحاضر، إضافة إلى المقالات ذات القيمة العلمية المنشورة في المجلات الأدبية والعلمية والبحوث القيمة المعروضة في الندوات والمؤتمرات والموائد المستديرة وغيرها. مع الإشارة إلى انتماء الكلمة أو العبارة إلى الفصيح المسموع عن الفصحاء السابقين أو المولد الذي جاء على قياس كلام العرب.

– تذكر كل السياقات (الحقيقية) التي ورد فيها اللفظ، ولا يخترع الأمثلة كما تفعله القواميس الحديثة، بل يثبت جميع سياقاته من أمهات الكتب والآثار الأدبية والعلمية التي ورد فيها اللفظ مع ذكر المراجع بدقة، ولا يكتفى بالسياق الواحد.

– ترتب فيها الأوضاع اللغوية (في ذاكرة الحاسوب) شتى الترتيبات.

وللذخيرة اللغوية فوائد، فهي: البنك الجامع لكل الألفاظ القديمة، والحديثة، بالتركيز على اللغة الفصحى والألفاظ العلمية، تسهل لنا الوصول إلى جذر الكلمة، وإلى استعمالاتها المختلفة وحسب السياقات المتنوعة، وأين استعملت ومتى كان ذلك. ويكفي أن تدق نسقات المطراف –وفي لحظات– يعطينا البنك كل استعمالات اللفظة في كل سياقاتها المختلفة، ويضاف إلى ذلك ذكر المقابل

الفرنسي والإنجليزي، أو ما يقرب منهما وبيان الفارق إن وجد. وهكذا تساعدنا الذخيرة على الدراسة الإحصائية والكشف عن تواتر الكلمة واستعمالها بالفعل.

– إن بنك النصوص المراد إنشاؤه سيكون المنبع الذي لا يستغني عنه أي باحث في اللغة بل ومنبعا للكثير من الدراسات في العلوم الاجتماعية، وتاريخ الأفكار، والنظريات، وغيرها. وسيتمكن الباحثون من إجراء:

أ – رصد دقيق وشامل لاستعمال العربية في إقليم خاص في عصر من العصور.

ب – رصد منتظم للاستعمال الحقيقي لمصطلحات ميدان فني معين.

ت – تصفح لمعاني الكلمات من خلال سياقاتها عبر الزمان، وتحديد تاريخ ظهور بعض الكلمات الفصيحة المولدة أو اختفائها.

ث – تحليل لغة كاتب أو شاعر أو خطيب، أو إحصاء مفرداته بكيفية آلية وغير ذلك.

4 – في الحوسبة اللغوية: إن هذه المسألة متعلقة بحوسبة الذخيرة اللغوية، وفيها نجد الأستاذ يهتم بالاستخدام الفعال لتقنيات الحواسيب؛ إذ يحاول في مجال الحوسبة اللغوية التحاور مع اللغات، بوضع آليات رياضية للغات الطبيعية؛ وهذا أثناء التطبيقات التي يجريها طلابه بإشرافه في ميدان التوثيق الآلي والترجمة الآلية وتعليم اللغات بالحاسوب والتركيب الآلي للكلام والتعرف الآلي لخطأ اللفظة أو التركيب، وهذا بتوظيف الذكاء الاصطناعي. ومن هنا نراه يؤكد ضرورة التحاور بين المهندسين، واللغويين للوصول إلى صياغة نظرية لغوية تعكس تحليل لغة ما بكل مستلزماتها بغية التعرف على آليات اللغة بشكل بسيط، حيث تكون الآلة وسيلة مساعدة للتعرّف الآلي على الكلام المنطوق. وإن يقر بصعوبة هذا الأمر في هذه السنوات، إلا أن آفاق البحث مدعاة للسير في هذا المجال، فإذا تآزرت الأبحاث تصل حتما إلى حل لقضايا اللغة العربية عن طريق العلاج الآلي. و من هنا يطرح ضرورة البحث في وضع قواميس آلية ناطقة تكون المتن الذي تعتمده الآلة في تحليلها للغات ، وهو الذي يسهل عملية البحث، والتصنيف وإيجاد المثل، وخاصة في أوزان الكلم.

ونراه في أبحاثه يستعمل الرسوم، والجداول البارزة، كما جهز المخبر الذي تجري فيه هذه الدراسات بالوسائل المتطورة. ويقر بأن البحث اللغوي يمكن أن يكون رياضيا إذا لم يبتعد عن التطورات العلمية التي يشهدها عالم اليوم، فالحاجة ضرورية إلى تحديث المعلومات والمحافظة على مواكبة الصيحات التكنولوجية، ومسايرة المفاهيم، والمعارف الجديدة، وهذا لتحقيق الذات وتحسين الأداء في العمل، والإعداد للتغيرات التي تحدث في المستقبل العلمي وربح الوقت.

وفي هذه النقطة يعمل الأستاذ على تحديث آليات اللغة العربية لدخولها في البرمجة الآلية، وبذلك يمكن أن تُعالَج عن طريق الآليات المعاصرة، وهي من الضرورة بمكان لتنال الفعل الحضاري المعاصر، وهي القضية التي تعانيها في هذا الوقت، فلا مندوحة من دخول هذا الميدان والتفعيل فيه، لتكون طرفا في الإنتاج. وإن اللغة المتحكمة في هذا الميدان هي التي تكون لها السيطرة، واللغة البعيدة عن هذا الميدان محكوم عليها بالفشل، وربما بالانقراض.

5 – الباحث الأكاديمي: الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، رئيس المجمع الجزائري للغة العربية، ما يعرف عنه أنه عضو المجامع العربية الأربعة، فهو من الخالدين فله أطراف واسعة فيها، وخاصة في مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي ينتمي فيه إلى لجنتي الأصول، والمصطلحات. و من أوجه نشاطه في هذه المجامع أنه باحث يدلي بآرائه العلمية، ويجهر بها في كل إشكال يطرح، كما يثري مجلاتها بمقالاته العلمية .

وكان يجوب البلدان في خدمة اللغة العربية، فكان بين قوم بغير العربية يفخرون، ولكنه ما بدّل تبديلا، فنراه أكاديميا مجددا في عدم تزمته وحرصه على سلامة لغته، فهو مثل شيشرون الخطيب اللاتيني رغم تزمته، وحرصه على سلامة لغته لم يتحرج من استعمال ما يحتاج إليه من المفردات اليونانية. كما أنه يحث المجمعيين على ضرورة التفتح على اللغات، واستعمال المصطلحات الأجنبية كلما تستدعيها الضرورة العلمية.

ويدعو في المجامع إلى إعادة النظر في:

- تدوين المسموع بتكييف الحرف العربي ليلبي المتداول في المحيط.
- مسايرة العصر بتوظيف آلياته، والاستفادة منها في تطوير اللغة العربية[1].

II – مراحل تطور التفكير النحوي العربي:

عُرف للأمة العربية نحو عريق، فقد توارثه جمهور النحاة عبر حقب زمنية متعاقبة جيل بعد جيل، بدءًا من نشأته الأولى، إلى ما عرفه من نمو، ونضج، وتطور بعد ذلك.

والتفكير النحوي العربي الذي نعرفه اليوم، قد مر في تطوره بمراحل يمكن أن نوجزها في خمس مراحل، وهو التقسيم الذي ارتضاه علي أبو المكارم، و كان قد اقترحه نحاة آخرون[2].

أ – طور النشأة والنمو:

فقد نشأ النحو أول أمره في البصرة صغيرا، واختلف في تحديد أول من وضع خطوطه الأولى، فقيل أبو الأسود الدؤلي (ت 69هـ) وقيل نصر بن عاصم (ت 90هـ)، وقيل عبد الرحمن بن هرمز (ت 117 هـ).

ولكن أكثر الناس على أنه أبو الأسود الدؤلي[3]، فقد قيل عنه أنه: «هو أول من أسّس العربية[4]، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها»[5] وإن اختلفت الروايات في ذلك[1].

---

[1] – مقاربات منهاجية، ص154–160.

[2] – منهم الشيخ الطنطاوي، يراجع نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، راجعه وعلق عليه محمد اللحام، مؤسسة الريان، دط، 2005 م، ص21.

[3]– دراسات ونصوص لغوية، محمد إبراهيم البنا، دار ابن حزم، ط1، 2006م، ص 37.

[4]– إن مصطلح (العربية)، كان أسبق إلى الظهور من (علم العربية)، وقد ظهر مع مصطلحات لغوية في النصف الثاني من القرن الأول الهجري للدلالة على الذين اشتغلوا بدرس اللغة العربية كأبي الأسود الدؤلي، وطبقة من قراء القرآن الكريم.محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، بوقرة نعمان، منشورات جامعة باجي مختار عنابة، دط، 2006م، ص21.

[5]– طبقات فحول الشعراء، محمد ابن سلام الجمحي، دار المدني جدة، دط، دت، ج1، ص 12.

وكان ظهور هذا العلم الفتي مرتبط بظهور اللحن، وشيوعه بين المتكلمين، والتي امتدت إلى قراءة القرآن الكريم خاصة.

ففي ظل الظروف المستجدة التي عرفتها الدولة بمجيء هذا الدين الجديد –دين الإسلام – خاض العرب معارك قتال لتمتد إلى لغتهم، ومثلما كتب لهم النصر في معاركهم الفتوحية، قدر للغتهم الانتصار، لكن هذا لم يبعدها عن خدوش المعركة. أيضا دخل الناس في هذا الدين الجديد أفواجا بأجناس عربية، وغير عربية، فظهرت الحاجة عند غير العرب لتعلم لغة الدين الجديد التي نزل بها قرآنه. إذن كانت الضرورة ملحة لتعلم لغة القرآن، وأيضا حمايتها من الفساد، بعدما تسرب اللحن إليها، وربما يكون مع هذا العجز عن فهم القرآن الكريم.

فكان لابد أن يُؤسَّس لهذه اللغة نحو يحفظ لها قواعدها، ويحفظها من اللحن، وأيضا تكون معه إمكانية تعلّمه، وتعليمه لذلك جاء النحو تعليميا.

والنحو في بداية هذه المرحلة، لم ينفصل عن بقية البحوث القرآنية، بل ظل مرتبطا بها، والنحاة منشغلون بها أيضا. ذلك أن الرعيل الأول من الناهدين لتعليم تلك الأقوام الأعجمية، كان لابد أن يصطدموا بهذه المشكلات اللغوية التي أجبرتهم على النظر في تراثهم اللغوي، وفي كتابهم الكريم، وتسجيل ملاحظاتهم، بيد أن هؤلاء كانوا كلهم من قرّاء القرآن الكريم، مما أدّى بهؤلاء القرّاء إلى الاشتغال بالظواهر النحوية وتأويلها، وتعليلها، فبدأت تتكون مقوّمات البحث المنهجي العلمي، وهذا بالضبط ما حدث على يد الطبقتين الثالثة والرابعة من نحاة البصرة، أمثال عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117 هـ)، وأبي عمر بن العلاء (ت 154 هـ)، وعيسى بن عمر الثقفي (ت 149 هـ)، لأننا لا ننسى أن الحركة اللغوية والنحوية، إنما قامت بالدرجة الأولى لصون القرآن الكريم من اللحن[2]، ولكن عُرف النحو –حقيقة – عند عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي،

---

[1]– يراجع تراجم أبي الأسود الدؤلي، طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، دار المعارف بمصر، د ط، 1973م، ص 21، 22.

[2]– أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، عفيف دمشقية، بيروت، ط1، 1978م، ص 45، 46.

والذي يقول عنه ابن سلام: «إن أبي إسحاق أول من بعج النحو، ومد القياس، وشرح العلل»[1].

ولقد عُرف عبد الله بن أبي إسحاق بشغفه بالقياس، وعُرف معه الطعن في لغة الفصحاء العرب، إذا تكلموا بما يخالف قواعده، وقصصه في ذلك مشهورة مع الشاعر الفرزدق.

فقد جاء عند ابن أبي سلام في طبقاته، قال: أخبرني يونس، أن ابن أبي اسحاق قال للفرزدق في مديحه يزيد بن عبد الملك:

مُستقبلينَ شَمالَ الشَّأْمِ تَضْرِبُنَا بِحَاصِبٍ كنديفِ القطنِ منثورِ

عَلَى عَمَائمِنا يُلْقَي وَأَرْحلنا على زواحفَ تُزجَي، مخُّها رِيرِ[2]

قال ابن أبي إسحاق: أسأت، إنما هي ريرُ، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع وقال يونس: والذي قال حسن جائز، فلما ألحوا على الفرزدق، قال: على زواحفَ تُزْجيهَا محاسيرِ، قال: ثم ترك الناس هذا ورجعوا إلى القول الأول[3].

والموقف أيضا (الطعن في الفصحاء)، عرف عند تلاميذه، من أمثال أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، وعرفوا أيضا اختلافات بين اللغويين أنفسهم، أو بين اللغويين والشعراء، وأيضا اتبع بعضهم الآخر[4]، ومن أمثلته ما قاله ابن سلام:« كان عيسى بن عمر، وابن أبي إسحاق يقرآن﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ المُومِنِينَ﴾[5].

وكان الحسن، وأبو عمرو بن العلاء، ويونس، يرفعون: نردُّ، ونكذبُ، ونكونُ قلت لسيبويه: كيف الوجه عندك؟ قال: الرفع، قلت: فالذين قرؤوا بالنصب ؟ قال: سمعوا قراءة ابن أبي إسحاق فاتبعوه»[6].

---

[1]– طبقات فحول الشعراء، ص 14.

[2] – ديوان الفرزدق، دار صادر بيروت، دط، دت، ج1، ص213.

[3]– طبقات فحول الشعراء، ص 15–17.

[4]– يراجع تراجم ابن أبي إسحاق، أبو عمرو بن العلاء، عيسى بن عمر، طبقات النحويين واللغويين، ص 31–45.

[5]– الأنعام، الآية: 27.

[6]– طبقات فحول الشعراء، ص19، 20.

فلقد عرفنا في نهاية هذا الطور أن الدارسين من أمثال الحضرمي، وتلاميذه، وهم أصحاب السليقة – من دون شك – لم يعودوا يعولون كثيرا على سلائقهم فبدأوا في الاعتماد على ما يسمعونه من أبناء القبائل[1].

ب- طور التطور: ويمتد من الخليل (ت 170 هـ) إلى أبي بكر بن سهل السراج (ت 316 هـ)

وفي هذا الطور استقلت الدراسات، والبحوث اللغوية، والنحوية عن الدراسات القرآنية، بعدما كانت لصيقة بها في الطور السابق، ولعل ذلك راجع إلى أن النحويين قد استوعبوا تلك الظواهر دراسة، وتقنينا، مما مكنّهم من تحديد المصطلحات، وكذلك ما عُرف من شيوع للمصنفات، ولعل أهمها الكتاب (كتاب سيبويه) وماله من دور فعال في دفع وتيرة الفكر النحوي العربي، ونقلها نقلة نوعية، وكان له أن أذهل معاصريه، ومن لحقهم بعد ذلك[2].

وكان أن عرفت الساحة العلمية تجديدا، بأن تعددت مراكز البحث النحوي، فبعدما كان البحث مقتصرا على البصرة وحدها انتقل في هذا الطور إلى الكوفة، والتي اختلفت عن سابقتها البصرة في بعض خصائص منهجها النحوي[3].

وتوالت بعدها رحلة انتقال البحث النحوي إلى مراكز جديدة، ليصل إلى بغداد، ومصر، والشام، والأندلس، والتي أصبحت تُعرف بعد ذلك بالمدارس النحوية، ولكل مدرسه خصائص[4] خاصة تتميز بها عن الأخرى، ويُعدّ هذا الطور من أخطر أطوار النحو العربي، وشهد نقطة تحول، بما وُجد فيه من مؤثرات للترجمة السريانية، والإغريقية إلى العربية، مما أدى إلى تسرب المنطق إلى الثقافة العربية، ومن ثمة إلى النحو العربي، فقد تحول البحث النحوي العربي

---

[1]- الأصول (دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)، تمام حسان، عالم الكتب، د.ط، 2000م، ص 33.

[2] - يراجع النحو العربي أعلام ونصوص، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، دط، 2003 م، ص18-24.

[3]-يراجع مدرسة الكوفة، مهدي مخزومي، المجمع الثقافي، دط، 2002 م، ص 459- 462.

[4]- يراجع النحو و النحاة (المدارس والخصائص)، خضر موسى، عالم الكتب، ط1، 2003م، ص250-257.

بأسره عما كان عليه من ذي قبل، بعد ظهور الفلسفة والمنطق فيه، فلم يعد غاية النحوي البحث عن الظواهر اللغوية، والتقعيد لها، بقدر ما أصبح همُّه الأول، وغايته القصوى، البحث عم وراء الظواهر من علل وإلحاق أي شيء بأي شيء آخر، فأعيد بهذا التشكيل الخصائص المنهجية للتفكير النحوي العربي.[1]

ج – من ابن السراج إلى ابن الأنباري:

وتسمى مرحلة النضج نظرا لما تميزت به من كثرة المؤلفات، والمصنفات النحوية، متجاوزة كل ما ألف في الأطوار السابقة، ولعل أهم إضافة موضوعية لهذه الفترة تمثلت في عدة مجالات أهمها:

المجال الأول: إن هذه البحوث النحوية لم تتناول الظواهر اللغوية، وقواعدها النحوية بشكلها المباشر المعهود، بل هدفت إلى دراسة الأسس المنهجية التي أُتبّعت في تناول تلك الظواهر، والتي أصطلح عليها بعد ذلك بـــ (علم أصول النحو)[2]، ويبدو أن هذا المصطلح وإن كانت جذوره عند ابن السراج وكتابه أصول النحو، وعند ابن جني في كتابه الخصائص، فإن صياغته وتحديده، والتأليف المستقل فيه مما ينسب إلى أبي البركات الأنباري (ت 577 هـــ)[3].

المجال الثاني: ظهر نمط آخر في البحث النحوي العربي، أفرزته البيئة العلمية، وما عُرف من تجمعات نحوية، وما رافقها من اختلاف وتضارب في الآراء النحوية أُصطلح عليه بالمسائل الخلافية، وهو ما ساهم في إثراء البحث النحوي.

المجال الثالث: وهو الاهتمام بتسجيل تاريخ النحو، ورصد أخبار النحاة، و نظرا لما عرفه هذا الطور من تحديد للخطوط المنهجية للنحو العربي، ودراستها بشكل علمي، استحقت أن تكون أخصب فترات النحو العربي، لما سجله التفكير النحوي من قفزة نوعية عند النحاة، إضافة إلى ما عُرف من توسيع للمدارك وتعمق في

---

[1]–المدخل إلى دراسة النحو العربي، علي أبو المكارم، دار غريب، ط1، 2006 م، ص 94.

[2]– علم أصول النحو: يعني الأصول التي قام عليها النحو العربي وانبنت عليه القواعد. أصول النحو(دراسة في فكر الأنباري)، محمد سالم صالح، دار السلام، ط1، 2006م، ص 43.

[3] – البحث اللغوي ، محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، دط، دت، ص15.

البحث، والمناقشات العلمية التي أفرزتها خلافات وجهات النظر، والاتجاهات النحوية[1].

د – بعد القرن الخامس الهجري:

فلم يكتب للدراسات اللغوية العربية أن تنمو بعد القرن 5 هـ، حيث أنه لم يتجاوز جهد النحاة بعد هذا القرن عناء شرح المؤلفات السابقة، أو التعليق عليها[2]. فاتّسم التيار الفكري العام للبحوث النحوية بالتبعية، والاجترار للآراء السابقة، دون تمييز، أو إضافة حقيقية –منهجيا أو موضوعيا– يمكن تسجيلها في ميدان البحوث النحوية فكريا. ولذلك صدق تسمية هذا الطور بطور الجمود، فكأن عقول النحاة قد أصابها التحجر، وكأن باب الاجتهاد قد أغلق في هذه الفترة، ليكتفي النحويون بعدها بالتقليد لما سبق، ويوقفون الحركة الفكرية النحوية بمعناها الإيجابي. وفي ظل هذا الركود الفكري الذي ميّز هذا الطور، فإنه يتحتّم علينا استثناء ابن مضاء القرطبي (ت592هـ) وثورته الثائرة على نظرية العامل، والتي كانت لها تلك الجرأة على مناقشة التراث النحوي العربي، ونقد أفكاره، وبصفة خاصة ما اتصل بالعامل والعلل والتمارين.

ورغم ذلك فإن هناك من رأى أنها مجرد صرخة في واد، فمثلا دور العلة في التقنين النحوي لم يقدم لها بديل إيجابي.[3]

ورأى أحمد مختار عمر أن هذا الجمود الذي وصفنا به هذا الطور، أي بعد القرن 5 هـ، هو أسبق من هذا الأوان – في الحقيقة – ويرجع إلى الفترة التي تلت كتاب سيبويه مباشرة، حيث يقول: «أنه من سوء حظ النحو العربي أن جاء كتاب سيبويه في وقت مبكر جدا، لا يتجاوز النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، إذ نتج عن تفوقه، وشدة إعجاب النحاة به، أن أصيب التفكير النحوي بشلل، ودار الجميع في فلك سيبويه، واتخذوه أساسا لدراستهم، ولذا لم يطوروا هذه الدراسة بالقدر الكافي».[4]

---

[1]– المدخل إلى دراسة النحو، ص 96، 97.

[2]– اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، ط4، 2004م، ص 11.

[3]– المدخل إلى دراسة النحو، ص 99.

[4]– البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط8، 2003م، ص 124.

هـ - (العصر الحديث):

لا يكاد عمره يتجاوز نصف القرن، حيث عرف النحو العربي محاولات مختلفة الأشكال، والاتجاهات لإعادة النظر في التراث النحوي. ولعل ما عرفه العصر الحديث من تحديث لمختلف المجالات الاجتماعية، والأدبية، والمعرفية، والانفتاح على العلوم العصرية، كان له الأثر الواضح، والإيجابي في تحريك عجلة التفكير النحوي من جديد، بعد الجمود والسكون الذي عرفته في الطور السابق.

وكما قلنا: فإن التيار النحوي يتأثر بالتيار الفكري العام.

وهذه المحاولة قسمها علي أبو المكارم على اتجاهات رأى أن النحاة قد رغبوا في تحقيقها، وانتهجوا لذلك مسلكا خاصا.

فكان أول هذه المجالات الاتجاه الذي جعل غايته تصفية القواعد النحوية، مما علق بها من شوائب، صعّبت النحو العربي من ناحية الإلمام به، أو الإفادة منه في تعلّم اللغة، ومن جهة أخرى التمكّن منها، والسيطرة عليها.

وظهر عند من تبنى هذا الاتجاه ضرورة إعادة النظر في بعض التقسيمات بغية جمع الفروع، والمتشابهات.

وغيرهم قصد إعادة المصطلحات. وآخر اتجه إلى التحقّق من الشواهد والمأثورات، وهو اتجاه تطبيقي اهتم بالتفصيلات دون الأصول التي انبنت عليها هذه التفصيلات، مما صعّب المهمة أمام هؤلاء المحدثين، إذ كان هذا الاتجاه تعليميا ظهر في المدارس، والجامعات، وعجز عن الوصول إلى تحقيق غايته المرجوة، لأن محاولة إعادة النظر هذه، لا سبيل فيها إلى مناقشة التفصيلات دون المساس بالأصول التي انبنت عليها، والمقدمات التي نتجت عنها. أما الاتجاه الثاني، فإنه قصد إلى إعادة النظر في الأسس المنهجية للتراث النحوي، فقد ظهر معاكسا للاتجاه الأول، الذي قصد إلى تناول القواعد التفصيلية، فقد جعل الاتجاه الثاني غايته بحث المشكلات المنهجية، وظهر هذا الاتجاه نتيجة التأثر بالفكر اللغوي الأوروبي، أو الغربي بصفة عامة، وهناك من انتقد هذا التأثر الخارجي، بينما نجد آخر دافع عنه، ورأى أنه تفكير غير مستهجن، ولا مرفوض –من

وجهة نظر حضارية- إذ يعد هذا من طبيعة البشر، فلا مانع من الإفادة من الثقافات الأجنبية، وليس الانفتاح على ثقافة الغير تخل على الأصالة، إذ الأصالة في جوهرها ليست هروبا من الواقع، وتقوقعا على الذات، بالبعد عن عناصر التأثر والتأثير، ومن ثم عزلها عن مقومات الاستمرار.

وإن كان نحو هذه الفترة لم يستطع مواجهة الواقع، ولم يتجاوزه إلا بالمناقشات المنهجية، ولم يتمكن من التأثير في الفكر النحوي التقليدي، إلا بالرفض المطلق، أو الصمت، أو التجاهل. إلى أن أتيح له مؤخرا تناول عدد من القضايا النحوية في إطارها الجديد، مما ولّد الاتجاه الثالث، الذي استطاع أصحابه أن يطبقوا ما توصل إليه أصحاب الاتجاه الثاني من أسس منهجية لتقليل ما قد يقع من أخطاء أثناء وضع النسق العام للقضايا النحوية، حتى يتم استقرار الأساليب المناسبة لإعادة تشكيل النحو العربي[1] .

[1] – المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص101، 102.

الفصل الأول

إثبات أصالة النحو العربي عند الحاج صالح

المبحث الأول:النحو العربي ومنطق أرسطو

المبحث الثاني: النظريات اللغوية الغربية الحديثة والنحو العربي

توطئة

لقد عرف النحو العربي هجوما كبيرا من قبل الكثير من الدارسين المستشرقين، ومن تبعهم من العرب في العصر الحديث، والذين شكّكوا في أصالة النحو العربي من حيث النشأة، وأنه امتداد للنحو الأرسطي.

فكان لأستاذنا رد على هذه الشبهات التي هزّت كيان النحو العربي، وحاولت ضربه في جذوره العريقة، فتصدى لهذه السهام الموجهة، بعدما استوعب كل ما جاء فيها من افتراضات، و رد عليها بأدلة أقوى منها تاريخية، وعقلية، وكان رده بأسلوب علمي مقنع.

وعرّف لنا الأستاذ الأصالة عنده، أنها تقابل كلمة تقليد، ولا تقابل الحداثة، فكانت الأصالة عنده تعني الإبداع، والمغايرة.

ومثلما رفض أن يكون النحو العربي تقليدا للنحو الأرسطي، فقد رفض شكلا آخر من أشكال التقليد أثّر سلبا على أصالة النحو العربي، وهو ما وُجد من دراسات ظهرت عند ثلة من النحاة العرب المحدثين، والذين تلقوا تعليما في مدارس غربية، أو تأثروا بها، وما ظهر عندهم من محاولات لإسقاط مبادئ هذه النظريات اللغوية الغربية على نحونا العربي، فيقبل منه ما وافقها، ويرفض ما دون ذلك.

و لقد لخصنا في هذا الفصل ما أظهره الأستاذ من أدلة، وبراهين ترد الشبهات في تأثر النحو العربي بالنحو الأرسطي إلا بعد اكتماله، ومن جهة أخرى قارن بين الدرس النحوي العربي الأصيل، وما جاءت به النظريات اللغوية الغربية، وبين عدم توافقهما النظري، والمنهجي، خاصة البنوية منها، والتي لم تثبت صلاحيتها حتى في مواطنها الأصلية، وبيّن أن النحو العربي نحو أصيل عريق بمعارفه، قادر على الصمود في وجه كل تقليد سلبي.

المبحث الأول

النحو العربي ومنطق أرسطو

إن أهم ما وُجّه إلى النحو العربي من نقد أنه متأثر بالمنطق الأرسطي، ذلك أن منطق أرسطو يهتم بالصورة أكثر من المادة، ودرس اللغة ينبغي أن يركز على المادة لا على الصورة، وتأثير المنطق على النحو يبعده عن درس الواقع اللغوي كما هو[1].

فجاءت دراسة الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح لهذا الموضوع لتجيب عن أسئلة دارت بين كثير من الألسنة ، وشغلت العديد من العقول وهي: هل تأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني؟ ومتى وقع ذلك؟ فقد بين الأستاذ بالأدلة التاريخية، والعقلية أن النحو العربي في جوهره لغوي محض[2].

[1] -النحو العربي و الدرس الحديث (بحث في المنهج)، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، دط، 1986 م، ص61.

[2] - بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص42.

المطلب الأول: شبهات تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي وأدلة إبطالها و تاريخ التأثر الحقيقي:

يُرجع الأستاذ سبب هذه الشبهة –كما هو معروف – إلى ما زعم عن العرب في تقسيمهم للكلام تقسيما ثلاثيا؛ أنه مقتبس من أرسطو.

فقدّم لنا الأستاذ لرد هذه الشبهة نوعين من الأدلة :

أولا أدلة عقلية: قال يجب قبل كل شيء أن نعرف أين، وفي أي كتاب صرح أرسطو بذلك؟ وأضاف أن غرض النحو من لفظي الاسم، والفعل غير غرض أرسطو منهما؛ لأنه يرى فيهما ما يسميه الموضوع، والمحمول، والمجموع يكون دائما حكما عقليا، ولا يهتم أرسطو بالجانب اللغوي لهما.

ثانيا أدلة تاريخية: اكتفى فيها بالتأريخ لهذا التأثر بالمنطق الأرسطي الذي يرى أن بوادره بدأت في الظهور في النحو العربي، في زمن المبرد(ت286 هـ)، وتلاميذه، و خاصة ابن كيسان(ت337 هـ)، وابن سراج، وذلك في نهاية القرن الثالث الهجري، فبهذا التدليل التاريخي ينفي الأستاذ وجود المنطق الأرسطي في زمن نشوء النحو العربي.

وأضاف أن الفقه قد تعرّض لهذا التأثير قبل ذلك في نهاية القرن الثاني الهجري[1].

وهناك من أرّخ لهذا التأثر بالقرن الرابع الهجري[2].

ليؤكد الأستاذ أن ما طرأ على الثقافة العربية في عمومها من طارئ خطير في القرن الثالث الهجري[3] كان مؤذنا باتجاه جديد لمختلف الدراسات الإسلامية المنبثقة من القرآن الكريم؛ والذي تمثّل في اتصال نزعتين في العلم والبيان، واصطدام عالمين في ميدان الثقافة والآداب؛ وهما: العالم العربي، والعالم اليوناني، وهذا الاتصال كان بأول كتاب ترجم لأرسطو ليصل إلى عبد الله بن

---

[1]– بحوث و دراسات في اللسانيات العربية ، ج1، ص43.

[2]– يراجع النحو العربي و الدرس الحديث ، ص 74 .

[3]– لقد انتقل الفكر اليوناني القديم إلى العالم العربي الإسلامي النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، بصورة شبه منظمة ، وعن طريق حركة الترجمة.يراجع أسس المنطق الصوري ومناهج البحث العلمي، ماهر عبد القادر محمد، دار المعرفة الجامعية، دط، 1998م، ص 152.

المقفع(ت139هـ)، وتبين أن محمدا ابنه هو الذي قام بهذه المحاولة الأولى من نوعها[1] .

وهناك روايات تذكر أن عبد الله بن المقفع قد ترجم كتب أرسطو الثلاثة وهي: (قاطاعورباس)، (كتاب باري أرمنياس)، (كتاب أنولو طيقا)[2].

وقد نفى آخر أن يكون ابن المقفع قد ترجم شيئا لأرسطو لأن اهتماماته أدبية، وكان أيضا لا يعرف السريانية. وذهب آخرون إلى أن الترجمة تمّت بعد تأليف كتاب سيبويه، أي بعد نشأة النحو العربي وعلوم اللغة بفارق قرن من الزمن.[3]

ويضيف الأستاذ أنه بالإضافة إلى ما سبق فقد حققوا وجود اتصال سابق بين السريان واليونان، فاستنتجوا من ذلك اطلاع العرب على معارف اليونان قبل الترجمة، وذلك بواسطة السريان الذين اندمجوا في مجتمعهم الإسلامي المحدث.

وقال : أن ما يقوي هذا الفرض لديهم أن أكثر أولئك كانوا عربا بالولاء، فظهرت بذلك عندهم حاجتان مسيستان: الأولى احتياجهم إلى تعلم اللغة العربية، والثانية تثقفهم في الدين، وهذا الذي حملهم على اختراع مناهج تعليمية تحقق لهم آمالهم، وتبلّغهم مقاصدهم من أخصر الطرق.

وتساءل بعد ذلك: أكان ذلك اختراعا محضا يرجع الفضل فيه إلى ما امتاز به المجتمع الجديد من حيوية خلاقة؟ أم كان مجرد تطبيق لما امتثلوه من ثقافتهم السالفة؟[4] .

آراء بعض المستشرقين في تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي:

قال الأستاذ: إن أقدم زعم بوجود تأثير يوناني في النحو في بدء نشأته، كان من طرف (أنياس جويدي)، و(أدالبير مركس).

---

[1]– بحوث و دراسات في اللسانيات العربية ، ج1، ص43.

[2] –يراجع ا لنحو العربي و الدرس الحديث، ص74.

[3] – نشأة الدراسات اللغوية العربية، إسماعيل أحمد عمايرة، وائل للنشر والتوزيع عمان الأردن، ط3، 2002 م، ص48.

[4] - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج1، ص 43.

ولم يقم لزعم (أنياس جويدي) أي وزن، لأنه لم يأت ببرهان شاف. وركّز على (مركس)، الذي رأى عنده إفاضة في الموضوع، وأيضا قدرته على التأثير في كل من اطلع على آرائه، لما يُظهره من إحكام استدلال، وحسن تعليل.

وذكر لنا رأي (Deboer) مؤرخ الفلسفة الإسلامية، الذي كثيرا ما ينسب أصالة المنهج النحوي الذي سلكه العرب في مباحثهم إلى أرسطو.

يقول في تاريخه: «و قد أثر منطق أرسطو في علوم اللسان... السريان كانوا قبل العصر الإسلامي قد درسوا كتاب(العبارة) لأرسطو مع إضافات ترجع إلى الرواقيين[1] ، وإلى أهل المذهب الأفلاطوني، وابن المقفع الذي كان صديقا حميما للخليل بن أحمد، يسر للعرب الاطلاع على كل ما كان في اللغة الفهلوية[2] من أبحاث لغوية منطقية[3]».

وأضاف الأستاذ قول(دوبوار) في موضع آخر:« إن الأبحاث اللغوية النظرية التي نشأت عند العرب في زمان مبكر قد أحدثتها المقولات النحوية المنطقية الموجودة في كتاب (باري أرمنياس)، وذلك ما وقع من تأثير الرواقية في هذا النشوء، ومن ثم ظهر القول بانقسام الكلام على الأقسام الثلاثة».[4]

---

[1]– الرواقيون: تعد المدرسة الرواقية أهم مدرسة فلسفية في أثينا بعد أرسطو، و قد أسس هذه المدرسة المفكر (زينون) سنة 308 ق م ، فإن سبب نجاحها يعود إلى أن أصحابها كانوا يعتقدون أن الأسلوب القويم يتمثل في الحياة بانسجام مع الطبيعة، و أن المعرفة تكمن في انسجام الأشياء الطبيعية الموجودة في الطبيعة، و أن هذه الأفكار ما هي إلا صور في حد ذاتها. اللسانيات النشأة و التطور، أحمد مومن، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، دت، ص20.

[2]– الفهلوية: تعني اللغة التركية الوسطى.تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، 1994 م، ص444.

[3]– تاريخ الفلسفة الإسلامية، الطبعة الفرنسية1، ص 435، نقلا عن بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 44.

[4]– دائرة المعارف الإسلامية، الترجمة العربية، ص39.نقلا عن بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج1، ص44.

واتبع قوله بما يلي: «إن الأصول النحوية التي اعتمد عليها اللغويون العرب مأخوذة من المنطق الأرسطي طاليسي الذي وصل إلى العرب بواسطة العلماء السريان».[1]

وعلق الأستاذ على هذه الآراء بأنها أصبحت حقائقا متعارفة تقبلها النفوس، وتحبذها، ويتداولها الخلف عن السلف، ويدونها مؤرخو العلوم، وذكر من جملة هؤلاء (جورج سارطون) صاحب كتاب (المدخل إلى تاريخ العلم)، إذ يقول[2]:«قال ابن خلكان إن عليا وضع له الكلام كله ثلاثة أضرب: اسم، وفعل، وحرف، ثم دفعه إليه، وقال: تمّم على هذا. يذكرنا هذا بما في المنطق الأرسطو طاليسي، إذ أرسطو لم يحص هو أيضا في الكلام إلا ثلاثة أقسام وهي: (omoma)[3]، (rhema)[4]، (sundesmos)[5].

فمما لا شك فيه أن العرب حصلوا على هذا بفضل المنطق اليوناني، وأن اجتهادهم في النحو قد تأثر به . ومن الراجح أن ذلك لم يحصل لهم إلا بالنحو اليوناني، وعلى كل فإنهم حتى ولو كان لهم علم بالنحو اليوناني فإن ذلك لم يساعدهم كما ساعد النحاة اللاتينيين معرفتهم بذلك النحو، إذ كانت خصائص كل لغة منهما مفترقة في جوهرها»[6].

ثم أشار الأستاذ إلى وجود بعض من الباحثين، والذين وصفهم بالمنصفين، ذلك أنهم وقفوا من هذه المسألة موقفا وسطا، ولم يسمح لهم تحرجهم، وورعهم أن يحكموا على شيء بحكم نهائي، ويجازفوا هذه المجازفة الغريبة – على حد قوله– فقد نقل أحمد أمين في كتابه ضحى الإسلام عن الأستاذ (إينو ليتمان) أنه قال في

---

[1]– دائرة المعارف الإسلامية، الترجمة العربية، ص39، نقلا عن بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص45.

[2] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص45.

[3] – omoma: ويقصد به الاسم، بما في ذلك الصفة. نشأة الدراسات اللغوية العربية، ص57.

[4] – rhema: ويقصد به الفعل، وترجمته الحرفية الفعل. المرجع نفسه.

[5] – sundesmos: أي أدوات الربط. المرجع نفسه.

[6] – طبعة baltimore ، 1927،ج1، ص501، نقلا عن بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج1، ص45.

إحدى محاضراته[1]:« ...نحن نذهب مذهبا وسطا، وهو أنه أبدع العرب علم النحو في الابتداء، وأنه لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه. لكن لما تعلّم العرب الفلسفة اليونانية من السريان في بلاد العراق تعلموا أيضا شيئا من النحو الذي كتبه أرسطو طاليس الفيلسوف».[2]

وواصل الأستاذ عرض آراء هؤلاء المستشرقين في هذه المسألة، ليذكر لنا رأيا آخر، هو للمستشرق الفرنسي الشهير (لويس ماسينيوس)، وأشاد بقدراته و فضله في آرائه حول طرق النظر عند مفكري الإسلام، وقد غلبت عليه نزعة التصوف التي تأسف لها الأستاذ، لأنها جعلته لا ينظر إلى تلك الطرق إلا من زاوية واحدة.

ومع ذلك وصفه بالذهن المتفرد في الوصول للأغراض البعيدة، ونقل لنا شهادته التي جاءت في مقالة نشرتها مجلة (arabika) :" أنه منذ اختفاء مركس حظينا بدراسة وثائقية لطرق الترجمة العربية للأرجانون، وذلك بواسطة السريانية، وقد بيّنت لنا الدراسات أن النحو العربي كان أشد امتناعا من السرياني على تسرب اليونانية إلى أوضاعهما. وكان قبل أن يتخذ العرب التقسيم الثلاثي اليوناني لأقسام الكلام (اسم، فعل، حرف) قد أبدعوا تقسيما ثنائيا موافقا للأصول الجدلية السامية (أصل – فرع ، عمدة – فضلة ، مبتدأ – خبر)"[3].ثم وقف على ما جاء به الأب (فلايش) في كتابه المطول (في فقه اللغة العربية).

وقال: إنها أبحاث جرت حول هذا الموضوع، إلا أنه لم يتناولها بالنقد، والتمحيص، ولكنه لاحظ أن القدماء من النحاة لم يعالجوا النحو بعين الفلاسفة، ومعنى ذلك – عنده – أنهم عدموا تلك الكفاءة التي تؤهل الإنسان للتفكير،

---

[1] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص، 44،45.

[2] – محاضرات ليتمان، نقلا عن ضحى الإسلام، أحمد أمين، دار الكتاب العربي بيروت لبنان، ط3، دت، ص 293.

[3] – L.Massignon, *Réflexion sur la structure primitive de l'analyse grammaticale en arabe* ; 1-10، نقلا عن بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 46.

والتحليل، والإشراف على مادة البحث حتى يمكن بناؤها على هيئة، و كل ذلك يتيسر إلا لمن كسب ثقافة فلسفية.[1]

آراء بعض المعاصرين من العرب:

حيث جمع لنا الأستاذ أهم أقوال المعاصرين من العرب في هذه المسألة، ويبدو أنه اقتصر على القليل منهم، ليس لعدم اطلاعه على ما كُتب في هذا الموضوع، ولكن ربما يعود السبب في ذلك لقدم مقالته في هذا الموضوع، التي كان قد كتبها سنة 1964 م، لذلك نسجل غياب آراء لبعض النحاة المعاصرين جديرة بالذكر في هذا المضمار، ومن هؤلاء نذكر تمام حسان[2]، وعبده الراجحي[3].

1 رأي أحمد أمين:

حيث قال عنه: إنه هو الذي نقل ما جاء به إينو ليتمان من رأي سديد، وزاد عليه أن تأثير اليونان، والسريان في العصر الأول لوضع النحو كان ضعيفا، وأنه ربما كان أكبر الأثر غير مباشر، كاستخدام آلة القياس، والتوسع بواسطتها في وضع القواعد النحوية[4].

2 رأي إبراهيم مدكور:

ذكر لنا الأستاذ أنه ما زاد في أطروحته من (أثر الأرجانون في العالم العربي) على ما قاله علماء الغرب، بل اكتفى بالإشارة إلى التأثير يظنه قد وقع في وضع النحو، ونشر في سنة 1948م بحثا بعنوان (منطق أرسطو و النحو العربي) في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، حاول أن يبين فيه كيف حصل التأثير، ورأى أن حججه كانت غير مقنعة.

3 رأي مهدي مخزومي:

قال الأستاذ عن مهدي مخزومي في تأليفه لكتابه (مدرسة الكوفة) إنه قد بناه في جميع ما يثبته من القول بتأثير المنطق على النحو، وبالخصوص على

---

[1]- -بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص46.

[2]– يراجع آراؤه في كتابه الأصول ، ص46–53.

[3]– يراجع آراؤه في كتابه النحو العربي و الدرس الحديث، ص61–105.

[4] - يراجع ضحى الإسلام، ص 293.

مدرسة البصرة، وقد جاء فيه[1]: «قد مهدت هذه الفلسفات للانتفاع بالمنطق اليوناني، وفي البصرة ظهرت الترجمة الأولى لمنطق أرسطو، ترجمة عن اليونانية، أو الفارسية عند عبد الله بن المقفع، وابنه محمد بن عبد الله بن المقفع»[2].

وقال أيضا:« والواقع أن تأثير علم الكلام، أو الثقافة البصرية اليونانية، إنما ظهر في النحو في زمن مبكر، منذ أواخر القرن الأول، وأوائل القرن الثاني، وهي الفترة التي ظهرت فيها الفلسفة الكلامية ظهورا واضحا، ولم يكن الخليل بن أحمد أول من ظهر في نحوه تأثير هذه الثقافة الجديدة بميله إلى القياس، والتعليل، فقد سبقه إلى ذلك عبد الله بن أبي إسحاق».[3]

[1] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ج1، ص 46،47.

[2]– مدرسة الكوفة ، ص 69.

[3]– المرجع نفسه، ص 70.

المطلب الثاني: الرد على هذه الشبهات

بعدما عرض لنا الأستاذ أهم الآراء التي قيلت في هذه الشبهة بين متهِّم، ومبرِّئ، وبين مستشرق وعربي- وإن كانت استشراقية في أغلبها، فإنه في رده هذا ركز على آراء المستشرق(مركس)، وخصها بالمناقشة، لا لسهولتها، ويسر التغلب عليها، وعجزه في غيرها، ولكن للوهن الذي وجده في آراء غيره، وأيضا لما تميزت به من قوة الاستدلال. فعرض أقوال (مركس) للرد عليها وللوصول لوجه الصحة فيها.

وكانت هذه الاستدلالات التي جاء بها مركس كما يلي:

1- ضرورة مرور زمان طويل تتكون فيه المقاييس النحوية، يقول: لقد احتاج الفكر اليوناني إلى قرون من العمل المجهد حتى يفرق بين أحوال الكلمة التركيبية، وأمثلة الفعل الزمانية، أو الوصفية، ويتفطن إلى الائتلاف القائم بين أجزاء الجملة.

2 – ضرورة اعتماد النحو على المنطق، وعلى المفاهيم الفلسفية، يقول: إنه (ابن خلدون) لا يفهم أن رسم هذا العلم في أول نشأته كان موقوفا على المنطق والعلم بالفلسفة.

ويقول أيضا: لقد كانت معرفة أقسام الكلام، وتصاريف الكلم، والأجزاء التي تتكون منها الجملة البسيطة نتيجة لتحليل فلسفي.

ويقول:إنهم -أي مؤرخي النحو- كانوا يجهلون أن النحو قد بني على المنطق

3- ضرورة اعتماد النحاة العرب على مفاهيم غريبة عنهم يقول: مما يتأسف له أن(صاحب الفهرست[1]) سكت سكوتا تاما عن خبر المناهل التي استقى منها النحاة الأقدمون معلوماتهم .

ويقول: (ولم يعرض السيوطي طوال هذه المقالات، ولو بكلمه واحدة لمسألة مصادر هذه الأبواب النحوية نفسها. فإن نظرته إلى الأشياء من خلال زاوية

[1]- أبو الفرج محمد بن أبى يعقوب إسحاق المعروف بالنديم، المتوفي سنة 380هـ .الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي إسحاق المعرف بالنديم، تقديم يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية، ص3.

عربية لا غير تشغله شغلا عظيما حتى أنه لا يبالي بمصادر هذه الأبواب، ومع ذلك فإن المشكلة هي أن يعرف من أين استقوا معلوماتهم).

وانتقد الأستاذ آراء مركس بشدة، ورأى أنها كانت كنتيجة لمشاهدة قاصرة؛ إذ هو لم يتتبع عددا من الظواهر حتى يبني عليها قانونا عاما، فأعظم نقص أخذه عليه هو جعله الضروري بمنزلة الممكن الوقوع، و رأى أن هذه القضايا من حيث الضرورة باطلة، أما من حيث الإمكان ففي بعض مظاهرها نظر.

وقال: أن القضية الأولى بطلانها قائم على ادعاء ضرورة طول المدة المفرطة حتى يتأتى للعلم أن ينهض، والحق أنه ليس هناك شيء ضروري مطلقا، ولكن ممكن حصوله.

ورأى في اعتماد مركس على شهادة تطور الفكر اليوناني، بأن هذا الشاهد ليس بأصل يبنى عليه قياس.

وبين أن المغالطة التي وقع فيها (مركس) هو اعتباره تطور العلوم يقتضي زمانا مفرط الامتداد، وقال: إنه يأبى أن يلحق شيء بشيء وليس في الثاني ما في الأول من العلة (قياس الشبه) وهذا لا يعد من أساليب البرهان الدقيقة.[1]

واستدل أيضا بتطور العلوم الإسلامية البحتة التي امتازت عن علوم الأوائل في سرعة اكتهالها، وقد أجمع العلماء على حقيقة هذه الظاهرة، ففي أقل من قرن خرج إلى الوجود نحو تام التكوين سوي الخلق منسجم الأطراف، ونجده في كتاب سيبويه، فتلك هي ثورة الإسلام فهل من منكر للسرعة التي اتصفت بها نشأة العاهلية الإسلامية، وما ظاهرة نشأة النحو العربي إلا جزء لا يتجزأ من تلك الحادثة العظيمة.

أما عن رده في شأن القضية الثانية، فقال: أن القضية الزاعمة بضرورة بناء النحو على المنطق، إن ذلك قد قيل في زمان تجاوز العلماء اليوم، فليس أبدا من اللازم أن يُؤسّس النحو على المنطق فإن بين الفكر، واللغة فوارق جوهرية، وقد أثبت علماء النفس من جهة والمنطقيون المعاصرون من جهة أخرى أن الكلام لا

[1]– بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج 1، ص 49.

يطابق كل ما يجري في الذهن، وليست كل الظواهر اللغوية على العكس من ذلك من جنس العمليات العقلية.

فالنظام المنطقي غير النظام اللغوي الذي خُلق للإفادة أي لتبليغ أغراض المتكلم للمستمع، وقد فهم ذلك النحاة العرب إذ بنوا نحوهم على مبدأي الاقتصاد والفرق، و مبدأ الاقتصاد اللغوي هذا أثبته اللغويون المعاصرون، وإذا كان مركس أراد بالمنطق مجموعة الوسائل العقلية التي يستعملها كل علم، وأراد بالفلسفة النظر في مواد العلوم، ومناهجها، فيرى الأستاذ أن في ذلك صوابا، ولكنه عاد لينفي عنه هذا الظن، وقال: إن نيته غير صائبة من وجهين:

الأول: عدم تمييزه بين النظر العقلي وهو عام على الإطلاق، والمنطق اليوناني.

الثاني: عدم تمييزه بين أطوار ارتقاء العلوم عند الإنسان بصفة عامة، وعند العرب بصفة خاصة، فقد بنى مزاعمه على اقتباس العرب – جملة – من اليونان أصولهم العلمية ولا يجوز لهم اقتدارهم على أي خلق أو إبداع.

ونجد أن دي بور قال عن النحو:« إنه أثر رائع من آثار العقل العربي بما له من دقة في الملاحظة ونشاط في جميع ما تفرّق، ويحق للعرب أن يفخروا به، فهو نحو الفطرة، واليوناني نحو الفطنة»[1].

أما عن القضية الثالثة فقال: إن صحتها لا تثبت إلا بأحد الشروط التالية:

أن يثبت التاريخ ذلك، وهذا لا سبيل إليه إن لم يذكر أحد أن النحاة العرب أخذوا من اليونان، ولا من غيرهم معنى واحدا من معاني النحو أو ما يقاربه.

وجود إشارة ولو خاطفة إلى المصادر الأجنبية في كتب النحاة الأقدمين، وهذا أيضا لا نعثر عليه بتاتا. فهذا كتاب سيبويه أقدم ما وصل إلينا منهم نقرأ فيه أسماء كل شخص أدلى برأي في مفردة أو تركيب أو باب من أبواب النحو، ولا نعثر على اسم عالم السريان، أو اليونان القدماء ممن ألف في لغته، أو في المنطق ولو على سبيل الإشارة على محل الأخذ. وقال: أنه لو كان أولئك النحاة الموالي

[1] – المصطلح النحوي (نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري) ، عوض حمد القوزي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط1، 1981م، ص 30.

أدخلوا شيئا من ثقافتهم الأجنبية لذكروه، مثلما أقرّ العلماء السريان بذلك في القرن الثاني الهجري، وعزوهم كل ذلك إلى مظانه.

– مشابهة الأصول النحوية العربية لأصول علمية، أو فلسفية أجنبية، وهذا ما حاول مركس أن يثبته بالمقارنة بين أصول المنطق الأرسطو طاليسي، وأصول النحو العربي، لكن الأستاذ رفض أن تكون المشابهة سطحية لأنها يمكن اعتبارها من محض الاتفاق فكثيرا ما تتوارد الأفكار إذا كانت المعاني مما تشترك فيها جميع العقول. وكان أهم ما حاول مركس أن يبرهن أنه من أصل يوناني:

تقسيم الكلام على أقسام ثلاثة.

مفهوم الأحداث.

مفهوم الصرف والتصريف.

مفهوم الخبر وعدم وجود مفهوم ما يسميه (sujet) عند العرب[1] لعدم وجوده عند أرسطو.[2]

معنى الجنس لأن هذه الكلمة من أصل يوناني.

ألقاب الأحكام الإعرابية من رفع ونصب وجر.

معنى الظرف.

معنى الإعراب مقابلا لمعنى السليقة.

معنى الحال.

التمييز بين الأزمنة الثلاثة.

وجاء الرد عليه كما يلي:

أنه لا يوجد أي تقسيم ثلاثي للكلام في كتب أرسطو.

---

[1] – فحكموا على النحاة بالعجز، وعدم قدرتهم على تصور المبتدأ والفاعل كشيء واحد، وهوالــ (sujet)، ونسوا مع ذلك أن هذا التحليل هو في أصله دلالي منطقي، وأن التحليل العربي مبني على بنية اللفظ، وأنهم جمعوا بين المبتدأ والفاعل في مفهوم المعمول الأول من حيث البنية ولهم تحليل آخر على المعنى والإفادة هو المسند والمسند إليه.« تحديث أصول البحث في التراث اللغوي العلمي العربي»، عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية الجزائر، ديسمبر 2006 م، ع4، ص12.

[2]- بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 52،53.

ووضح الأستاذ ما تميز به النحو العربي، ولم يأت ذلك عند أرسطو. فقال: إن النحو العربي قد أسس على الغرض الذي منه خلق اللسان، وهو الإفادة؛ فغرضه لغوي محض؛ إذ يجعل الاسم، والفعل عمادين للحديث، وهو ما يجري بين المتكلم، و المخاطب، وهو شديد الاهتمام بهذين القطبين للكلام. فالاسم، والفعل لا يطابقان الاسم، والكلمة كما يفهمهما أرسطو، بل قد يوافق هذان المفهومان المحدث عنه (المسند إليه)، والمحدث به (المسند) بشرط أن يعتبر فيهما التصديق، والتكذيب، أي من حيث صحة الحكم، وبطلانه. وقال: أن هذا الاعتبار منعدم عند سيبويه، ووجوده عند من تلاه يدل على تأثرهم بالمنطق.

أما عن الحرف فإنه كذب زعم مركس في أنه ينظر إلى كلمة (sundesmos) في كتب أرسطو. وبرّأ سيبويه مما لم يقله، ورأى أن مركس وقع في هذا الالتباس نتيجة اعتماده على أقوال الشراح بعد سيبويه، مما أوقعه في الخطأ، وذكر السيرافي في قوله: الحرف ما دل على معنى في غيره، وقال أن السيرافي قد تعسف في هذا الشرح عندما قال:« وإن سأل سائل فقال : لم قال: وحرف جاء لمعنى وقد علمنا أن الأسماء والأفعال جئن لمعان؟ قيل له: إنما أراد: و حرف جاء لمعنى في الاسم والفعل»[1].

ويقول الأستاذ أن هذا مغاير لما أراده سيبويه، وما يؤكد ذلك، أن تفطن النحاس لذلك وأصلحه في التعليقة، وتبعه أبو حيان.

وأما عن الحدث فقد ادعى مركس أن ما يقوله سيبويه عن الأحداث، وهو جعل معناها مطابقا لمعنى (accident) فمنقول عن أرسطو.

ورأى الأستاذ أن الذي قصده أرسطو من كلمة (sumbebekos)ينحصر في معنيين:

ما يقابل المادة وهو لا يوجد إلا في غيره كاللون، والصورة، وهما يزولان بزوال المادة ولا تزول هي بزوالهما.

[1] – شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق رمضان عبد التواب و محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، 1986 م، ص52.

ما يقابل الجوهر، وهو ما ليس من ما يليه الشيء، أو جوهرة كالجلوس، والافتراش؛ إذ ليس هذان بلازمين لجوهرة الجالس والمفترش ولا تكاد تدل كلمة (حدث) على ما يفهم من كلمة (Accident) إلا في الوصف المشتق منه على صيغة اسم الفاعل–الحادث– والذي رأى أنه يجري استعماله عند فلاسفة العرب، وهم أتباع الفلسفة اليونانية.

أما في اصطلاح النحاة العرب فهو المعنى الذي يدل عليه الفعل، والمصدر أي معنى الوقوع، وصدور أمر سواء كان ذلك بالتجدد(بالحركة كالجلوس، والمشي، والأكل.....)، أوبالثبوت (بالدلالة على حالة، أو حلية، أوغريزة كالنوم، والحمرة، والكرم)، وقد وضع اللغويون المعاصرون كلمة كانت تنقصهم تؤدي المعنى تماما وهي (procès) من اللاتينية (processus) ما يحدث.

ورد على ما أثاره مركس من مسألة تحول الكلم إفرادا، وزعمه أن العرب يطلقون اسم الصرف على التحول الإعرابي أي ما يعتري أواخر الكلم من التغير، وعلى التحول الصرفي (conjugaison)، وهو خاص في اصطلاحهم بتصريف الأفعال، وأنهم كانوا يجهلون المعنى الحقيقي لكلمة التصريف، وهم مدينون في معرفتها لأرسطو.

وعاد إلى كلمة صرف عند سيبويه و التي لا تدل على تحويل صيغ الأفعال أبدا، و إنما هي صفة للاسم المتمكن[1] الأمكن أي الاسم الذي يعرب بالحركات الثلاث، ويدخله التنوين، ثم إن علم الصرف تسمية محدثة قابلوا بها علم النحو لمعناه الخاص: علم التراكيب، وقد جرى لفظ التصريف في القديم على مسائل التمرين، وهو كما قال الرضي الاستراباذي في شرح الشافية[2]: «أن تبني

[1]– ونقل لنا السيوطي قول ابن الخباز(في شرح الدرة):المتمكن يطلقه النحويون على نوعين، على الاسم المعرب، أو على الظرف الذي يعتقب عليه العوامل كيوم، وليلة. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، مؤسسة الرسالة،ط1، 1985 م، ص160.

[2] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ج1، ص 56–58.

من الكلمة بناءًا لم تبنه العرب على وزن ما تبنيه ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضي قياس كلامهم[1]».

ولعل كلمة التصرف – قال الأستاذ– هي أقرب لفظ إلى دلالة ما يقصده مركس، فهو كما جاء في كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي: «تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة مقصودة لا تحصل إلا بها »[2]، أما عن قول مركس:"إن الجنس كان شيئا مجهولا عند النحاة رغم إلمامهم بمعنى التذكير، والتأنيث اللذين هما فرعان لهذا الأصل العام، إذ لم يعرفوا الكليات التي استنبطها العلم اليوناني فاضطروا حينئذ إلى اقتباس لفظ (genony) الإغريقي، وقالوا (جنس)".

وقال الأستاذ: أن مركس لم يتصفح كتاب سيبويه تصفحا علميا حيث أن لفظ الجنس في الكتاب بهذا المعنى لا وجود له إطلاقا. ويذكر أن وجوده فيما بعد[3].

فإن اطلاع النحاة المتأخرين على اصطلاحات أجنبية حدث وقرآن النحو قد أكمل، ورضي به السلف، والخلف[4].

أما عن ألقاب الإعراب فيستبعد الأستاذ أن تكون مأخوذة عن اليونانية ورأى تعسفا في محاولة مركس التوفيق بين معنى الرفع في وضع اللغة ومعنى (orthe) وهو (الحكم الإعرابي– الواقف)، وبين معنى الجر الذي يراه منحصرا في الإضافة وبين (gencés) اليونانية وبين النصب الذي يريد هو فقط يدل على الغاية، وبين معنى (astaatikos) [5].

---

[1] – شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي، دار الكتب العلمية، دط، دت، ص6، 7.

[2]– كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم، محمد علي التهانوي، مكتبة لبنان ناشرون، دط، دت، ص 454.

[3]- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج1، ص58.

[4]- في رحاب اللغة العربية، عبد الجليل مرتاض، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، 2004 م، ص19.

[5]- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج1، ص 59.

وأضاف الأستاذ أن في كتاب سيبويه أسماء الأحكام الإعرابية مأخوذة من أسماء علاماتها وهي الحركات. [1]

فقد سمّى النحاة هذه الأصوات الناقصة حركات بالمجاز، وهي في الحقيقة حركات الأعضاء اللافظة.

يقول الزجاجي في الإيضاح[2]: « نسبوا ذلك إلى الحركة فنسبوا الرفع كله إلى حركة الرفع لأن المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى.... والمتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاهه، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى فيبين للناظر إليه كأنه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه».[3]

ونقل لنا السيوطي في الأشباه والنظائر ما قاله السهيلي: [4]« المتحرك في الحقيقة هو العضو من الشفتين واللسان، أو الحلق الذي يخرج منه الحرف. فالضمة عبارة عن تحريك الشفتين والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف»[5]. ويؤكد لنا الأستاذ جهل مركس لأسرار النحو العربي، ولخصائص اللغة العربية عندما ذهب إلى أن معنى الإعراب مقابل لمعنى السليقة إذ يقول: ليس الإعراب إلا ما نقلوه من الكلمة اليونانية (rellenisme) فكذلك يقابل المعرب في العربية السليقي، ومعناه أن الناطق نطقا صحيحا يقابل الناطق الذي لا يحافظ على قواعد النحو، ويظهر أن كلمة سليق هي نفسها من أصل يوناني.

ثم يستشهد بعد ذلك بهذا البيت.

ولست بنحوي (يلوك لسانه) ولكني سليقي أقول فأعرب

ويفسر معنى سليقي في هذا البيت هكذا:هو التكلّم بالتغافل عن قواعد النحو.

---

[1] – يراجع الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، 1988 م. 1 / 13–17.

[2]- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج1، ص 59.

[3] - الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار العروبة،دط، ص53.

[4]- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج1، ص 59.

[5]– الأشباه و النظائر في النحو، ص191، 192.

فلم يبذل الأستاذ جهدا في رد هذه السذاجة في تعريف السليقة .

وذكر أن السليقي: هو الذي يتكلّم عن طبع لا عن تعلّم وليس معنى ذلك أنه يلحن ويسقط، فالعرب الأقحاح قبل عهدهم بالنحو كانوا يتكلمون بالسليقة؛ أي عن طبع، ولا يوصفون باللحن، ووضّح أن السليقة تقابل الإعراب لا من حيث الفصاحة، وعدمها، بل من حيث اكتسابها اللغة عفوا، وعن طبع، واكتسابها تعلّما، وتلقّنا بشرط أن يراد بالإعراب تعلّم أقييسة اللغة، ومعنى الإعراب عند الشاعر المذكور ليس البيان[1]، والإفصاح، وإنما أراد أن يبين أنه مطبوع لا يحتاج إلى تلوّن النحو.[2]

[1]– البيان والإفصاح إحدى معاني الإعراب، ولها معان أخرى، يراجع اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، دار الفكر، ط1، 1995م، ص52–53.

[2]- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص60.

المطلب الثالث: تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي:

1 – رفض العلماء المسلمين للمنطق:

ويذكر الأستاذ أن هذا التأثر بدأ بعد زمن سيبويه، ثم جمع أهم أقوال علماء مسلمين عرب عاصروا زمن دخول المنطق إلى الثقافة الإسلامية، ورفضوا هذا الاجتياح، ورأوا فيه خطرا عليهم، وقابلوا هذا الهجوم بهجوم عنيف ضد المنطق اليوناني، وتسربه في العلوم الإسلامية.

فأورد قول السيوطي في كتابه صون المنطق في ذكر من صرح بذم المنطق أو تحريمه من أئمة الإسلام: أما الصحابة رضي الله عنهم والتابعون وأتباعهم فلم يرد عنهم فيه التصريح بشيء لكونه لم يكن موجودا في زمانهم، وإنما حدث في أواخر القرن الثاني..... وكان الإمام الشافعي رضي الله عنه حيا آنذاك فتكلم فيه، وهو أقدم من حط عليه.

يقول الشافعي: "ما جهل الناس، ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب، وميلهم إلى لسان أرسطو طاليس".

ونقل أيضا عن إبراهيم الحربي أنه قال:" صحبت الفقهاء وأصحاب الحديث وأهل العربية سبعين سنة ما سمعت هذه المسائل التي أحدثت في هذا الوقت من أحد قط"

كما نقل عن ابن تيمية أنه قال: لم يكن أحد من نظار المسلمين يلتفتون إلى طريق المنطقيين بل الأشعرية والمعتزلة والكرامية والشيعية وسائر الطوائف كانوا يعيبونه ويثبتون فسادها، وأول من خلط المنطق بأصول المسلمين أبو حامد الغزالي.

وثار كثير من العلماء على المنطق، حتى الأدباء والشعراء، هذا البحتري يقول:[1]

كلفتمونا حدود منطقكم والشعر يغني عن صدقه الكذبا .

وفي ميدان النحو نذكر المناظرة المشهورة التي جرت بين أبي سعيد السيرافي النحوي وأبي بشرمتى المنطقي. فشدد فيها أبو سعيد على خصمه، وما ترك له

[1] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص61.

مجالا للرد يقول له[1]:« إنما دخل العجب على المنطقيين لظنهم أن المعاني لا تعرف ولا تستوضح بطريقتهم ونظرهم وتكلفهم فترجموا لغة هم فيها ناقصون وجعلوا تلك الترجمة صناعة، وادعوا على النحويين أنهم مع اللفظ لا مع المعنى »[2].

وقال أيضا :« فقد بان الآن أن مركب اللفظ لا يجوز مبسوط العقل، والمعاني معقولة ولها اتصال شديد، وبساطة تامة، وليس في قوة اللفظ من أي لغة كان أن يملك ذلك المبسوط ويحيط به، وينصب عليه سوارا، ولا يدع شيئا من داخله أن يخرج، ولا شيئا من خارجه، أن يدخل، خوفا من الاختلاط الجالب للفساد»[3].

وهذا دليل قاطع –قال الأستاذ– وإن النحاة العرب قد فرقوا بين اللغة، والعقل؛ أي بين النحو والمنطق وما رضوا بمزج هذا بذاك أو بجعلهما متوازيين، وقال ابن تيمية[4] :« إن النحاة لما دخل متأخروهم في الحدود ذكروا للاسم بضعة وعشرين حدا، وكلها معترضة على أصلهم»[5].

ونقل السيوطي –أيضا –عن البطليوسي النحوي أنه قال[6] :« وقع البحث بيني وبين رجل من أهل الأدب في مسائل نحوية فجعل يكثر من ذكر المحمول، والموضوع، والألفاظ المنطقية، فقلت له: صناعة النحو يستعمل فيها مجازات ومشابهات لا يستعملها أهل المنطق وقد قال أهل الفلسفة يجب حمل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين أهلها وكانوا يرون أن إدخال صناعة في أخرى إنما يكون لجهل المتكلم أو لقصد المغالطة».[7]

---

[1] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص61.

[2]– الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2007 م، ص109.

[3]– المرجع نفسه، ص 114.

[4] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 62.

[5]– صون المنطق، السيوطي، ص204، نقلا عن بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ج1، ص62.

[6] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 62.

4– صون المنطق، السيوطي، ص200، نقلا عن بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص62.

2- دخول المنطق للنحو العربي:

لا أحد استطاع أن ينكر أنه رغم المقاومة الشديدة من بعض العلماء لهذا المنطق، إلا أنه استطاع أن يدخل ويتغلغل في الثقافة الإسلامية، وعلومها، وهي حقيقة لا يكاد ينفيها أي موضوعي.

فهذا أستاذنا يؤرخ لهذا الدخول، وظهور المنطق في النحو العربي، بأن نفى أن يكون الرماني (ت 374 هـ) أول من سلك طريق المناطقة في تحليله للعربية، فقد أشار الزجاجي في كتابه (الإيضاح في علل النحو): أن لابن كيسان(ت325هـ) في كتبه حدود للاسم غير هذا، هي من جنس حدود النحويين وحده في الكتاب المختار يمثل الحد الذي ذكرناه من كلام المنطقيين[1].

وحدّد الزجاجي الاسم بما يقارب تحديد المناطقة «صوت مقطع مفهوم دال على معنى، غير دال على زمان، ولا مكان»[2] .

وقدم الأستاذ ظنا أن أول من استحسنوا مزج النحو بالمنطق هم أصحاب الحدود النحوية، وهم الفراء(ت207هـ)، الذي أثر عنه أنه تعاطى الفلسفة، وقد ألف كتابا يحمل هذا الاسم (حدود النحو)، وهشام بن معاوية (ت 209هـ)، صاحب الكسائي، وقد ألف كتابا أسماه (الحدود العربية)، وشك الأستاذ في تأثر الأخفش الأوسط(ت214 هـ)، والمازني (ت249هـ)، أنهما تأثرا بالمنطق، وإن كان لم يجزم بذلك لعدم ثبوت النص.

3 - غزو منطق أرسطو الفكر العربي وامتزاجه بالنحو العربي:

فقد اعترف الأستاذ بدخول المنطق إلى النحو العربي وغزوه إياه، وذلك على إثر ما حصل من تسرب للكثير من المفاهيم المنطقية في النحو العربي في نهاية القرن الثالث الهجري، فقد أعجب العلماء بما أدخل من الحدود على النحو مما سموه أوضاع المنطقيين، وخاصة في الكثير مما جاء بعنوان مختصر في

---

[1]- الإيضاح في علل النحو، ص50 .

[2]- الصاحبي(في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها)، ابن فارس، دار الكتب العلمية، ط1، 1997 م، ص49.

النحو والذي ألف لتعليم العربية، مثل الموجز لابن السراج، والجمل للزجاجي وغيرهما.

يقول الأستاذ: أن فيها أثرا واضحا للمنطق الأرسطي إلا أن النظرية الأساسية لم تمس. فكأن الحدود، وبعض المفاهيم أضيفت فقط إلى ما عرف من حدود القدامى، ويضيف أن الكثير قد تنبه إلى وجود نظريتين مختلفتين في النحو فنبهوا القراء لذلك، كما فعل الزجاجي في الإيضاح، ومن جاء بعده ممن استساغ المفاهيم المنطقية، فميزوا فيما بعد بين الحد بالجنس، والفصل، وبين الحد بذكر الصفات اللازمة أي الخصائص أو العلامات، وهو الحد العربي، وسموه (الحد بالرسم) تخليطا بينه وبين الحد (الرسمي المنطقي).

ويقول بروكلمان[1]:« والرأي الذي يتكرر دوما عند علماء العرب، هو أن علم النحو انبثق من العقلية العربية المحضة، بغض النظر عن الروابط بين اصطلاحات هذا العلم، ومنطق أرسطو، وفيما عدا ذلك لايمكن إثبات وجوه أخرى من التأثير الأجنبي»[2] .

ويوّضح الأستاذ أنه بعد ذلك بالغ بعض النحاة من المتأخرين فأدخل في النحو الكثير من المفاهيم الفلسفية المحضة، وأعطى مثالا: ابن العريف في شرحه لجمل الزجاجي حيث يقول[3]:« قد يتركب الاسم مع الفعل فيكتفي به دون الحرف لأن العرض إذا اتصل بالجوهر اكتفى، وقام به، وكان موجودا به[4] » .

و يرى الأستاذ في إقحام هذه المفاهيم غير اللغوية، في الدراسة اللغوية ليس بالخطر الكبير إذا كانت المصطلحات تستعمل كما وضعت على أصلها، ولكنه يرى أن الطامة الكبرى في اختفاء المفهوم الأصيل مع بقاء اللفظ نفسه، واستبداله بمفهوم غريب عن النظرية الأصلية.مثل الخلط بين مفهوم

---

[1] –بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص270،271.

[2] – تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ص444.

[3] –بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص271

[4]– مخطوط دار الكتب بمصر/الورقة 8، نقلا عن بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص271.

السلوجسموس الأرسطوطاليسي، وبين القياس العربي الذي ينفي الأستاذ أن يكون مجموع مقدمتين و نتيجة بتاتا.وقال أن هذا وُجد عند النحاة المحدثين .[1]

فموضوع تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي تناوله عدد كبير من النحاة العرب، وإن اختلف هدف الدراسة فلقد تناوله تمام حسان في كتابه (الأصول)، واستدل على عدم تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي باعتبار أن الثقافة العربية جزء من الثقافة الإسلامية فهي تحتكم إلى النصوص النقلية في أحكامها أكثر من النظر العقلي، قيل (لا يفسر القرآن إلا القرآن)، وأضاف أن الأمم التي كان لها الأثر الواضح في ثقافتنا العربية كالفارسية أيضا كانت لها هذه الثقافة النقلية باعتبار أن لها نصوصا مقدسة.

وإن كان دليله هذا ليس قطعيا، إذ يوجد في الثقافة الإسلامية الاجتهاد الذي يتطلب فكر عقلي، ولكن عاد ليؤكد أنه ليس من الضروري أن يكون هذا الفكر العقلي ممتدا من جذور يونانية، ليفرق لنا بين المنطق الطبيعي، والمنطق الصوري، ورأى أنه لا عيب أن يحتكم النحو إلى المنطق الطبيعي.

وتمام حسان تطرق إلى الموضوع ليس بهدف إثبات الأصالة في النحو العربي، يقدر ما يريد أن يثبت شرعية المنطق الطبيعي، وإعمال الفكر في الأحكام النحوية.[2]

وأيضا عبده الراجحي في كتابه (النحو العربي و الدرس الحديث) كتب في موضوع النحو العربي ومنطق أرسطو بهدف مغاير أيضا، وهو تحقيق وصفية النحو العربي التي تقتضي وصف الواقع اللغوي كما هو دون أحكام عقلية التي مردها في النحو العربي إلى تأثره بالمنطق الأرسطي فراح يسقط هذه الصفة بأدلة تاريخية جمعها حول علماء رفضوا أشكال المنطق مثلما وجدنا ذلك عند الأستاذ، و الذي قام بمقابلة نصوص لأرسطو مع نصوص عربية، ووصل إلى نتيجة عدم تطابقهما.[3]

---

[1] –بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص 271.

[2]– يراجع الأصول، تمام حسان، ص 45– 51.

[3]– يراجع النحو العربي و الدرس الحديث، ص 61–75.

أما الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح فإنه هدف من هذه الدراسة تحقيق، وتأكيد أصالة النحو العربي، ورأينا كيف أنه دافع عنها، ورد شبهة تأثّر النحو العربي بالمنطق الأرسطي في نشأته، وأزال هذا التشكيك في إمكانية إبداع العقل العربي، وتفوقه، وتصدى لهذه الحملة التي كان من وراء قيامها المؤسسة الاستشراقية، ومن تبعها من العرب، والتي عمدت إلى ضرب جذور هذا الصرح الصامد عبر الزمن، الشاهد على عبقرية الفكر العربي الأصيل.

لذلك نجد الأستاذ في تصدّيه لهذه الثورة على النحو العربي قد ركّز على المستشرقين خاصة، وأتبع ذلك ببعض من تبنى آراءهم من العرب، وإن كان قد ذكر لنا بعضهم الذي برّأ النحو العربي.

وقد ركّز في رده على بعض رواد الحملة، وهو المستشرق (مركس) باعتباره من أوائل من شنّ هجومه على النحو العربي، وأيضا لما وجده الأستاذ عنده من قوة تأثير في كل من اطلّع على آرائه لما تميزت به من قوة في الاحتجاج، والاستدلال. وها هو أستاذنا يردع أدلته بما قدّم من شهادة العقل، و التاريخ، ووجدناه قد حذى حذو من تقدّمه من العلماء الأولين، وهو السيرافي الذي كان له مناظرة ردّ فيها حجج خصمه المنطقي متى بن يونس.

والأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح كان ردّه على أساس علمي مقبول لأنه مسلح بتقنيات البرهنة، وأساليب الاستدلال المعقولة التي جعلته يتمكن من فحص الأدلة التي قدمها خصمه مركس ليثبت تهمته على النحو العربي، وناقشه في هاته الأدلة، وأثبت بطلانها بما يحقق ذلك بأدلة عقلية، و تاريخية.

ليكتشف ويكشف لنا عن جهل (مركس) للتاريخ العربي بما في ذلك سرعة ظهور، وانتشار صرح الحضارة الإسلامية في جميع المجالات، ومنها النحو العربي الأصيل كشاهد على هذا الشموخ الحضاري، والفكري، و نلحظ أن أدلة الأستاذ أدلة عقلية تنبئ عن فكر عبقري، وحيوي، قد فهم ذاته، وتعرّف على الآخر معرفة جيدة، مما جعلته متمكنا وقادرا على ردع أدّلة الخصم بأدّلة أقوى منها، وما قدرته الفائقة على التعرف على الافتراضات التي ذكرها مركس سواء التاريخية منها أو العقلية إلا شاهدا على ذلك؛ بأن تمكن من استيعاب هذه

الافتراضات، وتقليبها من جميع جوانبها، ثم القدرة على تقويمها، وبالتالي الوصول إلى نتائج موضوعية بقدر الإمكان تتوافق ومبادئ العقل وحوادث التاريخ. ومن باب الموضوعية في الطرح لم ينكر الأستاذ تأثّر النحو العربي بالمنطق الأرسطي، وإن كان ذلك بعد نشوئه، واكتماله، وأرّخ لذلك بنهاية القرن الثاني الهجري، بعد أن عرض لأهم ما اتخذه بعض العلماء العرب من وسائل لرفض دخول المنطق على علومهم.

والأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح بذلك قد أثبت للعربية أصالة نحوها، ومن ثم أصالة ثقافتنا العربية الإسلامية ككل.

وقد قيل إنه بني كامل تاريخ علاقة النحو العربي بالمنطق الأرسطي على فكرة أنه لما تعرّض المنطق الأرسطي لمهاجمة النحاة، والمتكلمين، والفقهاء منذ نهاية القرن الثاني الهجري، ربما عمد المناطقة إلى معالجة العلاقة بين النحو العربي، والمنطق ضمن محاولة عامة لتبييئة، وترسيخ هذا العلم في الثقافة العربية الإسلامية.[1]

[1]– النحو العربي والمنطق الأرسطي(دراسة حفرية تداولية)، الأزهري ريحاني، منشورات اتحاد الكتاب الجزائريين، 2005م، ص 173.

المبحث الثاني

النظريات اللغوية الغربية الحديثة والنحو العربي

المطلب الأول: البحث اللغوي الحديث و أصالة الفكر النحوي العربي

قد يكون من الصعب تحديد البدايات الأولى لانتقال الفكر اللغوي الحديث إلى ميدان التفكير اللغوي في العالم العربي، ولكن الذي لاشك فيه أن هذه البدايات الأولى ترجع إلى بداية الاتصال بالحضارة الغربية في العصر الحديث، والتي بدأها (رفاعة الطهطاوي) الذي أثار في بعض كتبه الاهتمام بدراسة اللغات، واللغة الفرنسية بالخصوص أثناء بعثته الدراسية هناك. كما ظهرت بعض أفكار الدراسة اللغوية الحديثة في مقالات نشرها المقتطف، وفي كتابات (جرجي زيدان) الذي نشر كتابين في اللغة أحدهما يدعى بـــ(الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية)، والثاني بعنوان (اللغة العربية كائن حي)، وحاول فيهما عرض أراء علماء اللغة الغربيين عن طبيعة اللغة، ووظيفتها، وطرق تحليلها، والاستفادة من ذلك في دراسة اللغة العربية.[1]

وهناك من رأى أن البداية كانت في الأربعينات من القرن العشرين، عندما بدأت البعثات المصرية تدرس(علم اللغة) في الجامعات الغربية. [2]

ويرى الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح أن مفاهيم اللسانيات الحديثة، وتصوراتها راجت وانتشرت في البلدان العربية خاصة بعد أن انتبه الأدباء أنفسهم إلى ضرورة التجديد، وأن الناس بدؤوا –ولاسيما علماء اللغة– يتساءلون يومئذ عن جدوى هذه المفاهيم، إلا أن أكثر هذه المفاهيم لم تُعرف بعد على حقيقتها، بل لم يطّلع أكثر الناس بعد على تطورها، وكثرة الآراء، والمذاهب التي أثارتها، وما الذي فيها قد انزوى، أو زال ليغلب مذهب جديد عليها، وما الذي ثبت بعد التجديد.

وتساءل: ما شأن العلوم اللغوية في الآونة الأخيرة؟ وهل تأثيرها على المثقفين العرب يعتبر مسا بالأصالة؟

---

[1]– محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص 37، 38.

[2] – نظرية النحو العربي القديم(دراسة تحليلية للتراث اللغوي العربي من منظور علم النفس الإدراكي)، كمال شاهين، دار الفكر العربي، ط1،2002م، ص11.

ثم نفى ما كان قد شاع عند المثقفين من أن الأصالة كمفهوم تقابل مفهوم الحداثة أو المعاصرة، وقدّم تعريفا رائعا لهذا المفهوم فقال: أن الأصالة – في الحقيقة – تقابل التقليد والذي قصد به تقليد قدامى العرب، أو العلماء الغربيين، إذ الأصيل –في نظره– هو الذي لا يكون نسخة لغيره، ونفى ما تصوره المثقفون من نظرة ضيقة للأصالة وأنها تنحصر في الرجوع إلى القديم.

وقال: الأصيل– في الواقع – هو المبدع الذي يأتي بشيء جديد لم يُسبق إليه مهما كان الزمان الذي يعيش فيه. وأضاف أن الأصالة في زماننا هذا الامتناع من تقليد الغربيين خاصة.

ولم ينف الانتفاع بما جاء به الآخر، وابتكره، لأن العلم– حسب قوله– أحوج الأشياء إلى التفاعل، والتداخل، والأخذ بما يأتي به الآخرون.ولتحقيق الانتفاع أكثر يضيف الأستاذ شرطا آخر، وهو عدم الاطمئنان مسبقا لما يأتي به الغير.

ووصف البحوث التي يجريها –الآن– اللغويون العرب، والتي يجرونها على محتوى التراث اللغوي العربي خاصة، أنها تتصف – في نظره – بكثير من الهنات، والتي أرجع أسبابها إلى ما يلي:

التبني دون نظر سابق لما جاء به الغرب من الأقوال، والمذاهب اللغوية، بدعوى أن هذه الأقوال هي آخر ما توصل إليه العلم الحديث، وأن الباحثين العرب لم يبلغوا بعد– لقلتهم وقرب عهدهم بالبحث– مستوى الاجتهاد، فإن الأفكار التي تصلنا من الغرب في اللغة، وظواهرها هي وليدة هذا العصر، ثم هي من جنس الأفكار التي تخص علوم الفيزياء، والكيمياء، والأحياء. ومن ثم الاعتقاد بأن جميع ما تصوّروه من المفاهيم، هي حقائق علمية مسلمة من قبل جميع العلماء الغربيين.

أما العامل الثاني فيراه الأستاذ في القصور، وقلة الإلمام بكل ما يجب العلم به، والتعصب لمذهب غربي واحد كون هذا الباحث قد تخرّج على يد ذاك العالم الغربي صاحب المذهب المعني به، فلا يريد عنه بديلا، ويعتقد أشد الاعتقاد أن كل ما يقوله غيره هو من سفاسف الكلام وأباطيله.[1]

[1] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص11–13.

ووجدنا هذا التأثر فعلا مع دعاة الوصفية من المحدثين العرب الذين درسوا في جامعات غربية فتبنوا أراء أساتذتهم، ومدارسهم اللغوية.

حيث يقول حلمي خليل: تميز الجيل التالي لجيل الرواد بأنه كان من أبناء مدرسة لغوية واحدة هي مدرسة لندن، التي أسسها العالم اللغوي الانجليزي (فيرث)، إذ تخصص معظمهم في علم اللغة أو أحد فروعه في جامعة لندن، وبعد عودتهم من بعثتهم تصدوا للتدريس، والبحث اللغوي في الجامعات المصرية. ففي دار العلوم كان عبد الرحمن أيوب، و د. تمام حسان، و د. كمال بشر، وفي جامعة الإسكندرية كان المرحوم محمود سعران.[1]

ونقل لنا الدكتور حلمي خليل ما قاله عبد الرحمن أيوب، ونقده للتراث، وللثقافة العربية بعامة في كتابه (دراسات نقدية في النحو العربي).

حيث يقول:«رأيت حين عهد لي بتدريس النحو العربي في دار العلوم، أن في مجرد تفسير عبارات النحاة نوعا من الاجترار العقلي، لا يليق بعصرنا الذي نعيش فيه، ولا ينهض في هذا الدور الحاسم من أدوار الثقافة العربية، ولقد بلغت الشكوى من النحو العربي مدى أصبح من غير الممكن أن يُتجاهل، وكثر حديث الناس عن الحاجة إلى نحو جديد وظن الكثير أن الأمر لا يعدو إعادة تدوين النظريات النحوية بأسلوب حديث، ولكن الأمر عندي أعمق من كل هذا، فالنحو العربي شأنه في ذلك شأن ثقافتنا التقليدية في عمومها، تقوم على نوع من التفكير الجزئي الذي يعني بالمثال قبل أن يعني بالنظرية».[2]

وقال أن الوصفية عند الدكتور أيوب، هي وصفية المدرسة الشكلية الأمريكية، بل قمة الوصفية كما بلغتها على يد بلومفيلد، ثم هاريس[3]، والذي يمثل قمة الصرامة،

---

[1] – العربية وعلم اللغة البنوي، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، دط، 1988 م. ص167.

[2]– دراسات نقدية في النحو العربي، ص د، نقلا عن العربية وعلم اللغة البنوي ، ص168.

[3] – عمل هاريس يتطور في ثلاث مراحل كبرى: أولا وضع المنهجية التوزيعية في كتابه(*Methods in structural linguists*)، في 1947 م، ثم المرور إلى النحو التحويلي بإدخاله مبدأ التحويلية في 1968 م في كتابه(*Mathematical structure of language*)، وأخيرا التطور إلى مبدأ آخر من التحويلـيات في كتابه(*A Grammar of English on Mathematical principles* .).

والشكلية في التحليل البنوي للغة، وهو يتمثل في تصنيف العناصر اللغوية طبقا لوظيفتها الشكلية داخل الجملة.[1]

أما تمام حسان في كتابه (اللغة بين المعيارية والوصفية) فقد صرّح بالدوافع التي دفعته إلى تأليف هذا الكتاب حيث يقول:« ولقد اتجهت نفسي إلى دراسة المعيارية والوصفية حين رأيت الناس في معظمهم يشكون داءًا في النحو العربي لا يستطيعون تشخيصه؛ فإذا أرادوا تشخيص هذا الداء انصرفوا دون قصد إلى سرد أغراضه؛ فتكلموا في جزئيات النحو، لا في صلب المنهج، وشتان بين من ينقد أجزاء المادة، وبين من يريد علاج الفلسفة التي انبنت عليها دراستها. لهذا فكرت في أمر الدراسات العربية القديمة، من حيث المنهج، لا من حيث التفاصيل، وجعلت تفكيري في أمرها مستضيئا بمناهج الدراسات اللغوية الحديثة[2] ».

وقد بدأ تمام حسان كتابه هذا بتمهيد طرح فيه مدرسة فيرث واجتماعية اللغة من حيث هي عنصر من عناصر النشاط الاجتماعي، الفردي، وخطرها في حياة الفرد لا يقل عن خطرها في حياة المجتمع، وهي الأداة الوحيدة التي تمكّن الفرد من الدخول في نطاق المجتمع الذي يعيش فيه.

وإذا كان العرف هو الذي يحدد المقاييس الاجتماعية، فإن العرف أيضا هو الذي يحدد معايير الاستعمال اللغوي. فالمتكلم الذي يستعمل لغة المجتمع الذي نشأ فيه إنما يستعمل أصواتها، وصيغها، ومفرداتها، وتراكيبها حسب أصول استعمالية معينة، ومن ثم فإغفال هذا العنصر الاجتماعي في اللغة يحرم الدراسة اللغوية من أقوى خصائصها، وإذا كان كل نشاط اجتماعي تتم دراسته عن طريق الملاحظة،

=*Les grandes théories de la linguistique* : De la grammaire comparée à la pragmatique, Marie-Anne PAVEAU, Gevrges-Elia SARFATI, Armand Colin, 2003, p 148.

[1] -العربية و علم اللغة البنوي، ص171.

[2] -اللغة بين المعيارية و الوصفية، تمام حسان، عالم الكتب، ط1، 2001م، ص11.

والوصف فاللغة من حيث هي نشاط اجتماعي يجب أن يدرس كذلك بالملاحظة والوصف[1] .

أما الأستاذ محمود السعران ففي كتابه(علم اللغة مقدمة للقارئ العربي) فإنه قدم فيه التحليل البنوي بما له صلة بالوصفية.

وهو يقول: «وأنا لم ألتزم في جملة ما عرضت مذهبا بعينه في كل أصوله، وفروعه من مذاهب الدرس اللغوي المتعددة، بل ركنت إلى التعريف بالأصول العامة التي ارتضيتها والتي قل أن يختلف فيها أصحاب هذا العلم مع بيان مصادرها، ومذاهب أصحابها في معظم الأحوال مع الإشارة في الوقت نفسه إلى الآراء المخالفة الصادرة عن مذاهب أخرى حتى يكون القارئ على بينة من المذاهب اللغوية المختلفة، وعلى دراية بالفلسفات التي قامت عليها وعلى علم بأهم المؤلفات فيها، فلا يضل الطريق في زحمتها عندما يتاح له الاتصال بشيء منها».[2]

ويقول حلمي خليل: إلا أننا – مع هذه الحيدة – نلمح الالتزام بنظرية (فيرث) كأن يستهدي بها في تقديم أصول البنوية التي غالبا ما كان يبني عليها ترجيحاته ومقارناته بين المدارس اللغوية وخاصة عندما يتصل الأمر بدراسته المعنى وتحليله. [3]

وفي شأن هؤلاء الثلة من النحاة المحدثين المتأثرين بالدراسات اللغوية الغربية الحديثة قال الأستاذ: أن هناك الكثير ممن أوفد إلى فرنسا أو بريطانيا، و تتلمذ على يد أستاذ عرف بمذهب خاص، ورجع إلى بلاده ليعرف أبناء وطنه بهذه الأقوال، وأبدى قبولا في هذا، بل إنه المطلوب من كل من جاءته فرصة الدراسة بالخارج، ولكن الخطأ أن ينقل الباحث الرأي مع ما يخالفه من رأي آخر غربي، وأضاف أنه يجب على كل باحث نزيه أن يبحث عن محتوى البنوية (مذهب البنية في اللغة والأدب)، ومن أين جاءت؟ وكيف نشأت؟ وما هي الأسس

---

[1]-العربية و علم اللغة البنوي ، ص173، يراجع اللغة بين المعيارية و الوصفية، ص15.

[2]– علم اللغة، محمود سعران، ص 3 نقلا عن العربية وعلم اللغة البنوي، ص207.

[3]- العربية وعلم اللغة البنوي، ص207.

المنهجية، والعلمية التي بنيت عليها؟ ولماذا تدعو إلى تبني تلك الأفكار؟ ثم ما هي المذاهب التي ظهرت بعدها؟ وفي ماذا ناقضتها؟ ثم فيم هي محقة؟ وفيم هي غير محقة؟ ثم ما هي المفاهيم الطارئة فيها؟ وما هي التي تنتمي إلى أقوال القدامى وغير ذلك.

نجد أن الأستاذ بطرحه هاته الأسئلة يلخص كيفية الاتصال بالنظريات اللغوية الغربية الحديثة، والاستفادة منها إذا دعت الضرورة إلى ذلك، والحكم بموضوعية بعد ذلك على إمكانية تطبيقها على التراث، أو عدم المقدرة على ذلك، أو عدم شرعيته أصلا، وكل هذا سيكون بمنطلق المعرفة بهاته النظريات معرفة كافية لخصائصها، ومكوناتها، وملابساتها من كل الجوانب العلمية.

وأيضا وقف الأستاذ على سلوك عرف به بعض النحاة والباحثين المحدثين وهو تجاهلهم للتراث النحوي العلمي العربي، والذي اختصت به العرب خاصة دون غيرها من الشعوب، والذي ميزها لما تميزت به من إبداع في مجال اللغة، وهذا التجاهل يرجعه أستاذنا إلى جهل هؤلاء الثلة من الباحثين لجوهر المفاهيم، والتصورات العربية أولا، وثانيا للاعتقاد الراسخ عند أكثر المحدثين أن ما ظهر عند اللغويين العرب من الأفكار، ولم يثبته اللغويون الغربيون فلا قيمة علمية له وهذه – في الحقيقة –التبعية الغربية العمياء ظهرت ملامحها في جميع المناحي، ناتجة عن عقدة النقص أمام الآخر والانبهار بحضارته، فولّدت فينا عدم الثقة فيما أنتجناه، والشك في مصداقيته ما لم يرخّص بناءًا على اكتشافاتهم وعلومهم.

وانتقد الأستاذ ما رسخ في أذهان بعض علمائنا من اعتقاد كان قد قاله بعض فلاسفة العلوم مثل أوغست كونت الفرنسي الذي ادعى في القرن الماضي أن الفكر الإنساني يتطور على خط مستقيم؛ من الفكر الديني إلى الفكر الميتافيزيقي، إلى الفكر الإيجابي، أي العلمي – في نظره– فلا يتصوّر الباحث العربي أن يكون العرب من أكثر من ألف سنة قد توصلوا إلى ما توصل إليه العلم الحديث.

ورأى أن هذه الفكرة – التي أتى بها أوغست كونت – قد صُحّحت من قبل كثير من المفكرين، وأن تطور المستوى الفكري الحضاري للإنسان قد يرقى في زمان قصير جدا، ثم قد يحصل له استقرار لمدة طويلة، بل وتراجع، وانحطاط،

وجمود، وكم من فكرة ظهرت في غابر الزمان فلم يلتفت إليها بعد ذلك الناس حتى ظهرت من جديد في عصرنا الحاضر.

وكأن الأستاذ يلمح إلى عودة الحركة، والرقي في الفكر النحوي العربي الحديث، بعد فترة الجمود التي عرفها، والتي صرّح بها في معرض حديثه عن شكل آخر للتقليد السلبي، وهو تقليد النحاة العرب المحدثين للمتأخرين حيث يقول: وها هنا يتفق هؤلاء المقلدون للغويين الغربيين، مع المقلدين للشيوخ المتأخرين من النحاة العرب ممن ينتمون إلى عهد الانحطاط الفكري العربي، وقصد بهم النحاة المتأخرين الذين جاءوا بعد عهد الخليل، وسيبويه، وأبي علي الفارسي، وابن جني، وغيرهم ممن استغلق كلامهم – يقول الأستاذ– على أكثر الناس منذ القرن الخامس الهجري، وأعطى مثالا لذلك ابن مالك(ت 672 هـ)، ورأى ضرورة تمييز ما يقوله هؤلاء الفطاحل، ممن جاء بعدهم بأربعة قرون، ورأى أنه قد ابتعد النحو مع هؤلاء كل البعد عن الروح العلمية، والنظريات العميقة التي تفوق قيمة النظريات الحديثة، وحذّر من خطر التهجّم على هؤلاء العلماء المبدعين، والحطّ من قيمة ما قالوه، وانتقادهم الانتقاد غير الموضوعي؛ إما بدعوى أن العلم الحديث قد تجاوزهم، وإما لأن ابن مالك، وشراحه لم يذهبوا مذهبهم.[1]

ورأى الأستاذ أن من قلّد علماء الغرب، أو قلد المتأخرين من النحاة العرب سواء، لأن كلا منهما يحمل كلام المبدعين من علمائنا على غير ما يحتمله، إذ يتأوّل الألفاظ التي ترد في نصوصهم كما كان يفهمها، ويستعملها هؤلاء، وأن كل هذا تشويه للنحو العربي، وحط من قيمته، وإن كان التمس عذرا في هذا كله، للمستشرقين، الذين يريدون أن يجعلوا نظرية الغرب هي الأصل الذي يرجع له كل شيء، فلم يعذر هؤلاء المتصفحين لكتاب سيبويه، وعلى عيونهم نظارات صنعت في معمل البنويين–كما علق الأستاذ– والمستشرقين الذين يرجعون كل شيء إلى المفاهيم اليونانية. وكان من الممكن جدا أن يتجنبوا هذا التعسف بالبحث أولا عن أصول المفاهيم الغربية للتمييز بين ما هو جديد حقّا، وبين ما هو قديم

[1]– بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص14،15.

جدا لم تأت به العلوم، ولا التقنيات الحديثة، بل توارثه الناس جيلا بعد جيل، وقد بين العلماء بعد ذلك أنه تصور، وليس بحقيقة ملموسة مجمع على صحتها، ثم البحث عما كان يقصده العلماء العرب بالفعل في أقوالهم التي تركوها لنا في كتبهم مثل كتاب سيبويه، وشروحه[1].

[1] – بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص283.

المطلب الثاني: البنوية والنحو العربي اختلافهما النظري والمنهجي

فقد قطعت الدراسة الوصفية أشواطا، ومراحلا متعددة، وسارع الباحثون، والعلماء للخوض في غمار هذا العلم البديع، وقد تمخضت عن هذا المنهج مدارس عدة تعرف بالمدارس البنوية[1] .

والبنوية: في أصلها اللغوي اشتقت من كلمة (Structure)، ومعناها البناء، ولهذه الكلمة في اللغة الفرنسية (Structure) دلالات مختلفة منها النظام(ordre) ، التركيب (constitution)، والهيكلة (organisation)، والشكل (forme)[2].

والبنية جهاز يعمل حسب قوانين تحكمه، ولا نمو لهذه البنية، ولا بقاء لها إلا بفضل القوانين نفسها. فالبنية عالم مكتف بذاته، وهي ليست ركاما من العناصر التي لا يجمعها جامع، فالعناصر المكونة للبنية إنما هي كل تشكّله ظواهر متضامنة بحيث أن كلا منها يرتبط ارتباطا عضويا ببقية الظواهر، ولا قيمة له إلا في العلاقة التي تربطه بها، وبواسطة هذه العلاقة، أي أنه لا قيمة له في ذاته. معنى ذلك أن معطيات اللغة لا يتسنى لها أن تدرس باعتبارها ظواهرا منعزلة، ذلك أنها تأبى إلا أن تحدد داخل الجهاز الذي ينظمها، ويخضعها لقوانينه، فقيمتها لا تكمن في كونها ظواهرا منعزلة، ولكنها تكمن في أنها تمثل عناصر بنية ما، فالبنية لا تحدد إلا ضمن سلسلة من العلاقات بين العناصر، فليست هي العنصر، ولا هي مجموعة العناصر، ولكنها العلاقات القائمة بين هذه العناصر، ولهذا كله كان من طبيعة المنهج أن تدرس البنية أولا إذ أنها هي الأصل وما عناصرها إلا فروعا عليها، إن البنية وحدة تقوم على قاعدة[3] .

وبشكل عام كان معظم اللسانيين الأمريكيين في هذا العهد من دعاة البنوية، وكما تدل التسمية فالبنوية تعني أن لكل لغة بنية، وبهذا المعنى فإن كل اللسانيين

---

[1] – مباحث في علم اللغة و مناهج البحث اللغوي، نور الهدى لوشن، المكتبة الجامعية الأزريطة، دط، 2003 م، ص 295 .

[2]– منهج البحث اللغوي، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، دط، 2003م، ص116.

[3] -مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص301.

بنويون لأنهم يدرسون بنية اللغة، ويبحثون عن الانتظام، والاطراد، والقوانين التي تحكمها[1].

I -أهم ما يتفق فيه النحو العربي مع اللسانيات البنوية :

لقد رصد لنا الأستاذ أهم نقاط التقاء النحو العربي وما جاءت به هذه المدرسة اللغوية الحديثة وحددها فيما يلي:

1-أن لكلا العلمين موضوعا واحدا وهو اللغة في ذاتها:

يقول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح: تهتم دراسة اللغة عند النحاة العرب، والبنويين باللغة في ذاتها ومن حيث هي؛ أي من حيث كونها أداة للتبليغ، أو التعبير عما يكنّه الإنسان، ولا تلتفت إلى ما كانت قبل أن تصير إلى ما هي عليه، فهي دراسة آنية لا زمانية.

فكلاهما يتناول اللغة بالتحليل إلى أجزائها الكبرى، والصغرى، وكلاها يبحث عن كيفية تركيبها بعضها في بعض.

وأبرز ما تميزت به اللسانيات الغربية عن الدراسة النحوية العربية هو الاهتمام الكبير الذي أظهرته في القرن التاسع عشر لتحول اللغات إلى لغات أخرى عبر الزمان، وأيضا فتحت الباب من جديد، وعلى أسس علمية جديدة أيضا للدراسة الآنية بعد أن غلا التاريخيون بحصرهم الدراسة في الوجهة التاريخية وحدها، وأيضا حملهم الباحثين في تاريخ اللغات على أن يتتبّعوا تطورا يبني اللغة لا تطور جزئياتها منفردة.[2]

وهناك من يرى أنه لم يكن همّ علماء العرب القدامى دراسة اللغة في ذاتها، ومن أجل ذاتها، وإنما كان همّهم دراسة اللغة العربية وحدها بما لها من صلة بالقرآن الكريم فهما، وأداءًا، ومعنى هذا أن نظرة العرب إلى اللغة تختلف عن نظرة اللغويين الحديثة في أصولها وأهدافها. [3]

---

[1]- اللسانيات النشأة و التطور، ص200.

[2]- بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص24.

[3]- محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص39.

وقد نوّه الأستاذ بهذا الجهد الكبير للسانيات العربية الحديثة، ثم رجع لينوّه بما أخرجه القدامى من العرب من النظريات العميقة، وما اكتشفوه من أسرار اللغات، وأضاف أن الغربيين قد استفادوا مما ترجم إلى اللاتينية من كتب النحو العربي، ولاسيما مفهوم العمل الذي أحياه من جديد تشومسكي.[1]

2-ينطلق البنويون من واقع اللغة كظاهرة، وكذلك النحاة الأولون:[2]

فعلم اللغة البنوي يدرس اللغة في ذاتها من حيث هي لغة، يدرسها كما هي، يدرسها كما تظهر، فليس للباحث فيها أن يغير من طبيعتها، وليس له أن يقتصر في بحثه على جوانب من اللغة مستحسنا إياها، وينحي جوانبا أخرى استهجانا لها، أو استخفافا بها، أو لغرض في نفسه، أو لأي سبب آخر من الأسباب التي يدخل فيها الباحث ذاتيته[3].

قال الأستاذ: تريد البنوية أن يُعتمد على مجموعة معينة من الخطابات يدونها اللغويون في عين المكان الذي يعيش فيه في زمان معين أصحاب اللغة المراد تحليلها، والبحث فيها، وأن يقتصر على هذه المدونة(corpus) هي وحدها، فلا يجسر على تغيير شيء منها، ولا يلجأ في الاستشهاد بشيء من خطابات الباحث نفسه، أو جماعة غير الجماعة المعنية بتلك اللغة.

وأضاف أن التحرج نفسه وجدناه عند النحاة العرب، إذ لا يمكن أن يستشهد إلا بما هو موجود في دواوين العرب التي دوّنها العلماء من الشعر، والكلام المنثور، والأمثال، ولا يُلجأ إلى غير ذلك.

ومما يترتب على ذلك هو الاعتماد الأساسي على المشاهدة، وهو السماع عند العرب فكل من النحاة، والبنويين يجعلون المشاهد المسموع بالفعل هو مادة البحث، والمنطلق لكل تحليل، وقد أشار كثير من النحاة المحدثين إلى أن أهم نقاط التقاء النحو العربي القديم، والبنوية الوصفية، هو مبدأ السماع.

---

[1]- بحوث و دراسات في اللسانيات العربية ، ج2، ص25.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- منهج البحث اللغوي، ص116.

فمن مبادئ المدرسة البنوية وصف الواقع اللغوي من خلال السماع عن أصحاب اللغة أنفسهم، ولم يكن هذا المبدأ غائبا عن نحاة العربية، إذ يُعدّ السماع أصلا من أصول الاحتجاج اللغوي عندهم[1]، الذي كان نتيجة لطبيعة الحياة العربية والإسلامية آنذاك، ولطبيعة الحركة العلمية التي نشأت في مناخ عام أساسه النقل، والرواية، وأيضا حياة العربي التي عرف فيها التنقل، فقد عُرف عن النحاة الأئمة رحلتهم إلى البادية لجمع اللغة من منابعها الأصلية، وبعفويتها، وبرز في عملهم هذا حرصهم على معرفة الصورة الواقعية للكلام كما ينطقه البداة، فهذا أبو عمرو بن العلاء عندما اشتبهت عليه كلمة (فرجة) أهي بفتح الفاء أم بضمها، وكان هاربا من الحجاج فيقول: فما أدري بأيهما كنت أشد فرحا، أبقول المنشد (فرجة) بالفتح أم بقول العجوز مات الحجاج[2]؟.

ونذكر للكسائي أنه خرج إلى البصرة، فلقي الخليل، وجلس في حلقته، فقال له رجل من الأعراب: تركت أسدا، وتميما، وعندها الفصاحة، وجئت إلى البصرة، فقال للخليل: من أين أخذت علمك هذا؟ فقال الخليل: من بوادي الحجاز، ونجد، وتهامة، فخرج الكسائي إلى البادية وأخذ يسائل البدو عن لغتهم، ويكتب عنهم ما يروونه، وتذكر المصادر أنه أنفذ خمس عشرة قنينة من الحبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ.[3]

وهذا كتاب سيبويه، وقد امتلأ بتصريحه بسماعه عن العرب، والأمثلة كثيرة جدا أكثر من أن تعد، وتحصى، ومنها قوله: (و سمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به)[4]، (كذا سمعنا العرب تنشده).[5]

ووجدناه أيضا عند غيره من النحاة، مثل الفراء في كتابه (معاني القرآن) ومن أمثلته: (وسمعت العرب تقول في نعم)[6]، (و أنشدني بعضهم) [1].

---

[1]– دراسات و تعليقات في اللغة، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط1، 1994م، ص 192.

[2] – طبقات النحويين واللغويين، ص35.

[3] – ما تلحن فيه العامة، أبوالحسن علي بن حمزة الكسائي، مكتبة الخانجي، د ط، دت، ص13.

[4] – الكتاب، 26/1.

[5]– المرجع نفسه، 219/1.

[6]– معاني القرآن، أبو زكريا يحي بن زياد الفراء، عالم الكتب، ط3، 1983م، ج 1، ص 58.

ولم تقتصر هذه الطريقة في جمع اللغة على الأئمة الكبار في القرن الثاني الهجري، بل استمرت في القرنين الثالث، والرابع الهجريين، ويمثل ابن جني في ذلك اتجاها واضحا، إذ تبرز في كتبه ظاهرة جمع المادة من الاتصال المباشر بالمصدر البشري، ومن ذلك ما يرويه عن لقاءاته مع أبي عبد الله الشجري[2]:«وسألته يوما فقلت له: كيف تجمع (دكّانا)؟ فقال: دكاكين، قلت: فسرحانا؟ قال: سراحين، قلت فقرطانا؟ قال: قراطين، قلت فعثمان؟ قال:عثمانون، قلت له: هلا قلت أيضا: عثامين؟ قال: أيش عثامين، أرأيت إنسانا يتكلم بما ليس من لغته والله لا أقولها أبدا».[3]

ورغم اختلاط الوصف اللغوي بالتفسير، والتعليل في كثير من الأحيان، إلا أننا لا نعدم في بعضها ميلا إلى الوصف المحض فقد رووا عن الكسائي مثلا أنه سئل يوما بحضرة يونس بن حبيب: لم لا يجوز أعجبني أيهم قام؟ فقال: أي هكذا خُلقت.[4]

فقد اكتفى الكسائي بوصف الواقع اللغوي دون تفسير، ولا تعليل، وهو بهذا السلوك جسد المنهج الوصفي على حقيقته الذي ينطلق من واقع اللغة كظاهرة كما هي.

ويقول الأستاذ أن فكرة المدونة اللغوية المغلقة هي شيء اختصت به البنوية.[5]

3- دورة التخاطب وظواهرها:

انطلق الأستاذ من تعريف اللغة أنها أداة التبليغ، وتلك أهم وظائفها، ووجد أن البنوية تحاول فهم الظواهر اللغوية باللجوء إلى مبدأي الاقتصاد، والفرق.

---

[1]- معاني القرآن، 1/ 91.

[2]- النحو العربي و الدرس الحديث، ص 54.

[3]- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، ط1، 2006 م، ص204.

[4]- دراسات و تعليقات في اللغة، ص 196.

[5]- بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص26.

فعرّف الاقتصاد بأنه ميل المتكلم إلى التقليل من الجهود العضلية، والذاكرية التي يبذلها في عملية التخاطب.[1]

ووجد أن النحاة العرب قد لجأوا أيضا إلى مبدأ الاستخفاف في تفسير ظواهر كثيرة مثل الحذف[2]، والإدغام[3]، والاختلاس.

وعرّف الفرق بأنه ميل المتكلم إلى تبيين أغراضه للمخاطب، وتخوّفه من أن يلتبس كلامه عليه بكثرة الحذف، والاختصار، وغير ذلك.

فنحاتنا القدامى أعطوا أهمية كبرى للتخفيف من جهة، ولأمن اللبس[4] من جهة أخرى.[5]

II -أهم ما يختلف فيه النحو العربي عن البنوية:

1 – المعيارية و الوصفية:

وعدّ الأستاذ أهم ما تفتخر به البنوية هو مذهبها الوصفي، فهي تعتبره الوحيد الذي يستحق أن يوصف بأنه علمي.

والنحو العربي لا يكون إلا معياريا، إذ قد يقول أصحابه في كل مناسبة إن هذا حسن، وذاك قبيح[6].

---

[1]– الخطاب: إن مصطلح الخطاب يعد واحدا من المصطلحات التي حملها إلينا تيار الحداثة، وفي شموليته يعد من أهم ما يمّكن من ضبط سبل الاتصال بين المرسل والمتلقي، عبر الوسيط اللساني.الخطاب الأدبي (من النشأة إلى التلقي مع دراسة تحليلية نموذجية)، نواري سعودي أبو زير، مكتبة الآداب، ط1، 2005 م، ص10.

[2]– يراجع أحكام الحذف، همع الهوامع (في شرح جمع الجوامع)، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي السيوطي، المكتبة التوفيقية، دط، دت، ج3، ص 519، 523. و باب الحذف، اللباب في علل البناء و الأعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، دارالفكر، ص353 – 356.

[3]– الإدغام وصل حرف ساكن بحرف مثله من موضعه من غير فاصل بينهما بحركة و لا وقف فتصيرهما بالتداخل كحرف واحد ترفع لسانك بهما رفعة واحدة وهو مقدر بحرفين الأول منهما ساكن. اللباب في علل البناء والإعراب، ص 469.

[4] – جاء عند تمام حسان: أن المعروف أن اللغة أداة اتصال بين أفراد مجتمع يتكلمها، وغايتها هي الإبلاغ بوضوح عن خبر ما أو شرط أو طلب أو إفصاح عن إحساس بعينه يحس به المتكلم. هذا الوضوح هو الذي يسمى أمن اللبس ومن أجله قامت قرائن المعنى النحوي.الخلاصة النحوية، تمام حسان، عام الكتب، ط1، 2000 م، ص17.

[5]– بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص26.

[6] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص 27.

وهناك من رأى أن المعيارية مبدأ مهم في رسم قواعد اللغات ولا ينبغي أن تكون المعيارية مقرونة بهوى النحاة، وعلل النحاة بالضرورة؛ إذ لا بد أن ترتكز على أسس وصفية، فما اطرد أو شذ أو قل أو جاز...إلى غير ذلك من الأحكام النحوية لا يأتي به النحوي على هواه، بل من واقع النصوص اللغوية بقدر ما كان في وسع النحاة استخلاصه[1].

وقيل إن هناك فرقا بين مهمة الباحث اللغوي التي تتلخص في وصف ما يلاحظه من ظواهر لغوية بدقة، وموضوعية، ومهمة المعلم الذي يضع القواعد التي ترشد المتعلمين إلى الصواب، وتجنبهم الخطأ. [2]

واللغة نظام عرفي؛ بمعنى أن العرف هو الذي يحدّد معايير الاستعمال في اللغة، فالمتكلم بلغة ما يستعمل اللغة في أصواتها، وتراكيبها، ومفرداتها وفقا للعرف اللغوي للجماعة التي ينتمي إليها، فالصواب إذا هو أن يكون استخدامه لها موافقا لهذا العرف. والخطأ هو أن يكون استخدامه لها مخالفا له.

إن العرف هو الذي يضع الأنظمة، وهو الذي يقرها، وهو الذي يحافظ عليها. والنظرة المعيارية إلى اللغة مقبولة، بل ضرورية في كثير من الأحوال فهي لازمة لتعليم اللغة القومية، والحفاظ على اللغة المشتركة من تأثير اللهجات المحلية، ولكن هذه النظرة مرفوضة حين تقوم بدراسة اللغة؛ إذ ينبغي على الدارس أن يصف ما يسمعه وصفا دقيقا موضوعيا، وليس من عمله أن يضع قواعدا يستخدمها للحكم بالصواب، أو الخطأ.[3]

ويقول عبد السلام المسدي:« والحقيقة التي خفيت أن الوصفية، والمعيارية مقولتان لا تنتميان- على صعيد فلسفة المعارف- إلى نفس المنطق المبدئي، ولا إلى نفس الحيز التصوري فليستا من طبيعة واحدة حتى يتسنى مقارعة إحداهما

---

[1] – المستشرقون والمناهج اللغوية، إسماعيل أحمد عمايرة، وائل للنشر والتوزيع عمان الأردن، ط3، 2002 م، ص95.

[2]–القياس في اللغة العربية، محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، ط1، 1995م، ص 126 .

[3]– المرجع نفسه، ص 127.

بالأخرى فليس لزاما أن تقوم بينهما علاقة ما: تواز، أو تصادر، أو تطابق؛ فهما مصادرتان فكريتان مستقلة كلتاهما عن الأخرى».[1]

ودافع الأستاذ عن المعيارية بقوله:

1- إن معيار اللغة ظاهرة من الظواهر، وهي تخص سلوك الناطق بها، وقال أنه لا توجد لغة في الدنيا يخطئ الناطق بها عرضا في عبارة معينة فلا يقوّمه أحد من أصحابها؟ ورأى أن أي لغة في الدنيا هي خاضعة لما تعارف عليه أصحابها.

وأيضا يقول : أننا لا يمكن أن نكتفي بالوصف لجانب واحد من اللغة، وهو وحداتها وكيفية تقابلها بعضها إزاء بعض كما هو الشأن عند الوصفيين، ونترك كيفية صياغتها التي تضبطها الضوابط.

ورأى الأستاذ أنه قد وقع تخليط بين الحكم الذاتي الذي يمكن أن يصدر من الباحث، وبين الحكم الصادر من الناطقين باللغة أنفسهم فالمعيار كظاهرة يجب الاعتداد به.

إن قولهم هذا جيد، وذاك رديء إنما يخص الخروج من القياس أي الباب، وهذا يكون قليلا جدا في استعمال الفصحاء؛ أي السليقيين من الناطقين؛ ولا يعتبرونه لحنا؛ أي خروجا مطلقا من العربية.[2]

2-**العلة:**

من بين ما اختلفت فيه البنوية عن النحو العربي العلة.

وكان التعليل من بين ما آخذه الوصفيون على التراث النحوي العربي، واعتبروه مما أبعد اللغة عن واقعها اللغوي الاستعمالي إلى الجانب العقلي الفلسفي، والميتافيزيقي، وأُرجع ذلك إلى تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي.

لقد قسّم أرسطو العلل على أربع وهي: مادية، وصورية، وفاعلية، وغائية، فالعلة المادية هي التي يجاب بها عن السؤال: ما الشيء؟ والعلة الصورية هي التي

---

[1]-اللسانيات و أسسها المعرفية، عبد السلام المسدي، الدار التونسية للنشر، د ط، 1986م، ص15.

[2]- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص26-28.

يجاب بها عن كيف؟ والعلة الفاعلية هي التي يجاب بها عن فعل الشيء؟ والعلة الغائية هي التي يجاب بها عن لم؟

والاستدلال بهذه العلل ينتج برهانا صادقا إذا اعتمد على مقدّمات يقينية مؤديّة للعلم، أما إذا اُعتمد على مقدّمات ظنية فانه يؤدي إلى ما يسمى بالأغاليط أو السفسطة.[1]

والواقع أن التعليل يشكّل أصلا أساسيا من أصول البحث النحوي العربي عند الأوائل، وبخاصة عند الخليل،[2] وسيبويه الذي نجده يختلف عندهما عما وجدناه عند من لحقهم من النحاة، حيث كانت العلة عندهما بسيطة، وقريبة المأخذ، والمثال ،حيث كانت تبرز الحكم النحوي، ولا تزيد على ذلك.[3]

ومن بعدهما أخذ هذا المنهج يتطور شيئا فشيئا، حتى اتصل بالتعليل الأرسطي من جهة، وبالتعليل الكلامي، والفقهي[4] من جهة أخرى، حتى صار التعليل غاية من غايات الدرس النحوي، فقصد النحاة إلى التأليف في العلل النحوية تأليفا خاصا.

ويظهر التعليل بصورته الجديدة جليا، واضحا، ومركّزا عليه عند النحاة، في مؤلفات القرن الرابع الهجري، فقد أعطت فكرة أكيدة أن العلة ألقت بعصا التفرقة بين النحاة، ودفعتهم إلى الجدل، واستخدام الوسائل للمدافعة، كما دفعهم أمر العلة إلى التعمق، والنظر إلى درجة تجاوز الأمر الواقع إلى الأمر المفروض الذي لم تنطق به العرب. وهذا الأخير –بطبيعة الحال– قد أدى بهم إلى اختراع العلة

---

[1]– أصول النحو العربي(و رأي ابن مضاء و ضوء علم اللغة الحديث)، محمد عيد، عالم الكتب، ط1، 1997م، ص 113.

[2]- ونقل لنا الزجاجي في (الإيضاح في علل النحو)، أن الخليل سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟فقال:« إن العرب قد نطقت على سجيتها و طباعها، و عرفت مواقع كلامها، و قام في عقولها علله، و إن لم ينتقل ذلك عنها، و اعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه». الإيضاح في علل النحو، ص65، 66.

[3]– أصول النحو العربي (في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي)، بكري عبد الكريم، دار الكتاب الحديث، ط1، 1999م، ص 63 .

[4]– يختلف الباحثون المحدثون في القول بوجود مؤثرات خارجية من الفلسفة، و أصول الفقه و غيرها أثرت على التعليل النحوي، فبينما يؤكد هذا الأمر بعضهم، رفضه آخرون، و هم في ذلك أربعة فرق، يراجع: التعليل النحوي(في الدرس اللغوي القديم و الحديث)، خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، دار السيرة، ط1، 2007م، ص 237–257 .

أولا، ثم اختراع القاعدة بعد ذلك، لما يعرض، لا لما يُسمع، وهذا ما أثقل النحو بما ليس فيه، ولا منه.

وكما أسلفنا الذكر أن هذه الظاهرة برزت في معظم مؤلفات القرن الرابع الهجري، وبخاصة في مؤلفات أبي علي الفارسي، وتلميذه ابن جني[1].

وفي أمر الاعتلال ظهر اختلاف كبير بين النحاة، حتى إن أحد المحدثين قال: الخلاف فيما يصح أن نسميه فلسفة النحو أشد من الخلاف في النحو نفسه، فكان هذا الأخير من بين إشكالات العلة، والتبرّم منها، ولعل أولى محاولات التصدي للعلة كانت على يد ابن مضاء القرطبي في كتابه الرد على النحاة، الذي قسم فيه التعليل على نوعين:

العلل الأول، والعلل الثوان، أو الثوالث.

وفرّق بين الأول، والثاني؛ إذ النوع الأول تحصل لنا به معرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر، والعلل الثوان هي المستغنى عنها في ذلك.[2]

أما من وجهة نظر البحث العلمي الحديث فإن المنطق الصوري –منطق أرسطو– لم يعد منهجا صالحا للبحث، إذ حلّ محلّه الاستقراء الذي لا يعتمد في بحثه على اتخاذ المقدمات اليقينية، أو الجدلية، أو السفسطانية وسيلة للبرهنة الصورية، بل يعتمد على الملاحظة، والتجريب، والوصول إلى الحقيقة بذلك.

فالتعليل المنطقي إذن لا يصلح وسيلة عملية في اللغة، والتعليل الوصفي في اللغة يحقّقه استخلاص ملاحظة استقرائية يُعتقد أنها تفسّر الظاهرة اللغوية موضوع البحث، إذ تُدرس اللغة على أنها كيفيات تُقرر، وواقع يُتحدّث عنه، وليس هناك غاية للباحث وراء هذا الواقع، وهذا يرتبط باختلاف موقف الباحث الوصفي، عن موقف الباحث عن الغاية إزاء النص؛ فالأول متواضع يقرر ما في الظاهرة اللغوية فقط، والآخر طموح يعني نفسه بالبحث عما وراء ذلك[3].

---

[1] – خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، سعود غازي أبو تاكي، دار غريب، ط1، 2005م، ص 344.

[2]–.الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، دار المعارف، ط3، دت، ص 35، 36.

[3]– أصول النحو العربي ، محمد عيد ، ص114، 115.

ويرى عبده الراجحي أن النحو العربي قد تأثّر بالمنطق الأرسطي منذ المرحلة الأولى، وأن هذا التأثّر صار طاغيا في القرون المتأخرة، وأن هذا قد أدى أن يكون النحو العربي (صوريا)، وليس(واقعيا)، ومن ثم اهتم بالتعليل، والتقدير، والتأويل، ولكن لم يركّز درسه على الاستعمال اللغوي كما هو في الواقع، وعدّه أهم جانب في نقد الوصفيين.[1]

ويرى الأستاذ أن رفض العلية (أو السببية) من الأوهام المشهورة في زماننا، وإن كان هذا القول قد تفرّع من قول آخر يرى فيه السؤدد، وهو أن العلم لا يبلغ غايته، ولا تتحقق أهدافه إلا إذا انتقل من ملاحظة الأشياء في ذاتها إلى ملاحظة العلاقات، والنسب القائمة بينها. فإن أهم غرض يعقده الباحث على موضوع بحثه هو اكتشاف هذه العلاقات، فهو ينظر في آخر الأمر إلى هذه الأشياء نفسها، والترتيبات بين الظواهر، والأحداث فإن تمّ له العثور على هذه العلاقات وجب أن يبرهن على لزومها، وضرورتها أو عروضها، وعدم بقائها. فمفهوم اللزوم هو أهم عنصر يدخل في تركيب القوانين العامة.

فأن يلزم شيء عن شيء آخر في الطبيعة أحق بأن يكشف عنه الباحث من أي ملاحظة أخرى يحصل عليها. وكذلك يصير القانون العلمي ذا مفهوم واضح إذا ثبت لنا بالاستقراء. (أي بالمشاهدات الكثيرة، والتصفح الواسع).

إلا أن هذا- يقول الأستاذ- لا يكفي في بعض الأحيان، والعالم الحقيقي هو من لا يرتاح أبدا إلى ما يحقّقه هو أو غيره من نتائج؛ لأن القوانين ليست كلها من هذا النوع الذي أثبته.

ويضيف الأستاذ أن ما عرفته الدراسات اللسانية من تحليل علمي جديد، وهو إدخال البحث الكمي عليها، بدل الاقتصار على الجانب الكيفي، وقدّم شرحا لهذه الطريقة الرياضية التي تعالج الظواهر اللسانية، فتُمكن من استنباط العلاقات الثابتة القائمة بينها برسم المنحنيات فتبيّنها بطريقة موضوعية، ويرى أن ما توصلّت إليه هذه البحوث من نتائج عجيبة مقنعة في ميدان البحث الكمي، فقد أخذ الباحثون يشكّون في قيمة المناهج التقليدية، وصاروا يتوقون إلى تحويل

[1]- النحو العربي و الدرس الحديث، ص48 .

الأوصاف الكيفية إلى دوال رياضية، وتعميم المفاهيم الكمية، وطرقها التحليلية في جميع ميادين البحث.

ويرى الأستاذ أن هذه النزعة مغالية، ويصفها بالضيّقة لأنها تريد أن تحصر جميع القوانين في الصورة الدالية، فهي تنكر كل محاولة تعليلية في البحث العلمي. بل و تعتبر العلة كمفهوم ميتافيزيقي محض.

ويضيف الأستاذ أن هذه الفكرة ورثناها عن مذهب أوغست كونت (مؤسس الإيجابية)، وسمي كذلك لأن أتباعه تعلّقوا بما يمكن مشاهدته، وتركوا ما دون ذلك لأنه سلبي.

ويرد على هذا المذهب المغالي من وجهين:

الأول: لا يتحقق أن تكون العلّة من المفاهيم الخاصة بالفلسفة العامة، فقد أثبتها أيضا علماء الفيزياء، والأحياء، وغيرها، ويرون أن استنباط العلاقات اللازمة بين الأحداث وإن كان يدعو إليه المنهاج العلمي، فهو ليس كل العلم، وإن اكتفى الباحث بالملاحظة الاستقرائية، وإثبات هذه العلاقات، وترك التفسير العلمي لها، والتوجّه العقلي المنتظم فقد أضاع نصف العلم.

الثاني: هو أن كونت لم يتبين عنده جيدا مفهوم العلة كما يفهمه المحدثون، فقد تناسى أن التعليل العلمي الحقيقي هو أن نبين كيف تُنتَج القوانين بعضها من بعض لأننا إذا توصلنا إلى بيان كيفية تفرّع القوانين بعضها من بعض فقد بيّنا بذلك كيفية خروجها إلى الوجود أي عللها و أسبابها بمعناها العلمي.

فقد وضّح العلماء التفسير العلمي بقولهم، إن التفسير العلمي في الحقيقة سلسلة من العمليات الاستنتاجية، والاستنباطية يجريها الباحث في نفس الوقت على رموز القوانين المجردة، وعلى أعيانها المشخّصة. فكلّما أفضى به الاستنتاج إلى إثبات قضية ما باللزوم العقلي المحض، وتبيّن له في الوقت نفسه ثبوت ما يناسبها في الواقع المحسوس فقد كشف بذلك عن علّتها، وسر وجودها، لأنه بفضل ما يجده من انسجام بين ما يفرعه من القضايا على القوانين المجردة (المصاغة بصيغة رياضية)، وبين ما يفرعه من النتائج المحسوسة على مشاهداته للواقع يكون قد حوّل (المنقول إلى معقول)؛ أي ما هو منقول إليه بواسطة الحواس إلى ما هو

معقول فبيّن معلّل، (و كل معقول فهو معلل بهذه الكيفية) تستسيغه بديهة العقل، ويطمئن له الفكر. فهذا هو التفسير العلمي المنظّم.

فاستخلص الأستاذ من سابق قوله أن التعليل أيضا من مميزات المعرفة العلمية رغم هجوم الإيجابيين عليه وقد تعلّق به بعض المثقفين، فقد بيّن فساده علماء آخرون من وجهتين:

الحجة الأولى: إن ما يظهر للحواس ليس محصورا بالضرورة فيما تعارفه الناس منذ أن شعروا بوجودها، وبدؤوا في النظر فيها. كم من ظاهرة كانت كامنة في خبايا الطبيعة فكشف عنها البحث، وكم من ظاهرة كانت تعتبر من مفاهيم ما وراء الطبيعة قد بان بعد أنها من أحداث هذه الطبيعة، وقد حصل ذلك لا بمجرد التأمل، والتفكير في خلية المفكر، بل في المعامل والمخابر.

الحجة الثانية: هي أن الظواهر المحسوسة ليست هي وحدها التي تستحق أن ينظر فيها فإن موضوع العلم ليس هو خواص الأشياء المحسوسة فقط، بل وكذلك خواص الأشياء المعقولة مثل الكائنات الرياضية (كالعدد السالب، والخيالي، والأصم....وغيرها). لأن هذه الكائنات المعقولة يركبها الرياضي، ويحللها فيحصل على كائنات جديدة، واكتشافات خطيرة[1].

والحقيقة أن التعليل أداة أصيلة من أدوات البحث العلمي بدونها يتحول العلم إلى مجرد جمع وتصنيف، وإذا كان التصنيف نفسه عملية تفترض معيارا فإنها عملية تعتمد على نوع ما من التعليل والتأويل[2].

ولأن العلّة في النحو العربي قوبلت بالرفض، والنقد بحجة أنها عقلية فقد توجه الحاج صالح بكلامه إلى هؤلاء يحذرهم من خطر تسرب بعض الأفكار الأجنبية القديمة تتعلق بموضوع المنطق، وعلاقته باللغة فتعلّق بالأذهان أنه مستحيل أن تكون اللغة كلها منطقية، وبالتالي أن تخضع لسلطان العقل. وبيّن أن هذه الأفكار أخذت عن اللغويين الذين غلبت عليهم النزعة الفيلولوجية من أمثال

---

[1] – بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص29–31.

[2] – إشكاليات القراءة و آليات التأويل، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء المغرب، ط7، 2005 م، ص203.

(مندريس)، وغيرهم والذي يقول في كتابه اللغة: "ليست اللغة منطقية دائما، و كل منا يتألف من ذكاء، وإرادة، وحساسية، وفي كثير من الأحيان نستطيع أن نلحظ فرقا بين لغة العقل، والمنطق، ولغة الإرادة، والرغبة، ولغة الانفعالات، والحساسية".

وبيّن أن هذه الحقيقة تحمل معها خطأ، ذلك أن اللسان البشري هو أداة تعبير لجميع ما يقع في نفس المتكلم، العقلي، والوجداني، والأدبي، فقد تكون على هذا منتظمة أي خاضعة للعقل، وقد يصيبها اضطراب مماثل لاضطراب النفس، فلا تخضع حينئذ للعقل. ومن ثم وجدت هذه الرؤية بأنه لا يجب أن لا تخضع اللغة لسلطان العقل، وهذا الالتباس نتج عن شيئين:

أولا: أنهم يرون العقل كله منحصرا في مجموعة من القواعد المنطقية الجامدة، فإن خرج شيء عنها، قالوا قد خرج عن سلطان العقل، وقد تناسوا أن هذه الميزة الإنسانية هي قبل كل شيء نشاط، وعمل فكري ذو قوة إنشائية، وبناءة عظيمة، فكان يجب أن يميزوا بين الأحكام الساذجة التي تلتفت إلى انسجام الأشياء الخارجية، وبين الأحكام العلمية التي تقصد انسجامها العميق. ويضيف أن ما من ظاهرة في الدنيا إلا ويمكن لعقل –على ممر الزمن– أن يدركها إدراكا كافيا بالكشف عن بنيتها الحقيقية وعن كيفية اندماجها في النظام الذي يتضمنها، وبيان علل حدوثها، وتحولها، وكلما خرج شيء عن هذا الذي أثبتوه اقتنعوا بضرورة تعليل هذا الخروج، بل وإعادة النظر في القوانين التي أثبتوها، وفي النظريات العامة إن اقتضى الحال، لا لهدمها وإزالتها، بل لتوسيعها وتصحيحها حسب ما تقتضيه اكتشافاتهم.

ثانيا: يشير الأستاذ إلى الالتباس الذي وقع في كلمة منطق التي هي ترجمة لكلمة يونانية يرجع أصلها إلى مادة (logos)، والتي تدل على عدة معان، ومنها كلام، وعقل، ووجدنا هذا – قال الأستاذ– الظن عند أرسطو الذي يعتقد بوجود توازٍ، وتطابق تام بين المجاري العقلية، والمجاري اللغوية. الذي أثبت علماء النفس عكسه. ولكن لا يجوز أن يستنتج أن الظواهر اللغوية غير قابلة للتحليل العقلي.

فالظواهر إذا لم تعقل؛ أي إذا لم تُحوّل إلى نظام واضح يمكن تعليله، وتفسيره، فقد بقيت في حيز المجهول، ولم يحصل أي علم حقيقي بإدراكها الإدراك الحسي المجرد. وهناك فرق بين أن يُعقل نظام اللغة، ويُفسر تفسيرا عقليا (بالانتقال من المعلوم إلى المجهول)، وبين أن يجعل منطقيا (منسجما في مظهره الخارجي).

ويرى الأستاذ أن هذه الالتباسات استغلّها المحدثون العرب للهجوم على البحوث التي استعملها النحاة العرب في القديم، واتّهموهم ظلما بتهم كثيرة، ومنها محاولة إخضاع اللغة للمنطق، وتهاونهم بالنقل، والسماع، وأشار إلى من تعصّب للمذهب الكوفي الذي حكم المنهج الاستقرائي اللائق للغة، وفي هذه المسألة يؤيد الأستاذ البصري الذي رفض تكسير قاعدته التي استنبطها بالاستقراء الواسع لأجل شاهد واحد سُمع من ناطق واحد ينتمي إلى جماعة من العرب غير موثوق بعربيتهم، أووصل إليه برواية ضعيفة[1].

لقد أثبت الأستاذ شرعية العلة في النحو العربي على غير ما وجدناه عند غيره الذين اكتفوا بإعادة ما جاء في كتب الأصول بنقلها، ولم يزيدوا على ذلك إلا بالشرح البسيط لها.أما أسلوب الأستاذ فكان علميا ممنهجا ومقنعا؛ إذ لم تكن فيه الانطلاقة لغوية أو عربية فحسب، بل كانت انطلاقته من واقع العلوم، والتفكير البشري بصفة عامة، ونجده في هذه النقطة لم يتحرّج في تأكيده على ضرورة إعمال العقل والفكر في القضايا اللغوية.

وفي عرضه للمدارس اللغوية الغربية الحديثة، وعلاقتها بالنحو العربي، ركّز على واحدة منها، وهي الأكثر شهرة، والأكثر تأثيرا في توجّهات بعض نحاتنا العرب المحدثين، وهي المدرسة البنوية خاصة، هاته الأخيرة التي طارت شهرتها في البلدان الغربية، والعربية، ووصلت إلى بلداننا العربية عن طريق ثلة من الباحثين، والذين تابعوا دراساتهم الأكاديمية في البلدان الغربية، فظهر بذلك تأثّرهم بها، فحملوا أفكارها، ونقلوها إلى أوطانهم، محاولين بذلك خدمة لغتهم، وتطوير دراستها بإخضاعها طوعا أوعنوة لخصائص وسيمات هذه النظرية، بدعوى العصرنة من جهة، والعلمية من جهة أخرى .

---

[1]– بحوث و دراسات في علوم اللسان، ص 32– 35.

و نجد أن كثير من النحاة العرب المحدثين تعرضوا إلى هذا الموضوع – البنوية والنحو العربي– في مؤلفاتهم النحوية، ولكن أغلب هاته المؤلفات راحت تعدّد مظاهر الوصفية في النحو العربي، في محاولة للمواءمة بينهما من أجل إثبات علمية للنحو العربي بتحقيق هذا الانسجام، وإن كنا سلّمنا لهم بسلامة النية، فإننا لا نستطيع أن نسلّم لهم بصواب المنهج؛ ذلك أن هؤلاء الثلة لا يعتقدون علمية في النحو العربي من غير موافقة مبادئه لمبادئ البنوية الغربية.

وهناك من ذهب إلى أن العرب عرفوا المنهج الوصفي الخاص بالبنوية قبل الأوروبيين بما يزيد عن عشرة قرون حين جمعوا اللغة العربية، وسجلوا نصوصها، ثم أخذوا يصفون ظواهرها المختلفة، من أصوات، وبنى، وجمل، ودلالات[1] .

وذهب آخر إلى أن مواجهة الفكر الغوي القديم بالفكر اللساني المعاصر يؤدي إلى نوع من اللاتاريخية، إذ يضطرنا إلى الحكم على فكر نشأ في ظروف معرفية بسيطة، وتكنولوجية منعدمة بمقاييس عصر الانفجار العلمي، والتكنولوجي، فلا يمكن هنا إلا الاستئناس برأي القدماء في هذا المجال[2].

لكن أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح كان عمله مختلفا نوعا ما، فقد عقد هذه المقارنة بين البنوية والنحو العربي في مبادئهما، وحدّد نقاط الاتفاق، ونقاط الاختلاف، وكان لابد من نقاط الالتقاء التي توجد له شرعية هذه المقابلة، ومن ثم المقارنة بينهما، التي اكتشف منها – رغم نقاط الالتقاء– اختلاف النحو العربي عن البنوية منهجا، ونظرية.

وقصد بالنحو العربي نحو الخليل، وسيبويه، ومن تبعهم من أئمة النحو المتقدمين، الذين كانت لهم في النحو العربي نظرية علمية تحتاج إلى الكشف عنها، و الافتخار بها، دون الحاجة إلى نظريات غربية، وغريبة عنّا.

وكما قلنا اختلف منهج الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح في معالجة هذه المسألة، باختلاف الهدف، فالأستاذ ما كان يريد إثبات علمية النحو العربي فحسب– بعقده

---

[1]– فصول في علم اللغة العام ، محمد علي عبد الكريم الرويني، دار الهدى، دط، 2009م، ص82.

[2] – محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص37.

هذه المقارنة- بقدر ما كان يريد إثبات أصالته أيضا، ووجدنا أن مفهوم الأصالة عنده يعني الإبداع، والمغايرة، فرفض التقليد السلبي الذي عرف عند دعاة البنوية من النحاة المحدثين العرب. ولكنه مع ذلك لم ينف ضرورة التلاقح بين النظريات اللغوية المختلفة شرقها، وغربها، والاستفادة مما توصلت إليه في علومها وتقدمها، كلما دعت الضرورة لذلك.

ومعرفته الجيدة بهذه النظريات، مكنّته من القدرة على الكشف عن نقاط القوة، والضعف فيها، وبالتالي دراستها دراسة نقدية وافية، ويظهر ذلك في كتابات[1] الأستاذ حول هذه النظريات.

وربما مما ساعده على ذلك سعة اطلاعه، وكذلك تمكنّه من اللغات الأجنبية، فكان احتكاكه بها مباشر.

[1]- يراجع كتابه بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص139-176.

نتائج الفصل الأول:

إن أهم النتائج المستخلصة من هذا الفصل يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1- لقد حقّق الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح أصالة النحو العربي، وردّ شبهة المؤسسة الاستشراقية ، ومن تبعها من النحاة العرب مستعملا لذلك أدلّة تاريخية، وعقلية.

2 – عبد الرحمن الحاج صالح في تفكيره النحوي لم يكن اجترارياً، ولم يعمد إلى ما كتبه سابقوه، فكان في كل مسألة يهدف إلى حل مشكلة ما خاصة بالموضوع الذي تطرق له، وفي الغالب كانت عبارة عن رد شبهات ألحقها المستشرقون، أو بعض العرب المحدثين باللغة العربية، ونحوها، من أجل تشويهها، فكان مبرزا لحقائق غابت عنا بأسلوب علمي مقنع.

3 – نظرته للمناهج اللغوية الحديثة لم تكن من وجهة نظر عربية فحسب، بل هي علمية صرفة.

4 – إطلاقه أحكاما دقيقة في طبيعة العلاقة بين النحو العربي، والمدارس اللغوية الغربية، ولا يعطي أحكاما عامة، بحيث يعطينا من الدقة ما يضعنا في الصورة، حيث أنه يسمي هاته المدارس، وشخصياتها، ويشرح منهجها، وتوجّهها، ووضعها، ونقاط ضعفها، وقوّتها. كل ذلك بتركيز، وعناية، ثم يواجهها بما أوتي من وسائل برهانية علمية، وركّز على البنوية خاصة.

5 – لم يقصد الحاج صالح إلى رفض التجارب اللسانية الحديثة في العالم الغربي، وبالتالي قرّر أن النقص ليس في هاته المناهج في حد ذاتها، وإنما هو في الاعتقاد بكمال كل حديث، وكل أجنبي، والذي يرافقه هجوم على الموروث اللغوي العربي، أو تناسيه، وتجاهله جملة، وتفصيلا بدعوى الحداثة.

6 – الأصالة عند عبد الرحمن الحاج صالح إبداع، ومغايرة، وهي تقابل كلمة تقليد، الذي قرّره في مظهرين في نحونا العربي، أولهما تقليد النحاة المتأخرين، وثانيهما تقليد نظريات الغرب.

7- الأصالة عنده تقتضي عدم الاجترار لما أتى به النحاة السابقون خاصة المتأخرين منهم، والذين سببوا الجمود الفكري للنحو العربي.

8 – موقفه من النحاة المتأخرين الذين استغلق عليهم فهم نحو النحاة المتقدمين، وكان لهم اليد في إعاقة الحركة الفكرية للنحو العربي، ومن أمثلتهم ابن مالك.

9 – للوصول إلى الأحكام الموضوعية فإنه يستعمل أساليب التفكير النحوي الناقد الذي يستند على الاستنباط، والتفسير، والتقويم، وإعطاء الحجج بعد التعرّف على الافتراضات، والقدرة على تقويمها، وأيضا تحليل المشكلة، وفحص حقائقها.

10 – في عرضه لأفكاره النحوية يوقظ فينا العمليات العقلية التي تجعلنا نُعمل العقل، ونُنشّط الفكر، ونلهث النفس لتتبّع دقة آرائه.

11 – لا يُصدر أحكامه إلا بعد مناقشات علمية مقنعة، يستعمل فيها طرق برهنة مختلفة، ومناسبة.

12 – عدم تحرّجه في تبني فكرة ضرورة عودة العقل في تفسير الظواهر اللغوية، ومثال ذلك ما جاء عنده في مسألة العليّة.

الفصل الثاني

الفصاحة والسماع اللغوي العلمي عند العرب في منظور الحاج صالح

المبحث الأول: الفصاحة

المبحث الثاني: اللغة العربية وأسطورة اللغة المشتركة بإزاء اللهجات العربية

المبحث الثالث: السماع اللغوي العلمي العربي

توطئة

من أدلة النحو العربي السماع، وهو دليل مقدّم على جميع أدلته الأخرى، و الذي تناوله الدارسون بكثرة، وقد تقاربت شاكلة هذه الدراسة التي لم تخرج عن كونها إعادة، أو شرحا لما جاء به أوائل النحاة الذين ألّفوا في أصول النحو، من أمثال ابن جني، أو ابن الأنباري، أو السيوطي.

بينما نجد بعض الدراسات الحديثة حاولت إخضاع السماع العربي لمبادئ اللسانيات الغربية، والبنوية منها خاصة لأغراض الحداثة، والتجديد في النحو العربي.

أما تناول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح للسماع اللغوي العربي فقد ميزه– حقيقة– بإضافة كلمة علمي له، وذلك بدافع إظهار ما تميّز به الموروث النحوي العربي في جانب السماع من علمية تضاهي ما تتباهى به النظريات اللغوية الغربية، وأحيانا تفوقها، وقد غابت هذه الحقائق النحوية عن أذهاننا، بسبب ما وُجد من تخليط لكثير من المفاهيم النحوية العربية الأصيلة، وعدم فهم لما عناه الأولون بها، وكذا إسقاط للمفاهيم الأرسطية عليها، وهذا ما ظهر مع مؤلفات النحاة المتأخرين.

فأعاد الأستاذ قراءة هذا التراث النحوي الذي يحمل نتاجا معرفيا، وعلميا زاخرا، وهذه العودة للتراث تحمل بعدا حضاريا، ومعرفيا تمكّن من التعرف على الذات، وبالتالي الوصول إلى فهم أهم الإشكالات، وحلّها بفكر عارف، وواعي بذاته، وغيره .

وهذا ما تميّز به أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح الذي بحث عن العلمية في العلوم اللغوية العربية القديمة، فأعاد قراءة تراثها، ووقف مع السماع اللغوي مقطوع الصلة عما جاءت به البنوية.

أيضا الجديد عنده هو تناوله لموضوع الفصاحة من منظور نحوي بعدما احتكرت على الدراسات البلاغية وبين الفرق بينهما.

ودافع الأستاذ بكل موضوعية عن التّهم التي لحقت بالسماع، وبين حقائقا تخصه.

المبحث الأول

الفصاحة

المطلب الأول: تحديده مفهوم الفصاحة كمصطلح نحوي لغوي

قبل أن يعرّف لنا هذا المصطلح قال: "إن اللغة وضع واستعمال؛ أي نظام واستخدام لهذا النظام، فاللفظ والمعنى شيء في الوضع، وشيء آخر في الاستعمال"[1] .كتمهيد لتعريف هذا المصطلح، الذي يختلف تعريفه عما وضع له.

ووصل إلى تعريف الفصاحة بالوقوف على كل الوحدات الدلالية للمفردات المشتقة من مادة /ف ص ح/. بالاعتماد على طريقة المقارنة (أو المقايسة) الدلالية[2] بين السياقات بحمل بعضها على بعض لاستنباط المعاني المقصودة بالفعل بذلك، بالاعتماد على كتاب سيبويه، وعلّل ذلك باعتبار هذا الكتاب الأقدم، والأقدر على تقديم تصوّر علمي لغوي، أما عن سبب لجوئه إلى المقايسة الدلالية فعلّله بعدم وجود تعريفات كثيرة لمصطلحات الكتاب.

ونجد أن هذه الطريقة لا تجعله مضطرا إلى الاعتماد على ما كُتب بعد هذا الكتاب لعهد قريب، أو بعيد، فثقته في هذه الكتابات مهتزة وذلك لدخول المنطق، فقد وقع إسقاط لبعض المفاهيم اليونانية على بعض المفاهيم العربية الأصلية، (والذي تحدثنا عنه في الفصل الأول).

فاستفاد الأستاذ في تعريفه لمفهوم الفصاحة بصورة كبيرة من كتاب سيبويه نفسه، وكما استدل بالقول: (لا يفسر القرآن إلا القرآن).

فنجده قد اعتمد مصطلحا فقهيا ليكون منهجه لتحديد تعريفا لمصطلح نحوي (الفصاحة)، فبدأ بجمع كل العبارات الواردة في الكتاب – أو المسح الشامل– من تلك التي تتضمن مفردة من المفردات التي تنتمي إلى مادة (ف ص ح)، فنظر أولا في جميع القرائن التي وردت فيها، وهي السياقات الداخلية، وثانيا في جميع السياقات الخارجية التي وردت فيها الجملة وقدم دراسته هذه في جداول، وهذه نماذج منها:

---

[1]– السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر،2007 م، ص29.

[2] – المقايسة الدلالية: طريقة تحليلية دلالية بالعودة إلى النصوص وهي طريقة تشخيصية للمعاني، أي استكشافية للمعنى المقصود، وقد تكون برهانية، المرجع نفسه، ص 17.

سمعنا	العرب الفصحاء	يقولون ...	285/3
	وقد فتح قوم فصحاء	فقالوا ...	155/4
سمعنا	فصحاء العرب	يقولون.. أو أنشدوا	157/3

فبعد ما أجرى هذا التناظر للنصوص، وجد أن كل العبارات التي تحتوي على مادة (ف ص ح) صفة (فصحاء العرب) لها سياق مرجعي واحد وهو السماع لهؤلاء العلماء.

وأجرى مسحا للفظة (العرب)، وهم المسموع عنهم في كل الكتاب، فوجد أنها تأتي أيضا في موقع (من ترضى عربيتهم)، أو (الموثوق بهم، أو بعربيتهم).

وقال	قوم	ترتضى	عربيتهم	138/4
وقد قال	قوم من العرب	ترضى	عربيتهم	182/1
ويقوله أيضا	قوم من قيس وأسد ممن	ترضى	عربيتهم	125/4

سمعناه	العرب	الموثوق بهم	336/2
سمعنا	بعض العرب	الموثوق بهم	395/2
زعم أبو الخطاب أنه سمع	من العرب	يوثق بعربيتهم	124/1
أنا سمعنا	من	يوثق بعربيته	155/1

فقد أحصى الأستاذ 45 عبارة في كتاب سيبويه جاءت على هذه الصورة وبتطبيق المقايسة الدلالية، وحمل النظير على النظير فيما يخص النصوص استنتج ما يلي:

1- إن تكافؤ المواضع الدلالية اللفظية (على أساس تكافؤ السياق المرجعي في المجموعات المذكورة) يلزم منه تكافؤ المقاصد[1].

فاستنتج أن المقصود من (فصحاء العرب) هو نفسه ما قصده سيبويه بـــ (ممن ترضى عربيتهم)، و(العرب الموثوق بهم، أو بعربيتهم).

2- ووجد أن سيبويه لا يستعمل هذه الأوصاف باطراد، فإذا كان المسموع من عربي واحد، أو أفراد قلائل نبّه على ذلك بألفاظ، من أمثلة: (في أحيان كثيرة)، (لا دائما).

أما إذا كان المسموع كثيرا في الاستعمال، يذكر سيبويه لفظة (العرب) فقط .

2-ورأى استلزاما من ذلك أيضا أن تكون هناك جماعة من العرب (الأقحاح أو بالولاء) لا يؤخذ بلغتهم، وفي كلامهم بالعربية أشياء لا يتكلم بها العرب ويعتبرها النحاة ومن عايشهم من غير النحاة الميزة الأساسية لغير الفصيح من العرب[2].

وذكر أن هناك معان أخرى تدل عليها لفظة(فصيح)، وقام بالمقابلة نفسها مع نص الجاحظ، وهذه المرة بالمرادف، فوجد أن الفصيح هو الواضح البين.

وذاك ما وجده عند عبد القاهر الجرجاني «ولم يعلموا أن المعنى في وصف الألفاظ المفردة بالفصاحة أنها في اللغة أثبت، وفي استعمال الفصحاء أكثر، أو أنها أجرى على مقاييس اللغة والقوانين التي وضعوها، وأن الذي هو معنى الفصاحة في أصل اللغة هو الإبانة عن المعنى بدلالة قولهم فصيح وأعجم، وقولهم: أفصح الأعجمي، وفصح اللحان»[3].

ووجد ذلك أيضا عند من جاء بعده مثل الجاربردي: «فإن قلت: ما يقصد بالفصيح، وبأي شيء يعلم أنه غير فصيح... قلت: يكون اللفظ على ألسنة الفصحاء الموثوق بعربيتهم أدور واستعمالهم أكثر»[4] .

---

[1]-السماع اللغوي، ص33.

[2]- المرجع نفسه، ص 29، 34.

[3] - دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تقديم علي أبو زقية، موفم للنشر، دط، 1991م، ص409.

[4] -المزهر(في علوم اللغة و أنواعها)، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، دار الجيل، دط، دت، ص 187/1.

وقال ابن الأثير في المثل السائر: «إن الكلام الفصيح هو الظاهر البين، وأعني بالظاهر البين أن تكون ألفاظه مفهومة لا يحتاج في فهمها إلى استخراج من كتاب لغة، وإنما كانت بهذه الصفة، لأنها تكون مألوفة في الاستعمال بين أرباب النظم والنثر»[1].

ووصل إلى أن هؤلاء العلماء قد خصصوا الفصاحة بما ينطق به الفصيح، وأن الفصاحة زيادة على ذلك الإبانة، ومدلول الإبانة والوضوح مرتبط بمفهومي كثرة الاستعمال والشيوع، وبالتالي درجات الفصاحة.

ومن تعريف ابن الأثير استنتج تحول مفهوم الفصاحة اللغوية إلى مفهوم خاص بالبلاغة، وأشار إلى أن الفصاحة عند النحويين واللغويين في زمان سيبويه غير تلك التي يكتسبها معلم العربية، ومثالها ما قصده الخفاجي في كتابه سر الفصاحة والذي عرفها بقوله:«إن الفصاحة على ما قدمنا نعت للألفاظ إن وجدت شروط عدة... وتلك الشروط تنقسم قسمين: فالأول منها يوجد في اللفظة الواحدة على انفرادها... والقسم الثاني يوجد في الألفاظ المنظومة بعضها مع بعض».[2]

إذن لقد أظهر لنا الأستاذ مفهوم الفصاحة من عدمها منطلقا من نصوص أصلية مأخوذة من كتاب سيبويه، معتمدا طريقة المقايسة الدلالية بين النصوص، و منتهجا المسح الشامل لهذه النصوص، ومطبقا الإحصاء بعد ذلك، ونجد أن هذا كان أسلوبه ومنهجه في التدليل، والوصول إلى الحقائق والتعريفات، والمفاهيم بطريقة موضوعية.

ثم نجده بعد ذلك ينطلق من نص آخر للجاحظ للكشف عن مدلول اللفظة عنده (الفصاحة)، وذلك بالتزويج بين الشيء وضده للوصول إلى مقصوده من هذه اللفظة، وهي طريقة رياضية.[3]

---

[1] – المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، تقديم وتعليق، أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، دط، دت، ص91.

[2] – سر الفصاحة، عبد الله بن محمد بن سنان الخفاجي، ص 57. www.almeshkat.net /books/index.php.

[3]– السماع اللغوي، ص 34.

وذكر نص الجاحظ:«فمن زعم ... جعل الفصاحة واللكنة، والخطأ والصواب والإغلاق والإبانة والملحون والمعرب كله سواء»[1].

فقد رقم الثنائيات المتضادة، وطبق عليها طريقة رياضية، ليستنتج بعدها أن الفصاحة تقابلها اللكنة، ويحددها الجاحظ في مكان آخر بقوله[2]: «يقال في لسانه لكنة إذا أدخل بعض حروف العجم في حروف العرب، وجذبت لسانه العادة الأولى إلى المخرج الأول»[3].

ووجد أن اللكنة بمنزلة الخطأ والإغلاق والملحون، كما أن الفصاحة بمنزلة الصواب والإبانة، والمعرب[4].

«والعتابي حين زعم أن كل من أفهمك حاجته فهو بليغ ...يعني إفهامك حاجته على مجاري كلام العرب الفصحاء وأصحاب هذه اللغة لا يفهمون قول القائل منا: (مكره أخاك لا بطل)، و(إذا عز أخاك فهن)، ومن ثم لم يفهم قولهم: (ذهبت إلى أبو زيد)، و(رأيت أبي عمرو). ومتى وجد النحويون أعرابيا يفهم هذا وأشباهه بهرجوه، ولم يسمعوا منه، لأن ذلك يدل على طول إقامته في مكان فسدت لغته»[5].

فاستنتج الأستاذ من عبارات الجاحظ، أن هذه العبارات هي أول ما يجعل اللغوي يبتعد عمن يفهمها من العرب، فضلا عمن يستعملها لأنها خارجة تماما عن النظام اللغوي النحوي الذي ألفوه، وبالتالي فإن هذا يعتبر تغييرا لمعيار العربية[6].

---

[1]– البيان والتبيين، أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، د.ت.ج1، ص 162.

[2]– السماع اللغوي، ص 34.

[3]– المرجع نفسه، ص 1/ 39، 40.

[4]– السماع اللغوي، ص 34.

[5] –البيان والتبيين، ص162/1، 163 .

[6]– السماع اللغوي، ص 35.

فالمبرد عرف الشخص الفصيح بقوله: «كل عربي لم تتغير لغته فصيح على مذهب قومه»[1].

فحكم الأستاذ على هذا التحديد بالموضوعية إذ استطاع النحاة أن يحصروا هذه التحولات التي أصابت العربية في ألسنة بعضهم وقرّروا أنها من صفات غير الفصيح، إذ لا تنتمي إلى اللغة التي يعرفها هؤلاء الذين سمّوا بفصحاء العرب، والذين ترتضى عربيتهم.

وذكر أن سيبويه يسمي ما طرأ من تغيير في لغة غير الفصحاء خطأ ولحنا. وقال: "وليس في ذلك أي خروج عن الوصف الموضوعي العلمي لأن المعيار[2] كما قلنا هو أيضا ظاهرة، ويجب أن توصف جميع الظواهر ويوصف ما يطرأ على هذا المعيار من تغيير، ولا يضر العلم أن يسمى خطأ لأنه غير صواب بالنسبة لما تعارفه وتواضع عليه الناطقون بلغة من اللغات في استعمالهم لها".[3]

فبعد الوقوف على نصوص لعلماء فطاحل، عرف الأستاذ أن مصطلح (الفصاحة) وما يشتق منه كان يقصد منه عند النحاة واللغويين في زمان سيبويه ما يلي:

- **صفة من ترتضى عربيته:** أي كون الناطق العربي الفصيح (ترضى عربيته، ويوثق بلغته، ويؤخذ بها)، ويتم ذلك باستيفاء ما يأتي:

- **السلامة اللغوية:** أي كون هذا الناطق ينطق بكلام (عربي)، سليم من الخطأ اللغوي الذي لا يعرفه الفصحاء إطلاقا.

- **الاستعمال الكثير المعروف من كلام الفصحاء:** أي كون هذا الناطق يتكلم بالواضح من الكلام بالنسبة لجميع أفراد المجتمع العربي الفصيح، ولما يستعمله أكثر العرب الفصحاء، ومن أجل ذلك وبسبب وحدة اللغة يمكن أن يتّم التفاهم التّام، أو يكاد بين جميع الفصحاء، وفي ذلك درجات.

---

[1]- الفاضل، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط2، 1995 م، ص113.

[2] - ينظر الفصل الأول، ص69.

[3]- السماع اللغوي، ص35.

- **السليقية الخاصة بالفصيح:** كون الناطق الفصيح اكتسب العربية الفصيحة من بيئتة التي نشأ فيها؛ أي أن تكون لغته الأولى وألا يكون تعلّمها من ملقن.[1]

II- تطور مفهوم الفصيح عند النحويين واللغويين بين القرن الأول والثالث:

1- في القرن الأول والثاني عند سيبويه وشيوخه:

كما وضّح لنا الأستاذ فإن الفصاحة في زمان سيبويه كان المعني بها المتكلّم.

فعرّف لفظة الفصيح لغويا: بأنه هو من كانت عربيتة سليمة في كل مستويات التعبير لموافقة نظامها للغة القرآن، ومن كان ينطق بها سليمة (وهو العربي اللسان الذي منشأه اللغوي العربية ليس إلا).

وفي المقابل عرّف غير الفصيح: وهو اللاحن في لغته العفوية؛ أي من كانت عربيته غير سليمة لتغيّرها كليا، أو جزئيا عن لغة القرآن، ومن كان ينطق بها سليمة (وهو العربي الذي تأثّر في المنشأ، أو بعد ذلك بلغة أخرى، أو الأعجمي الأصل الذي منشأه اللغوي غير عربي) .

ثم أعطى الأستاذ تعريفا آخر للفصيح وقابلها بأفصح، فالفصيح: هو استعمال مشهور للغات، وضروب الكلام وغريبها.

=(بعض عباراته عربي كثير، أو قليل جدا).

أما الأفصح: فهو من يكثر على لسانه المشهور من ضروب الكلام المعروفة عند أكثر الفصحاء.= (أكثر وأعرف، وأعرب) [2].

---

[1]- السماع اللغوي، ص 38، 39.

[2]- المرجع نفسه، ص 49، 50.

2 – في القرن الثالث: يطلق هنا على اللفظ (زيادة على المتكلم).

فاللفظ هو:[1]

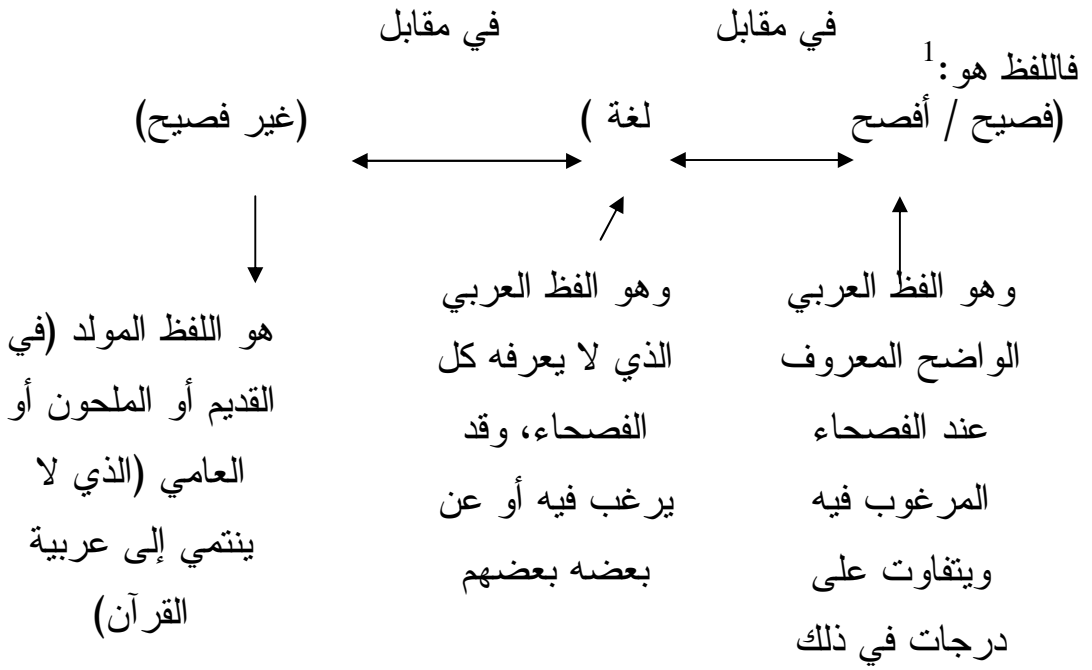

– تحول مسمى (العربي الفصيح) في القرن الثالث وحصره في البدوي صاحب الغريب:

يشير الأستاذ إلى كثرة الغريب والتشدّق الذي أصبح مقياسا للفصاحة، ذلك أنه في أقدم العصور كان الذين يتكلمون بغير الفصيح يرون أن ألفاظ أهل الفصاحة يكثر فيها الغريب، وقد بدأت رقعة الفصاحة تضيق وتخرج شيئا فشيئا من الحواضر، وبقيت في البوادي، ولهذا صار الفصيح السليقي في القرن الثالث هو الأعرابي في غالب الأحيان، ولم يكن هذا حاصلا من قبل.

في القرن الثالث صار يُنعت فصيح من أهل السليقة صاحب الغريب.

يحكي الجاحظ عن يحي بن يعمر، وقيل إنه كان يتقعّر، وقد سأله الحجاج عن مكان مولده فلما قال له: بالأهواز تعجّب فقال له: (فأنّى لك هذه الفصاحة؟)[2].

وحارب الجاحظ هذا التخليط في التصور بين الفصاحة والغرابة والتقعّر الذي بدأ ينتشر في زمانه، فقال: «فإن كانوا رووا هذا الكلام لأنه يدل على فصاحة، فقد

[1]– السماع اللغوي، ص 49، 50.

[2] – البيان والتبيين ،378/1 .

باعده الله عن صفة البلاغة والفصاحة، وإن كانوا إنما دونوه في الكتب وتذاكروه في المجالس لأنه غريب، فأبيات من شعر العجاج والطرماح وأشعار هذيل تأتي له مع حبس الرصف على أكثر من ذلك»[1].

فقد لاحظ الأستاذ أن الجاحظ في هذا النص لا يحصر الفصاحة في السلامة اللغوية السليقية كما فعله النحويون، بل يتجاوز هذه الفصاحة اللغوية إلى الفصاحة البلاغية.

فاستنتج أن الفصاحة السليقية أصبحت تدل عند غير الفصحاء السليقيين على القدرة على نوع من الأسلوب لا يعرفه غير الفصحاء وأهم صفاته عندهم غرابة الألفاظ، وهذا حصل ابتداءًا من القرن الثالث الهجري.

فقد اختلط مفهوم الفصاحة العفوية والتشدّق، والغرابة اللغوية، وهو ناتج عن انفراد البدو في ذلك العهد بالفصاحة السليقية[2].

الفصاحة في اللغة: المفهوم الوضعي (غير المصطلح عليه عند النحويين)

انطلق الأستاذ من الآية الكريمة: ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانا فَأَرْسِلْهُ مَعِي رِدًا يُصَدّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِي﴾[3].

وبتطبيق المقايسة الدلالية توصل إلى تحديد مفهوم الفصاحة فوجدها تنحصر في طلاقة اللسان أي الخلوص من عقدة اللسان.

وذكر ما ذكره الجاحظ من نص للعتابي في قوله[4]: «حدثني صديق لي قال: قلت للعتابي: ما البلاغة؟ قال: كل من أفهمك حاجته من غير إعادة، ولا حبسة، ولا استعانة فهو بليغ. فإن أردت اللسان الذي يرق (أي يفضل) الألسنة ويفوق كل خطيب فإظهار ما غمض من الحق، وتصوير الباطل في صورة الحق. قال: فقلت له: قد عرفت الإعادة، والحبسة فما الاستعانة؟ قال: أما تراه إذا

---

[1] – البيان والتبيين، 378/1.

[2] – السماع اللغوي، ص51.

[3] – القصص 34 .

[4] – السماع اللغوي، ص 54.

تحدث قال عند مقاطع كلامه: ها هناه، ويا هذا ويا هيه وواسمع لي.... وأفهم عني ...فهذا كله وما أشبهه عي وفساد»[1].

فالعتابي يجعل الفصيح كالبليغ.

فكشف بعد تقصيه لمجموعة الأقوال هذه حقيقة هامة، وهي أن هذا الاستعمال الموحد للفظتين لا وجود له عند علماء اللغة والنحو. فاختصاص الفصاحة بالسلامة اللغوية السليقية لا يعرفها غير اللغويين والنحويين وهي أهم الوحدات الدلالية التي تحتوي عليها الفصاحة كمصطلح لغوي نحوي عند الأوائل من النحويين خاصة. أما غير المصطلح عليه في اللغة العادية فهو الطليق اللسان والبليغ.ثم استعرض الأستاذ ما قاله علماء اللغة المعجميون عن الفصاحة فقد جاء في أقدم معجم عربي وهو كتاب العين ما يلي[2]:«ورجل فصيح وفَصُحَ فصاحة وأَفْصَحَ الرجل القول، فلما كثر وعرف أضمروا القول واكتفوا بالفعل...ويقال في وصف العجم: أفصح وإن كان بغير العربية كقول أبي النجم: أعجم في آذانها فصيحا، يعني صوت الحمار، والفصيح في كلام العامة المعرب»[3].

وجاء في جمهرة ابن دريد[4]: «وأفصح العربي إفصاحا، وفَصُحَ الأعجمي فصاحة إذا تكلم بالعربية... وأفصح الصبح إذا بدا ضوؤه وكل شيء وضح لك فقد أفصح لك».[5]

وقال ابن فارس في مقاييس اللغة[6]: «الفاء والصاد والحاء أصل يدل على خلوص في شيء ونقاء من الشوب من ذلك: اللسان الفصيح: الطليق، والكلام

---

[1] – البيان والتبيين، 113/1 .

[2] – السماع اللغوي، ص 55 .

[3]– كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، دار مكتبة الهلال، د.ط، د.ت.ج3، ص 121.

[4] – السماع اللغوي، ص 56 .

[5]– مادة فصح جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، دار الكتب العلمية، ط1، 2005م، ص 630.

[6] – السماع اللغوي، ص 56 .

الفصيح: العربي والأصل: أفصح اللبن سكنت رغوته، وأفصح الرجل: تكلم بالعربية وفصح: جاءت لغته حتى لا يلحن»[1].

وقد جمع أهم ما قاله أصحاب المعاجم صاحب اللسان.قال[2]:«الفصاحة البيان...تقول: رجل فصيح وكلام فصيح أي بليغ ولسان فصيح أي طلق... قال: وقد يجيء في الشعر في وصف العجم أفصح يريد به بيان القول وإن كان بغير العربية... وفصح الأعجمي بالضم فصاحة تكلّم بالعربية وفهم عنه وقيل جادت لغته حتى لايلحق، وكذلك الصبي يقال: أفصح الصبي في منطقه إفصاحا فهمت ما يقول أول ما يتكلم و أفصح الأغتم إذا فهمت كلامه بعد غتمته وأفصح الشيء إفصاحا إذا بينه وكشفه... ولقد فصُح الفصاحة وقيل التشبه بالفصحاء... ويقال: أفصح لي ولا تجمجم... (مادة فصح)».[3]

[1] – معجم مقاييس اللغة، أبو حسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، ط1، 1991 م، ج4، ص506.

[2] – السماع اللغوي، ص 56 .

[3] – مادة فصح، لسان العرب المحيط، ابن منظور، تقديم عبد الله العلايلي، دار لسان العرب بيروت، دط، دت، ص1098، 1099.

المطلب الثاني: المقاييس المكانية الزمانية للفصاحة السليقية

1- المرجع الزماني المكاني الأساسي:

تساءل الأستاذ عن الفصاحة السليقية وحصولها بالفعل في مكان وزمان معين، ومن كان يتصف بذلك وعبر الزمان.

وللوصول إلى ذلك قام بالتصفح الشامل لجميع الأقاليم والقبائل التي وصل إلينا منها الكلام الذي دونه العلماء ابتداءًا من القرن الأول، واستشهد بجزء منه ومثل لهذا بمحوري أحداثيات، يلتقيان في معلم نقطة صفره حددها بعد الرجوع إلى نص للجمحي في طبقات فحول الشعراء: [1]« العربية التي عناها محمد بن علي، (هي) اللسان الذي نزل به القرآن وما تكلمت به العرب على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وتلك عربية غير كلامنا هذا»[2].

فانطلاقا من تعريف الفصاحة، والتي هي في الأصل الملكة اللغوية الخاصة بالذين يفهمون وينطقون باللغة التي نزل بها القرآن، فقد عدّ هؤلاء كمرجع زماني مكاني: (نقطة الصفر)، فكل من كان يوصف بالفصاحة ويؤخذ بلغته فمرجع فصاحته في الزمان والمكان هو فصاحة هؤلاء العرب وكل من سبقهم ممن وصل إلينا منهم كلام ورواه الفصحاء وكل من جاء بعدهم من هؤلاء الفصحاء، ومقياس فصاحتهم ألا تكون تغيرت لغتهم السليقية بالنسبة للغة القرآن.

وأضاف أن مرجع المعاصرين في معرفة القبائل الفصيحة نص الفارابي الذي نقله السيوطي في المزهر[3]: «والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد فإن هؤلاء هم الذين أكثر ما أخذوا معظمهم، وعليهم اتّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولها، فإنه لم يؤخذ

---

[1] – السماع اللغوي، ص 66 .

[2]– طبقات فحول الشعراء، ص10/1.

[3] – السماع اللغوي، ص67 .

لا من لخم، ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من قضاعة، ولا غسان إياد لمجاورتهم الشام، وأكثرهم نصارى يقرؤون بالعبرانية، ولا من تغلب واليمن فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس ولا من عبد القيس وأزد عمان لأن كانوا بالبحرين مخالطين للهند و الفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطائف، لمخالطتهم تجّار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز، لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطهم غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم»[1].

وأشار الأستاذ إلى أن هذا النص مصدره كتاب الحروف للفارابي الذي حُقّق ونُشر مؤخرا، وتعجب أن يكون أقصر بكثير مما هو في المزهر وهذا النص هو: «وأنت تتبين ذلك متى تأملت أمر العرب في هذه الأشياء فإن فيهم سكان البراري وفيهم سكان الأمصار. وأكثر ما تشاغلوا بذلك من سنة تسعين إلى سنة مائتين. وكان الذي تولى ذلك من بين أمصارهم أهل الكوفة والبصرة في أرض العراق. فتعلّموا لغتهم والفصيح منها من سكان البراري منهم دون الحضر ثم من سكان البراري من كان في أوسط بلادهم ومن أشدهم توحشا وجفاءًا وأبعدهم إذعانا وانقيادا، وهم قيس وتميم وأسد وطيء ثم هذيل، فإن هؤلاء هم معظم من نقل عنه لسان العرب. والباقون فلم يؤخذ عنهم شيء لأنهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المطيفة بهم من الحبشة والهند والفرس والسريانيين وأهل الشام وأهل مصر».[2]

ورأى أن النص الذي ورد في المزهر لم يفهمه بعض المحدثين، إذ استغربوا من قبائل تُذكر مثل إياد و تغلب و قضاعة وبكر، ولم يستشهد العلماء

---

[1]- المزهر(في علوم اللغة وأنواعها)، ج1، ص211، 212.

[2]- الحروف، الفارابي، ص 46 .www.al-mostafa.com

القدامى بشواهد تنسب إلى شاعر واحد على الأقل ينتمي إلى إحدى هذه القبائل مثل أبي دؤاد الإيادي والمهلهل والأخطل وغيرهم[1].

فقد انتقد الدكتور محمد حسن جبل وثيقة الفارابي، ورأى أن التمحيص التطبيقي يكشف عن خلاف ما قاله، ففي (اللسان) مثلا احتجاجات لغوية لشعراء كثيرين من تلك القبائل التي قال إنها لم يؤخذ عنها مثل قضاعة، وغسان، وإياد، وتغلب، ولشعراء من الحواضر كالمدينة والطائف والحيرة...الخ. وهذا صحيح فحسب ما يتصل بشعراء هذه القبائل أو الحواضر قبل جمع اللغة وتوثيقها مثل (أبي دؤاد وهو من إياد، والأخطل وهو من تغلب، وأمية بن أبي الصلت وهو من ثقيف، وقيس بن الخطيم وهو من المدينة ... ناهيك عن شعراء الحيرة كعبيد بن الأبرص، وأوس بن حجر ....الخ).[2]

ولهذا قال الفارابي في ختام وثيقته: (لأن الذين ينقلون اللغة صادفوهم حين ابتدؤوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم).

وما يصدق على الشعر يصدق على غيره من كلام العرب[3].

وبين الأستاذ أن بعضهم قد فهم أن هذا راجع إلى الفترة التي فُرّق فيها في الاستشهاد بين البادية، والحضر، وقد تُرك فيها أفراد من أهل الحضر أو أهل القبائل الذين كان مكوثهم في المدن قد طال.

لكنه كذّب هذا التخمين، ونفى هذا التمييز عند الفارابي ونبّه إلى حقيقة غابت عن أذهان أغلب المحدثين في تحديد قبائل الفصاحة، والمسموع عنها، وقال: أن ما نقل عن هذه القبائل لم يكن كله صادرا من أفرادها أنفسهم في عصر واحد، بل شمل أيضا ما كانت ترويه القبائل عمّن كان قبلهم في عصور سالفة، وأبرز حقيقة التدوين أنها ليست كلها من عصر واحد، بل من عصور متتالية، فكل من الفصاحة السليقية، والتدوين للغة الفصيحة تغيّر مع مرور الزمان، فأراضي الفصاحة لم تكن عامرة بالفصحاء ابتداءًا فقط من شروع العلماء في

---

[1]- السماع اللغوي، ص 68.

[2]- الاحتجاج بالشعر في اللغة، محمد حسن أبو جبل، 202/1 ، نقلا عن القياس في اللغة العربية، ص103.

[3]- القياس في اللغة العربية، ص 103.

تدوين كلام الفصحاء، فالفصحاء أقدم من ذلك، بدليل استشهاد النحاة بأقدم الشعر، كشعر المهلهل، وامرئ القيس. ولم تكن رقعة الفصاحة السليقية في القرن الأول، والثاني، والثالث، والرابع بنفس الاتساع والامتداد.

وأظهر حقيقة اللحن، والذي لم يظهر إلا بعد ظهور الإسلام، وهو المقصود من علماء اللغة، والنحو، وليس هو الغلط الذي كان هو أيضا يعتبره الفصحاء لحنا قبل ذلك الزمان إذا كان قليلا جدا على ألسنة العرب، وربما صار منه صوابا لغويا بعد أن انتشر وعم على ألسنة جميع العرب الفصحاء قبل الإسلام وبعده إلى غاية اختفاء السليقية[1].

ثم عرض إلى بعض الحقائق الهامة بخصوص الفصاحة، وحاول إثباتها بالأدلة التاريخية وهي كالتالي:

1- لم تكن الفصاحة في القرنين الأول، والثاني مقصورة على أهل البدو:

فمحمد حسن عبد العزيز يقول: «بانحصار العربية في المكان، والزمان تحدد المستوى الصوابي، أو المعيار الذي يرجع إليه في التقعيد، وهو ما يعرف بالفصاحة، وتحدد هذا المستوى بتلك الجماعة من العرب التي لا تعيش في هذه الأماكن فحسب، ولا في هذا الزمان فحسب، بل تعيش نمطا من الحياة البدوية الجافية البعيدة عن بحبوحة العيش والاختلاط بالأمم. ولهذا كان النحاة يقصدون هؤلاء البداة في مواطنهم ويسمعون منهم»[2].

ويقول إبراهيم محمد نجا:«...إن القبائل العربية لم تكن على قدر متحد من الفصاحة وسلامة اللغة، وقد ظهر لرواة اللغة أن القبائل التي أضحت في عزلة تامة عن غيرها قد فصحت ألسنتها، وقويت لغتها...ومن هنا نتأكد أن مقياس الفصاحة في العصور الأولى، وهي عصور قوة اللغة تتجلى في العزلة التامة»[3]

وبيّن الأستاذ حقيقة الفصاحة التي لم تكن مقصورة على أهل البدو فحسب، فقال: في زمان أبي عمرو بن العلاء أكثر العرب باقين على فصاحتهم في البدو،

---

[1]- السماع اللغوي، ص 69.

[2]- القياس في اللغة العربية، ص 106.

[3] - اللهجات العربية، إبراهيم محمد نجا، دار الحديث القاهرة، دط، 2008 م.

والقرى معا فرقعة الفصاحة في بداية القرن الثاني الهجري يعيش أهلها في الحواضر، ومنهم من استشهد بكلامهم من الكوفة والبصرة، واستشهد بكلام من نشأ في الحضر مثل الأخطل، وأعشى همدان الكوفي، وأبوطفيل الكناني الذي عاش بالكوفة، وأبو الأسود الدؤلي ومسكين الدرامي، فهم من أهل العراق، وكذا شعراء، وخطباء ولدوا، أو نشأوا بالحجاز مثل عمر بن أبي ربيعة، والأحوص، وغيرهم كثيرون.

فكل هؤلاء اعتبر فيهم مقياس البقاء على ملكتهم اللغوية، وعدم تغيرها.[1]

2- لم تكن الفصاحة مقصورة على القدامى من العرب:

قال محمد حسن عبد العزيز: «كان إخلاص بعض النحاة المتقدمين للقديم وإيثارهم إياه، وإجلالهم للقدماء، وتعظيمهم وراء ذلك القيد الزمني الذي أحكموه بل بالغوا في تضييقه».[2]

أما أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح فإنه يرى أن اختيار النحاة لهذه العصور، ورفضهم غيرها، وأيضا اختيار أماكن، ورفض غيرها لا علاقة له بالتمسك بالقديم، وإنما المقياس الوحيد عندهم هو بقاء الملكة اللغوية العفوية العربية عند بعض العرب، وتغيرها عند غيرهم على ممر العصور، فالتمسك بالقديم أمر نسبي، ودليل ذلك أنهم كانوا يأخذون اللغة من معاصريهم من فصحاء العرب، ويمتنعون من ذلك بالنسبة إلى من هم أقدم، ولكن تغيرت لغته، فقد أخذوا مثلا من ابن هرمة، ولم يأخذوا من بشار[3].

3- لم تكن الفصاحة مقصورة على العرب الأقحاح:

وجدنا هذه النظرة عند المحدثين من النحاة، فهذا رمضان عبد التواب يقول: «يرى اللغويون العرب القدماء أن السليقة مرتبطة بالجنس، والوراثة، أي أنه لا يُتصوّر أن يسيطر على اللغة العربية غير العربي... كما كان علماء العربية القدماء يظنون، حين ربطوا بينها، وبين البداوة حينا، أو الجنس العربي

---

[1]- السماع اللغوي، ص69، 70.

[2]- القياس في اللغة العربية، ص 104.

[3]- السماع اللغوي، ص 70.

حينا آخر، إذا لم يتصوروا أن الأجنبي عن العربية، يمكن أن يتقنها كأبناء العرب، مهما بذل من جهد، أو صرف من زمن»[1].

ورد الأستاذ على من ادعى أن مقياس الفصاحة كان عنصريا، ورد هذا الزعم بذكر أسماء لشعراء من أصل غير عربي، وقد استشهد بشعرهم، لا لشيء إلا لأن العربية كانت بالنسبة لهم لغة المنشأ، وذكر منهم المنتجع بن نبهان وهو سندي الأصل سبي صغيرا، وكبر في وسط فصيح من بني تميم[2] .

التطور المكاني الزماني للفصاحة السليقية:

قسم الأستاذ مراحل التطور هذه على أربع مراحل، حيث تتبّع شعراء كل مرحلة وأحصى ما وصل إلينا منها من شعر ليحدّد تطور رقعة الفصاحة.

1- الفترة الأولى العهد الجاهلي:

وحدّدها من زمن المهلهل إلى نهاية النصف الأول من القرن الأول قبل الهجرة.

وأحصى شعراء كل منطقة وما وصل إلينا منه[3].

وجد أن الشعر الذي وصل إلينا من هذه الفترة من الجاهلية فإنه يغطي شبه الجزيرة العربية بأكملها تقريبا، باستثناء بعض المناطق التي لم تحظ بما حظيت به القبائل التي ابتعدت من هذه الحدود، مثل بهراء.

وذلك أن وجدوا هذه المناطق وهي بطن أو بطنان في الأطراف.

وأما بالنسبة للبدو والرحل فإن شعراء هذه الفترة ينتمون إلى كل الفئات الاجتماعية، وسجل شعرهم اللغويون بدون تمييز بينهم إطلاقا[4].

2- الفترة الثانية: الشعراء المخضرمون (بين الجاهلية والإسلام)

بما فيهم الوافدون على النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة الذين قالوا شعرا: وتمتد هذه الفترة من سنة 50 قبل الهجرة أو ما بعدها بقليل وتنتهي حوالي سنة

---

[1]- فصول في فقه اللغة العربية، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط6، 1999 م. ص 95، 96.

[2]- السماع اللغوي، ص 71.

[3]- المرجع نفسه، ص 77 - 99.

[4]- المرجع نفسه، ص 96- 98.

41 هـ، والذي ظهر في هذه الفترة حدث هام وهو ظهور الإسلام ونزول القرآن بلغة العرب، وما كان له من تأثير على العربية التي اختلطت بلغات أمم أخرى، فرضها الوضع الجديد.

وقام الأستاذ بنفس العمل الذي قام به في المرحلة السابقة[1]، وعلق الأستاذ على هذه الفترة بأنها بقيت محافظة على خصائصها التي ميزتها في الفترة الأولى، بأنها تغطي الأقاليم التي غطتها في المرحلة السابقة، وهذا ينطبق على الفترة الأخيرة من زمان الجاهلية (من سنة 50 ق.هـ إلى ظهور الإسلام) .

ولما جاء الإسلام انقلبت الأوضاع، فقد قام المسلمون بالغزوات، وتنقّل الأعراب من البوادي إلى الأمصار، وظهر اللحن، وكان ذلك مجرد بداية في هذا الزمن[2].

3- الفترة الثالثة:من 41 هـ إلى 183 هـ الشعراء الإسلاميون(العهد الأموي):

إن رقعة الفصاحة السليقية بقيت على ما كانت عليه من بداية العهد الأموي حتى نهايته في سنة 131 هـ. واللحن بدأ ينتشر في الحضر بسبب اختلاط العرب مع غيرهم[3].

وقام بنفس العملية فيما يخص الفترتين السابقتين[4].

وتوصل إلى أن رقعة الفصاحة السليقية بدأت في هذه الفترة تتقلّص شيئا فشيئا، بدأ ذلك بالقرى والمدن التي اختلط فيها العرب والعجم[5].

4- الفترة الرابعة: من 183 هـ إلى 392 هـ: لقد خرجت الفصاحة السليقية من الحضر في أواخر القرن الثاني وبقيت في البوادي[6].

---

[1]- يراجع السماع اللغوي ، ص 99 – 108.

[2]- المرجع نفسه، ص 109.

[3]- المرجع نفسه، ص 110.

[4]- يراجع المرجع نفسه، ص 110، 111.

[5]- المرجع نفسه، ص122.

[6]- يراجع المرجع نفسه، ص125-128.

المبحث الثاني

اللغة العربية وأسطورة اللغة المشتركة بإزاء اللهجات العربية

في هذا المبحث سنتعرض لما قدّمه الأستاذ من أدلة تاريخية، وإحصائية ليكذّب بها الوهم- على حسب وصفه- في أن لغة الأدب، والتي هي لغة الشعر والقرآن، قد اختلفت عن لغة التخاطب اليومي، باعتبار الشعر، و القرآن جاء كله بلغة موحدة، أما لغة التخاطب فقد اختلفت عن ذلك باختلاف اللهجات.

المطلب الأول: النحاة المحدثون وفكرة الخلط بين اللغة الأدبية و اللهجات

حيث يقول إبراهيم أنيس: «وتلك اللغة الأدبية التي خطب بها الخطباء، وشعر بها الشعراء، ونزل بها القرآن الكريم، لم تكن لغة تخاطب للناس في حياتهم العامة»[1].

فهذه الفكرة تحدّث بها الكثير من النحاة المحدثين، وذكر الأستاذ أن مصدر هذه الفكرة الغريبة إسقاط للحالة اللغوية لبلاد اليونان قديما، التي اختلفت لهجاتها عن لغتها الأدبية التي تسمى بـــ (koiné)، ورفض ما جاء به المستشرقون من إسقاط للوضع اليوناني على الوضع العربي، لأن أستاذنا شكّك في معرفتنا الدقيقة للغة الأم التي انبثقت منها العربية مباشرة، وأضاف أن اللغة السامية الأم بعيدة جدا عنها زمنيا.

ورأى أن هذا الزعم قد انتقل إلى الأوساط المثقفة العربية ممن تأثر بهذه الفكرة، واتهم النحاة العرب بأنهم خلطوا في دراستهم للعربية بين اللغة الفصحى، واللهجات.

وأعطى مثالا لذلك ما جاء عند إبراهيم أنيس[2]: «ولو أن الرواة وقفوا في استنباط قواعدهم عند اللغة الأدبية التي جاءتهم موحدة، وممثلة في الأدب الجاهلي، والقرآن الكريم لجنبوا أنفسهم الكثير من المهاترات، والجدل حول ما يجوز، وما لا يجوز، ولكنهم حاولوا إقحام الصفات الخاصة للهجات العربية، فبدت لنا القواعد اللغوية مضطربة متعددة الوجوه»[3].

واتّهام كهذا وجدناه وُجّه بكثرة من قبل بعض النحاة المحدثين، والوصفيين منهم خاصة.

فهذا كمال شاهين يقول في هذا الصدد « لقد كشفت الدراسات اللغوية الحديثة أن قدماء النحاة لم يقوموا بوصف أي لهجة من اللهجات العربية

---

[1]– في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، دط، دت، ص 38.

[2]– السماع اللغوي، ص 147–149.

[3]– في اللهجات العربية، ص 38، 39.

المستخدمة في ذلك الوقت، وإنما قاموا بالخلط بين هذه اللهجات، مما أدّى إلى اضطراب القواعد اللغوية بصورة تصل إلى درجة التناقض، والأهم من ذلك أن الوصف النهائي الذي قدّمه قدماء النحاة لا ينطبق على أي لهجة من اللهجات التي كان يتحدثها العرب في ذلك الوقت»[1] .

أما علي أبو المكارم فيقول: «ثمة ظاهرة واضحة في البحوث اللغوية المأثورة عن العرب، وهي ظاهرة تكشف عن فهم خاص للغة، وتدل على تصوّر محدود لها، تلك الظاهرة هي الخلط بين مستويات الأداء اللغوي، واللهجي دون تفرقة بين ما ينسب إلى لهجة من اللهجات القبلية، وبين ما ينتمي إلى اللغة الفصحى، واعتبار الكل لغة واحدة محدودة الخصائص، متحدة المستوى، وهذا الموقف يعني أن اللغة ليست مستوى واحدا يتميز بخصائصه الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية والدلالية على كل لهجة من اللهجات على حدى،ثم على اللهجات في مجموعها، وإنما هي اللهجات القبلية ذاتها، والذي يكشف هذا التصور مواقف النحاة أنفسهم في عصر الاستشهاد، فقد رحلوا إلى البادية، واعتمدوا السماع عن هؤلاء البداة، وفي سماعهم هذا لم يفرقوا بين قبيلة وأخرى التي استقر عندهم فصاحتها، ولم يتفطنوا إلى وجود فوارق تركيبية ودلالية بين المستويات اللهجية، ومستوى الفصحى».[2]

وأكد عبد الصبور شاهين: «أن قدماء النحاة قاموا بالخلط بين اللهجات المختلفة إلى درجة أصبح من الصعب علينا تحديد ما إذا كان النحو يقدّم وصفا يتعلق بلهجة معينة، أم أنه لا يتعلق بأي لهجة على الإطلاق، وإنما هي العامل المشترك بين اللهجات»[3].

وفي هذا الشأن قال العبيدي: «إن النحاة وقعوا في إشكال، فهم كثيرا ما يحتجون لقواعدهم التي وضعوا أصولها بلغة أسد، أو تميم، أو طيء أو هذيل. وإنهم في مناظرتهم يستشهدون بشعر قبائل، وهم قد وضعوا القياس، والمعيار

---

[1]– نظرية النحو العربي القديم، ص14 .

[2]– تقويم الفكر النحوي، ص157، 158، نقلا عن نظرية النحو العربي القديم، ص15.

[3]– نظرية النحو العربي القديم، ص 15.

لأخرى، فرأى أن هذا كله أدى إلى الاختلاط، والقارئ للنحو العربي لا يدر هل يقعد النحاة للهجة خاصة بقبيلة أو قبائل معينة، أو أنهم يقعدون للغة عربية فصحى عامة»[1].

ومن جهة أخرى أشار كمال بشر إلى أن: «تحديد القبائل المأخوذ عنها بعدد معين فيه نوع من تحديد البيئة، وقد أيدهم في هذا الإجراء، لأنه يتوافق ومبادئ الوصفية، والعلمية، غير أنه رأى أن هذا التحديد واسع، وأرجع ذلك كون القبائل متباعدة جغرافيا، فهي لم تكن متجاورة، بل كانت بعيدة ومترامية الأطراف، ورأى أن الجمع منها كلها دون تمييز يؤدي إلى الخلط، فالأكيد أن اختلافها الجغرافي ينجر عنه اختلاف عاداتها اللغوية، وأضاف أن بعضهم لم يكتف بهذا العدد المحدود من القبائل، بل كانوا يجيزون لأنفسهم الأخذ عن أي أعرابي يقابلهم في الطريق، وهذا السلوك عرف به الكوفيون بوجه خاص، ليؤكد بعدها أنه لا يستبعد أن تكون ظواهر مشهورة في النحو العربي ترجع إلى سبب الخلط هذا كظاهرة الترادف وكثرتها في اللغة العربية، وكالاضطراب الواضح في أوزان الفعل الثلاثي، وصيغه المختلفة»[2].

أما رمضان عبد التواب: فقد حمّل هذا الاضطراب من النحاة في شأن اللهجات والخلط بينها، وبين الفصحى وقواعدها في كثير من الأحيان المسؤولية في كثرة الشذوذ في النحو العربي[3].

ويقول أيضا: «اللغة المشتركة، لا تنتمي صفاتها، أو عناصرها إلى بيئة محلية بعينها، فهي ليست لغة قبيلة بعينها، واللغة المشتركة لا تتضمن شيئا من خصائص اللهجات المحلية، إن اللغة المشتركة مزيج من قبائل العرب، تكونت له شخصيته، وكيانه، وأصبح مستقلا عن اللهجات».[4]

---

[1]- النحو العربي، ص 345، نقلا عن نظرية النحو العربي القديم، ص15.

[2]- دراسات في علم اللغة، كمال بشر، ص63، نقلا نظرية النحو العربي القديم، ص16.

[3]- فصول في فقه اللغة العربية، ص7.

[4]- المرجع نفسه، ص 82.

فقد كان للأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح موقف من هذه الآراء المؤكدة لاختلاف اللغة الأدبية عن اللهجات، وردّها بأدلة تاريخية، وإحصائية.

المطلب الثاني: الأدلة التاريخية

أولا: شهادة القرآن التاريخية:

قدّم كشهادة على ذلك نصوصا قرآنية في هذا الموضوع وهي:

﴿ومَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُول إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (إبراهيم4)

وقوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ تَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ (النحل103)

وقوله :﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُون﴾ (يوسف2)

فاستشهد الأستاذ بهذه النصوص، واعتبرها شهادة تاريخية لا مناص من قبولها، إذ يُقرُّبها أي باحث مسلم، أو غير مسلم، فهي حقيقة تاريخية، فقد أكد القرآن على أن اللغة العربية هي اللغة التي نزل بها هذا الخطاب، أيضا أن هذه اللغة هي لغة جميع العرب، إذ لم يخصّ لسان قوم من العرب بعينهم، ولا لسان الشعر وحده، فقد وصف بالمبين، وأكد الأستاذ أنه لا يعقل أن يكون مبينا، إلا إذا استعمله العرب في مخاطباتهم[1] .

ثانيا: ما كان يقصد من كلمة لغة في زمان سيبويه:

يقول رمضان عبد التواب: «من بين اصطلاحات اللغويين غير الواضحة تماما مصطلح اللغة، فإنها تعبر في بعض الأحيان عن لهجة قبيلة من القبائل، كما تعبر في أحيان أخرى عن عيوب النطق (اللثغة)»[2].

أما إبراهيم أنيس فيقول: «وقد كان القدماء من علماء العربية يعبرون كما نسميه الآن باللهجة بكلمة اللغة حينا، وباللحن[3]حينا آخر[1]».

---

[1]– السماع اللغوي، ص 153.

[2]– فصول في فقه اللغة العربية، ص 75.

[3]– جاء في الأمالي، واللحن أيضا: اللغة، ذكره الأصمعي، وأبوزيد، ومنه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: تعلموا الفرائض، والسنن واللحن، كما تتعلمون القرآن، فاللحن، اللغة، الأمالي، أبو علي إسماعيل بن

وفسّر الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح هذه الشبهة، ما وقع- حسب تصوره- من تأويل المحدثين للفظة لغة عند القدامى بما نسميه في زماننا باللهجة، ورأى أن الأمر ليس كذلك عند العلماء الأولين.

وبتطبيق طريقته في البرهنة، وهي (المقايسة الدلالية) عرض مجموعة نصوص: (الهمزة كانت مبتدأة فمحققة في كل لغة)[2]، (وذلك في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز)[3]، (فكل هذا فيه اللغة المطردة، إلا أنا لم نسمعهم قالوا إلا استروح إليه، وأغْلَيتْ واستحوَذَ)[4]، (وهذه قليلة وأجود اللغتين وأكثرهما أن لا تُلحق حرف المد في الكاف)[5]، (ونظير هيهات وهيهاة في اختلاف اللغتين، قول العرب: استأصل الله عرقاتِهم واستأصل الله عرقاتَهم)[6].

ثم وجد أن لفظة (لغة) في جميع هذه النصوص تدل على كيفية خاصة في استعمال العرب، أو جماعية منهم لعنصر خاص من عناصر العربية: النطق بصوت معين، أو استعمال لصيغه كلمة معينة أو لتركيب معين. ولا يطلقها على لهجة بأكملها أي على لسان خاص بقبيلة أو بإقليم.

وتوصّل بعد ذلك إلى أن في جميع هذه النصوص المقصود من كلمة (لغة) هو طريقة استعمال جميع العرب، أو أكثرهم، أو الكثير منهم، أو أفراد قلائل منهم لوحدة من وحدات العربية على اختلاف مستوياتها، ودعّم استنتاجه هذا بما جاء في قول سيبويه، في الألفاظ التي اختلفت فيها العرب أن لها لغتين، أو ثلاث. (ذيت فيها ثلاث لغات)[7]، (وأما معيدكرب ففيه لغات)[8] .

=القاسم الفاحي، تحقيق صلاح بن فتحي هلل، سيد بن عباس الجليمي، المكتبة العصرية، دط، 2003 م، ج1، ص18.

[1]- في اللهجات العربية، ص 15.

[2] - الكتاب، 545/3.

[3] - الكتاب، 110/4.

[4] - الكتاب، 346/4.

[5] - الكتاب، 200/4.

[6] - الكتاب، 292/3.

[7]- الكتاب، 292/3.

[8]- الكتاب، 296/3.

فمما سبق لا يمكن – يقول الأستاذ – أن نقيم كلمة (لهجة) بالمعنى المحدث مكان كلمة (لغة) بحال من الأحوال.

فالمقصود عند سيبويه من كلمة (لغة) لا يشمل لهجة بأكملها، بل عناصر لغوية خاصة.

ثم إن الكيفيات في استعمال العرب لوحدة لغوية معينة قد تكون لهجية،أو غير لهجية، وليست بالضرورة خاصة بإقليم معين، أو قبيلة معينة فقد ينطق بها الكثير، أو القليل من العرب الفصحاء من قبيلة معينة، أو أكثر من قبيلة، أو أيا كانت قبيلتهم، أو إقليمهم، وهذا ما يفسر أن العلماء العرب كثيرا ما يسكتون عن القبيلة، أو الجهة التي تنتمي إليها هذه اللغة أو تلك لوجودها في أكثر من قبيلة كما أنهم لا يغفلون – غالبا– عن ذكر أهل هذه اللغات إذا انفردوا بها.

ورأى الأستاذ أن لفظة لغة التي هي أعظم معنى من الاستعمال اللهجي، فهي تعبر عن طريقة الاستعمال، أو الأداء غير خاصة بجهة معينة، أو القوم من العرب، فلذلك لا يصح أن نسوي بينها وبين الذي قصده سيبوبه، فهي نطق وأداء خاص بوحدة لغوية خاصة، أو طريقة الكلام عموما[1] .

أما عن اللهجة[2] فعرّفها بأنها نظام لغوي بأجمعه، وخاصة في زماننا هذا، اللسان الإقليمي الذي له خصوصيات لغوية تخالف اللهجات الأخرى وكلها تنتمي إلى لسان أقدم منها فليس في لفظة لهجة في الاستعمال الحديث ما تدل عليه كلمة لغة في القديم[3].

---

[1]– السماع اللغوي، ص 155، 156.

[2]– جاء في تعريف اللهجة: بأنها مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة، وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات، لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعا في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات. في اللهجات العربية، ص 15.

[3] – السماع اللغوي، ص156.

كلمة "لغة" تطور معناها من الجاهلية إلى وقتنا الحاضر[1]

الزمان	المعنى الأصلي لكلمة "لغة"	الأمثلة	أصل الاستعمال
قبل زمان نزول القرآن وما بعده إلى حد زمان سيبويه ليس إلا (لا توجد في القرآن الكريم)	طريقة الكلام عموما – الاستعمال اللغوي خاصا أو عاما	–"كلموا بكلامهم وجاء القرآن على لغتهم" (الكتاب331/1). – "في جميع لغات العرب(216/1).	لغا إذا تكلم (على طريقة معينة)
	المعنى الخاص (كمصطلح لغوي)	الأمثلة	الأصل
تطور المعنى	طريقة استعمال كل العرب أو أكثرهم أو قلة منهم لعنصر لغوي معين. وقد ترادفها كلمة قول في "قول العرب" (415/1)، (198/3). ولم تدل بعد على معنى اللسان أو اللسان الإقليمي (اللهجة) فهو تنوع في أداء عنصر من عناصر اللغة	– لغة أهل الحجاز (إعمال ما) – لغة بني تميم (عدم إعمالها)، 57/1 . – "ذيت فيه ثلاث لغات" (292/3). – "في لغة من أنث" (260/3)، أو "لغة من جر3/(266) أو" لغة من قال" (246/3).	لغا لغوا إذا تكلم بعبارة أو نطق خاص بقومه وكذلك كانت كلمة "لحن" قبل زمان سيبويه وصارت تدل على الخطأ (الذي لم يتكلم به فصحاء العرب) ابتداء من ظهور البحث اللغوي مع بقاء معنى "اللغة الخاصة" إلى غاية

[1] – السماع اللغوي، ص 161

			سيبويه.
	المعنى المحدث	الأمثلة	الأصل
ابتداء من بداية القرن الثالث (مع بقاء المدلول القديم كمصطلح عند النحاة واللغويين بجنب المدلول الطارئ)	طريقة الكلام الخاصة بأمة من الأمم: لغة العرب/ لغة العجم = لسان أو أقل من ذلك (اللهجة)	كتاب البيان للجاحظ ومعاني القرآن للأخفش والمذكر والمؤنث لآبي حاتم وأقدمهم الإمام الشافعي (مرة واحدة في الرسالة)	لغة بعضهم← لغة أكثرهم = لسانهم.

ثالثا: وقوع التفاهم وحقيقة اللهجات العربية

إن الدليل الثالث الذي قدّمه الأستاذ للبرهنة، هو ما يوجد من تفاهم بين القبائل برغم هذه المجموعات من الصفات اللغوية الخاصة، والاختلاف لا يعدو أن يكون اختلافا في الأصوات، وصيغ الكلمة، أو مدلولها، وهو محصور جدا[1].

ويذكّر الأستاذ بما جاء عند الجاحظ من صعوبة الفهم عند الأعرابي إذا وجد لحنا في الكلام[2].

وتعجّب الأستاذ أن لا يتفطن الجاحظ إلى وجود لغة تخاطب مختلفة عن لغة الشعر، ولغة القرآن، عند ذكره لهذه الملح بين الفصحاء.

وأضاف قول ابن جني من موقف العربي الفصيح إزاء التنوعات التي ليست من لغته[3]: «وذلك أن الأعرابي الفصيح إذا عُدل به عن لغته إلى أخرى سقيمة عافها، ولم يعبأ بها، ويأتي بأمثلة كلها مفردات أو صيغ لها،.... إلا أنهم أشد استنكاراً لزيغ الإعراب منهم لخلاف اللغة، لأن بعضهم قد ينطق بحضرته

[1] – السماع اللغوي، ص 162.

[2] – ينظر، 88.

[3] - السماع اللغوي، ص163.

بكثير من اللغات فلا ينكرها إلا أهل الجفاء وقوة الفصاحة، يتناكرون خلاف اللغة تناكرهم خلاف الإعراب»[1].

وقال الأستاذ: أن العرب لم يغفلوا عن ما يمنع التفاهم وسكتوا عنه، حيث روى أحد زملاء سيبويه، وهو ابن سلام الجمحي عن أبي عمرو بن العلاء، أنه قال[2]:« ما لسان حمير، وأقاصي اليمن بلساننا، ولا عربيتهم بعربيتنا»[3].

وقال ابن جني[4]: «وبعد فلسنا نشك في بعد لغة حمير وتحولها عن لغة ابني نزار[5]،فقد يمكن أن يقع شيء من تلك اللغة في لغتهم فيساء الظن فيه بمن سمع منه، وإنما هو منقول من تلك اللغة»[6].

وقال أيضاً:« قال "أبو علي": ما نقول في حوربت فخضنا معاً فيه فلم نحل بطائل منه، فقال: هو من لغة اليمن، ومخالف للغة ابني نزار فلا يذكر أن يجيء مخالفاً لأمثلتهم»[7].

رابعا: قول سيبويه وزملائه ومثل ذلك في القرآن الكريم أو الشعر أو الكلام

وبرهان رابع قدّمه لنا هو ما يقوله سيبويه باستمرار في كتابه، وهو بأن يمثل لكلامه في التأكيد على مختلف القضايا التي يثبتها، فرأى الأستاذ أن كتاب سيبويه شاهد على ما يجده سيبويه من سهولة في إيجاد التناسب في الأبنية، فلا يمكن أن يكون هذا تخليط بين لغة الشعر ولغة القرآن، واالهجات[8].

---

[1] – الخصائص، ص 324، 325.

[2] – السماع اللغوي، ص163.

[3] – طبقات فحول الشعراء، 11/1.

[4] - السماع اللغوي، ص164.

[5]– يريد بها مضر، وربيعة.

[6]– الخصائص، ص 301.

[7] - المرجع نفسه.

[8] - السماع اللغوي، ص 164.

خامسا: اللغات في الشعر العربي وفي القراءات

إن القراءات القرآنية هي المرآة الصادقة التي تعكس الواقع اللغوي الذي كان سائداً في شبه الجزيرة العربية، وهي أصل المصادر التي يمكن الرجوع إليها في تسجيل هذا الواقع.[1]

واستدل الأستاذ على وحدة اللغة الأدبية واللهجات، بوجود الخاصيات اللهجية بكثرة في القرآن والقراءات، والشعر أيضاً للدلالة على أن لغة التخاطب، ولغة القرآن شيء واحد، وأكد أن الأسلوب[2] الذي نزل به القرآن غير أسلوب اللغة العادية، ولكن الأسلوب ليس هو اللغة، فإن القرآن خاطب العرب بلغتهم، لكن بأسلوب معجز انفرد به سبحانه وتعالى.

وقال الأستاذ: إن هذه اللغة الموحدة التي يمتاز بها القرآن، والشعر إنما هي لغة التخاطب التي يفهمها جميع العرب من حيث هي نظام نحوي صرفي، مع ما يرافق ذلك من مفردات، فهي نفسها موحدة، وأكبر دليل على ذلك هو قلّة وجود الاختلافات اللهجية بين قبيلة وأخرى في ذلك الزمان من جهة، ووجود هذه الاختلافات هي برمتها في الشعر، وأكثرها في القراءات من جهة أخرى[3] .

أما قول إبراهيم أنيس: «رويت لنا الآثار القديمة في لغة موحدة لا تشتمل على خصائص من تلك التي وردت عن اللهجات العربية القديمة»[4] .

فيقول الأستاذ أن قوله غير صحيح ويمكن تبينه بالرجوع إلى شواهد النحاة.

إن قدامى العلماء قد ألفوا الكثير من الكتب عن اللغات في قراءات القرآن الكريم ومثّل لذلك بما جاء في معاني القرآن للأخفش ومنها ما يلي[5]:

---

[1] - القياس في اللغة العربية، محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، ط1، 1995، ص 60.

[2] – الأسلوب في الأصل صورة ذهنية تتملأ بها النفس، وتطبع الذوق، وعلى مثال هذه الصورة الذهنية تتألف العبارات الظاهرة التي اعتدنا أن نسميها أسلوبا لأنها دليله. الأسلوب (دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية)، أحمد الشايب، مكتبة النهضة المصرية، ط12، 2003م، ص 43.

[3] – السماع اللغوي، ص 168، 169.

[4] – في اللهجات العربية، ص 38،39.

[5] – السماع اللغوي، ص 173.

قال:«وقوله:﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾(البقرة، 3) ففيها لغتان ومنهم من يقولها بالوقف إذا وصل ومنهم من يلحق فيها الواو وكذلك هو في كل موضع من القرآن والكلام»[1].

وقال:«﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾(طه 63) خفيفة في معنى ثقيلة، وهي لغة لقوم يرفعون ويدخلون اللام ليفرقوا بينها وبين التي تكون في معنى (ما) ونقرأها ثقيلة وهي لغة لبني الحارث[2] بن كعب[3] » .

سادسا: التخاطب بالفصحى قديماً وأقوال المستشرقين

أ- توهم المستشرقين وأتباعهم من العرب:

يقول الأستاذ أن تخليطاً وقع فيه المعاصرون وهو إسقاطهم الوضع اللغوي العربي الحديث على الوضع اللغوي العربي قبل اختفاء الفصاحة ومثلها بمخطط:

اللغة المشتركة الثقافية الحالية	=	اللغة الفصحى قديماً لغة التخاطب قديماً	⟸	لغة مشتركة أدبية اللهجات القديمة

فالفصحى القديمة لغة مشتركة أدبية عندهم كما أن الفصحى الحديثة لغة مشتركة ثقافية، واللهجات القديمة كانت هي وحدها لغة التخاطب عندهم كما أن اللهجات الحديثة هي الآن وحدها لغة التخاطب.

واعتبر الأستاذ هذا الحمل سفسطة لأنه تسوية تعسفية بين زمانين أو وضعيتين لغويتين تنتميان إلى زمانين مختلفين.

وهناك زعم آخر رآه الأستاذ وهو احتقار اللغويين العرب للهجات، وميلهم إلى توحيد العربية تعسفاً وتمسكاً بصفائها.

وهذا الأصل قد نص عليه في أواسط القرن الثامن الميلادي (الثاني الهجري)، وهو الاعتقاد بوجود معيار لغوي، وهو صورة من العربية تمتاز بالصفاء[1]،

---

[1] – معاني القرآن، الأخفش،ج1، ص 170 .

[2] – اضطرب الأخفش في تسميته هذه القبيلة، كما يسجل عليه ذلك في تسمية الكثير من القبائل، فيقول تارة بني الحارث بن كعب، وتارة أخرى بلحارث بن كعب .المرجع نفسه، ص60.

[3] – المرجع نفسه، 292/1.

والكمال، ويقابلها خليط من اللهجات، وما هذه اللهجات عندهم إلا ما فسد من هذه اللغة المثالية.

وإن هذا الزعم جاء به –أيضا– المستشرق الفرنسي بلاشير ووافقه كثير من المحدثين العرب، فحُمل هذا الوضع على الوضع اللغوي القديم.

وأبطل الأستاذ الزعم القائل بأن العلماء العرب كانوا يحتقرون اللهجات ويعتبرونها لغات فاسدة تمسكاً بفكرة الصفاء، وقدّم لهذا البطلان حججا وهي:

أن لغة التخاطب في زمن الرسول (صلى الله عليه وسلم) لم تكن مخالفة للغة المشتركة مثل العامية في زماننا، ولا فرق بين لغة وأخرى عند العرب، إلا في عدم اطرادها، وشيوع استعمالها، واشتهارها.

الحجة الثانية سبق الإشارة لها، وهي أن كل لغة لها ما يقابلها في الشواهد من الشعر أو القراءات.

أن لغة التخاطب في جميع اللغات لها خصوصيتها من حيث الخفة في الأداء ولذلك نجدها تتميز بالاختزال والاختصار، فالكلام عفوي ولا يُعقل أن يتكلّم الناس في حالتهم العادية كما يخطب الخطيب أو يُرتّل القرآن.[2]

ب– معنى اللغة الرديئة عند علماء اللغة العربية:

يقول عبده الراجحي أن سيبويه يطلق على اللهجات أحكاماً لا نعرف تماماً الأساس الذي تبنى عليه، فهو يصف اللهجة مثلاً بأنها (لغة رديئة)[3].

وقال رمضان عبد التواب «... فتحدثوا عن الفصيح، والأفصح، والأقل فصاحة، والرديء، والمذموم... وكانت المعايير التي استندوا إليها في ذلك غامضة».[4]

---

[1] – مفهوم الصفاء هو مفهوم محدث ظهر في اللسانيات الغربية ردا على غلو بعضهم في تمسكهم بـــ(صفاء اللغة)، وظنوا أن لفظ الفصاحة يدل أيضا على نفس المدلول.السماع اللغوي، ص175.

[2] السماع اللغوي، ص 176–178.

[3] اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، د.ط، 1996م، ص 59.

[4] فصول في فقه اللغة العربية، ص 96.

أما عن ادعاء بلاشير الذي استدل عليه بما رواه السيوطي في المزهر[1] و ما قاله ثعلب: «ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن وتضجّع قيس، وعجرفية ضبّة».[2]واعتبر الأستاذ أن كلام ثعلب ليس فيه أي احتقار للغات الواسعة الانتشار، إنما ذكروا في هذه الحكاية تأديات لهجية استقبحها العرب والعلماء لقلتها، وانفراد بعض الناطقين بها، والدليل على ذلك هو عدم تناول سيبويه، وشيوخه لها بالدراسة فردّ الأستاذ على هذا الإدعاء بقوله: أن ثعلباً وغيره لا يحتقرون لغات العرب ولم يعالج منها سيبويه إلا الكشكشة والكسكسة والعجعجة، وبدون أن يسميها بهذه التسميات.

وأشار إلى أن أكثر المحدثين لم ينتبه إلى أن كل ما ذكروه كلغات (مذمومة)، ما عدا الثلاثة التي تطرّق إليها سيبويه ويضاف العنعنة فهي إما آفات تصيب الأداء مثل الرتة والغمغمة وإما لكنة وعجمية خاصة بالعرب المجاورين لغيرهم من العجم، أو ذوي لهجة بعيدة عن الفصحى كالحميرية القديمة، وذلك مثل اللخلخانية والطمطمانية والتضجع[3].

وعلق على قول ابن فارس[4]: «أن قريشاً أفصح العرب ألسنة، وأصفاهم لغة»[5].

بأنه يريد من قوله هذا الخلوص من هذه العيوب.

وضرب لنا الأستاذ أمثلة من الكتاب[6]:

«من قال: مررت بصحيفة طين خاتمُها قال: هذا راقودٌ خلٌ وهذه صُفّةٌ خَزٌّ، وهذا قبيح أجرى على غير وجهه، ولكنه حسن أن يبنى على المبتدأ ويكون حالا، فالحال قولك: هذه جبتك خزاً»[7].

---

[1] – يراجع المزهر، 1/221–224.

[2] - المجالس، 80، 81، نقلا عن السماع اللغوي، ص178.

[3] – السماع اللغوي، ص179.

[4] – المرجع نفسه، ص180.

[5] – الصاحبي، ابن فارس، ص 28.

[6] – السماع اللغوي، ص180.

[7] – الكتاب، 2/117،118.

وقال أيضا: «تقول: مررت بعبد الله خيرٌ منه أبوه... ومن أجرى هذا على الأول... فيقول: مررت بعبد الله خيراً منه أبوه، وهي لغة رديئة، وليست بمنزلة العمل نحو ضارب و ملازم،و ما ضارعه نحو حسَنَ الوجه».[1]

وقدم الأستاذ تفسيراً للرديء من الكلام، ومن اللغات عند سيبويه، ورأى أنه ما أجري على غير وجهه فلكل عنصر لغوي وجهه الذي يجري عليه، وهذا هو القياس عندهم.

وقد يخرج عن بابه ويكون مع ذلك مستعملاً عند فصحاء العرب، فإذا اطرد استعماله، وكثر فهو من الشواذ التي لا يجوز استعمال غيرها مثل استحوذ، وإن قل وشذ استعماله فهذا الذي يوصف بالرديء أو القبيح، وليس هو بلحن، فأكد أن سيبويه وشيوخه، وتلاميذه لم يحتقروا لغات العرب، وأعتبر أن ما اعتمدوه هو مقياس علمي، وهو الاعتماد على كثرة الاستعمال وشيوعه جغرافياً.

وبرّأ النحاة القدامى من الاتهامات التي لحقتهم بشأن اهمالهم للكثير من اللغات، ورد هذا الزعم بوجود العدد الكبير من القبائل، والأماكن التي ذكرها العلماء عند عزوهم للغات، وهي تغطي في مجملها أكثر القبائل العربية، ورفض الأستاذ الاعتماد على نص الفارابي وحده، والسكوت عن القبائل التي ذكرها سيبويه مثلاً[2] .

حيث قال محمد عيد: «فقد رفضت لهجات قبائل عربية عديدة، واكتفوا بدراسة لهجات قبائل تسكن وسط الجزيرة العربية، وعملية الرفض هذه ظهرت مع بداية الدرس اللغوي العربي، ونص الفارابي نصاً صريحاً بالقبائل التي اتكل عليها في عملية التقعيد النحوي»[3].

وفي شأن تفضيل النحاة للغة أهل الحجاز أو قريش الذي جاء به بعض النحاة المحدثين.

---

[1]- الكتاب، 34/2

[2] السماع اللغوي، ص180-183.

[3]الاستشهاد والاحتجاج باللغة، محمد عيد، عالم الكتب، ط3، 1988 م، ص 250.

فهذا عبد الله عبد الناصر جبري في كتابه (لهجات العرب في القرآن الكريم) يقول: «فسيبويه غالباً ما يرجح لغة أهل الحجاز إذا تعارضت مع لغة أخرى، ويصفها بأنها اللغة العربية القديمة الجيدة[1]. وفي مواضع أخرى يصفها بالحجازية الجيدة[2] أو اللغة الأولى القدمى[3] .

وبذلك تكون لغة الحجاز مقدمة في الفصاحة على غيرها عند سيبويه و...إن لغة أهل الحجاز هي اللغة العربية القديمة الجيدة الفصيحة بشهادة كبار أهل اللغة، والنحو»[4].

وقد كان للأستاذ رد على مثل هذا الزعم المؤيد بقول سيبويه بأن اللغة "الحجازية هي اللغة الأولى القدمى" وقال الأستاذ: أنه هنا لا يقصد اللهجة الحجازية بأجمعها، بل بناء فعال على الكسر اسما علما لمؤنث عوض إعرابها، وبالتالي الإمالة في فعال إذا كانت لامه راء، وتبعتهم في ذلك تميم. وقوله أيضا: "وهي اللغة العربية القديمة الجيدة" فيقصد الإظهار في مثل (اردد) ولا يوجد في الكتاب أي تفضيل للهجة على أخرى إطلاقا.

وختم كلامه عن اعتداد العلماء القدامى باللغات بذكر نص لابن جني[5]:
«اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال ما يقبلها القياس ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك لأن لكل واحد من القوميين ضربا من القياس يأخذ به، ويخلد إلى مثله، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها...هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين...فأما أن تقل إحداهما جدا فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواها قياسا ألا تراك لا تقول...أكرمتكش ...قياسا على لغة من قال: بكش ...فإذا كان الأمر في اللغة المعول عليها هكذا وعلى هذا يجب أن يقل

---

[1] – الكتاب، 373/3 .

[2] – المرجع نفسه، 482/4.

[3] – المرجع نفسه،278/3.

[4] – لهجات العرب في القرآن الكريم (دراسة استقرائية تحليلية)، عبد الله عبد الناصر جبري، دار الكتب العلمية، ط1، 2007م، ص 84،85.

[5] – السماع اللغوي، 183،184.

استعمالها، وأن يتخير ما هو أقوى، وأشيع إلا أن إنسانا لو استعملها لم يكن مخطئا لكلام العرب لكنه كأن يكون مخطئا لأجود اللغتين».[1]

المطلب الثالث:الأدلة الإحصائية

فقد دعّم أستاذنا أدلته التي ذكرناها بأدلة بلغة الأرقام، وهي أدلة دقيقة استندت إلى المنهج الإحصائي وشملت ما يلي:

1- اللغات في القرآن الكريم:

انطلق الأستاذ من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا منه ما تيسر" .

واعتبره دليلا صريحا على وجود لغات من لغات العرب في الكتاب العزيز، وتحقق من ضآلة عدد اللغات في النص القرآني، استنادا على دراسة موجودة في كتاب عنوانه "رسالة فيما ورد في القرآن من لغات القبائل" حيث تطرق هذا الكتاب إلى الجانب الإفرادي للغات في القرآن الكريم.

فقد كانت نسبة اللغات من مجموع مفردات القرآن الكريم أقل من 2 في المائة من المفردات اللهجية التي تنتمي إلى 35 قبيلة، أو إقليم. وأيضا مما هو جدير بالذكر أن لقريش المرتبة الأولى، بنسبة 27.96% فهي أكثر القبائل لغات في القرآن الكريم، وهذا يؤكد ما جاء به العلماء من أن لغة قريش متغلبة على غيرها من حيث وجودها في القرآن الكريم. وهذه النسبة –في الحقيقية– قيست مقارنة مع بقية اللغات، وليس مع ألفاظ القرآن الكريم كلها، مما يؤكد – حقيقة– أنه لا يمكن القول عن القرآن الكريم أنه نزل بلغة قريش، أو لغة أي إقليم آخر. فأكثر من 98% من مفردات القرآن الكريم لا تنتمي لأي قبيلة.

واستنادا إلى دراسة قام بها حلمي موسى في كتابه (ألفاظ القرآن الكريم) الذي اعتمد فيه على (المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم)، والذي أحصى فيه تردّد الجذور – الأسماء، والأفعال – في القرآن الكريم، فقد وجد الأستاذ أن الأغلبية الساحقة من هذه الجذور هي موجودة في العاميات العربية الحالية، أما غير

[1] – الخصائص، ص314، 315.

الموجود منها فعددها (146) جذرا، من مثل ذر، قسط، ....غير أن عدد الجذور الموجودة في اللهجات الحالية 1216 جذرا من مجموع 1679، أي بنسبة 72.42%، وهي نسبة عالية جدا.

إن وجود جذور مشتركة بين لغة القرآن، ولغات التخاطب في عصرنا كان دليلا على أن لغة القرآن كانت هي لغة العرب قديما في جميع مستويات التعبير، لأن لغة التخاطب في عصرنا لا يمكن أن يكون أصلها إلا لغة التخاطب القديمة ليس إلا، فهي متفرعة عنها زمانيا وناتجة عن التحول الذي يصيب كل لغات التخاطب عبر الزمان.وقام الأستاذ بإحصاء اللغات التي وردت في كتاب (معاني القرآن) للأخفش، وركّز على المستوى الصرفي والنحوي، وسطّرها في جدول[1].

فوجد أن مجموع اللغات الصرفية، والنحوية (98) لغة من مجموع 6236 آية، وهو عدد ضئيل أيضا، ووجد أن كثرة ما جاء منها من اللغات نسب إلى أهل الحجاز، وأيضا قبائل نجد وتميم، وقد تحقّق هذا كما رأينا من قبل مع المستوى المعجمي.واستنتج بعد ذلك أن ما جاء في القرآن الكريم من اللغات المعجمية، والنحوية، والصرفية كلها قليل جدا بالنسبة إلى مجموع المفردات والصيغ، والأبنية المشتركة، وهذا ينقض ما ذهب إليه المستشرقون من أن لغة القرآن متفرّعة من لهجة قريش أو لهجات نجد[2].

2- إحصاء اللغات في "لسان العرب" وما جاء في كتاب "لهجات الفصحى" من الوحدات اللهجية:

اعتمد الأستاذ على معجم (لسان العرب) لابن منظور، وأيضا المعجم الكامل في لهجات الفصحي لداود سلوم، وأحصى اللغات فيها، وحددها في جدول[3] .

ووجد أن المفردات، أو الظواهر اللغوية التي اعتبرت (لغات) في هذه العينة أو أكثرها جاء في حرف العين بنسبة 4%، وأيضا الكتاب الآخر لا يبتعد كثيرا عنه.

---

[1] – يراجع السماع اللغوي، ص 210 .

[2] – المرجع نفسه، ص211، 212.

[3] – يراجع المرجع نفسه، ص214.

فاستنتج استنتاجا هاما، وهو أنه لا يُعقل أن تكون اللغة الأدبية وحدها بهذا الحجم، بالنسبة للعدد الضئيل جدا من العناصر اللهجية.

وأيضا لا يعقل أن تكون لغة التخاطب لجميع العرب هزيلة إلى هذا الحد.

3- توافق البنية التركيبية باطراد بين لغة التخاطب القديمة، ولغة القرآن، ولغة الشعر:

وذكر الأستاذ أن سيبويه قد يستغني عن ذكر الشاهد من كلام العرب، أو من القرآن بذكر مثال أو مثالين، وأعطى لذلك مجموعة أمثلة[1]، فوصل من ذلك كله إلى توافق لغة القرآن، ولغة الشعر ولغة التخاطب[2].

[1] - يراجع السماع اللغوي، ص217-224 .

[2] - المرجع نفسه، ص 225.

المبحث الثالث

السماع اللغوي العلمي العربي

المطلب الأول: محتوى المسموع وخصائصه

لقد عرّف لنا السيوطي السماع بقوله:«وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، و هو القرآن الكريم، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة...فهذه ثلاثة أنواع، لا بد في كل منها من الثبوت».[1]

أما أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح فقد استعمل مصطلحا حديثا رائجا في اللسانيات الحديثة، وهو المدونة، ونعت بها السماع اللغوي العربي بأنه أعظم مدونة عرفها التاريخ ثم حصره في نوعين من النصوص وهي:

نصوص أخذت وهي محفوظة في الصدور.

نصوص حرة عفوية.

أ – النصوص المحفوظة:

عرّفها بأنها نصوص نقلت شفاهيا من جيل إلى جيل، ولم يأخذها العلماء مباشرة من مصدرها الأصلي، فهي نصوص نقلت على صورة واحدة، إلا أن تأديتها اختلفت لاختلافها في الأصل، أو اختلاف المنشأ اللغوي للناقل، وهي بدورها تنقسم على:

النص القرآني من خلال القراءات القرآنية المتوارثة.

الشعر الجاهلي و شعر المخضرمين.

أما عن النص القرآني: فإن له شكل أصلي هو مصحف عثمان، وفيه اختلافات يسيرة من جهة ما توارثه العلماء من القراءات لهذا المصحف، وهي سنّة متبّعة.

الشعر الجاهلي وشعر المخضرمين: الذي نفى الأستاذ عنه معرفة شكله الأصلي في الغالب، إذ حصل اختلاف في رواياته في الغالب، ولكنها لا تصل حد التغيّر الجذري وهذه النصوص أصبح لها مظهر كتابي بعد ذلك زيادة على مظهرها الشفهي.[2]

---

[1]– الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، دار المعرفة الجامعية، دط، 2006 م. ص149.

[2]– السماع اللغوي، ص252–254.

فقد سجّلنا عزوف الأستاذ عن ذكر الحديث الشريف كمصدر ثالث للسماع، واكتفى بالقرآن الكريم، وكلام العرب، ربما لأنها سنّة الأولين في ذلك، وهي عدم الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف– وهو ينتصر لمذهبهم دائما – رغم أنه استشهد به المتأخرون، ورأينا أن السيوطي ذكره في نصه الذي ذكرناه، كذلك وجدنا هذا عند الكثير من النحاة المحدثين[1].

ب– النصوص الحرة العفوية:

عرّفها الأستاذ بأنها النصوص التي سمعها اللغويون من أصحابها مباشرة، فليست بكلام محفوظ، ومنقول، بل حفظه الناس من غيرهم، فأصحابه هم الذين تكلموا به عفويا، وأكثر هذه النصوص هي من الكلام المنثور.

وإن هذا الكلام المنثور المأخوذ من لغة التخاطب اليومي كثر مجيئه كشواهد في كتب النحو، وهناك نوع خاص من الكلام المنثور، هو الكلام الجامد الذي لا يجوز استعماله إلا على الصورة التي سار بها بين الناس، وهي الأمثال، وما يجري مجراها من التراكيب الجامدة .

وأشار إلى أن اختلاف سماع القدامى عن المتأخرين لمخالطة هؤلاء الأوائل لفصحاء العرب، فقد عاشوا في زمان الفصاحة، وشافهوا الفصحاء.

وشكّك الأستاذ في صحة كل ما جاء به المتأخرون من أمثلة المجالس، أوالأمالي، وشكّ في أصلها بأنه غير صحيح، وانتقد بشدة ما جاءت به الموسوعات الأدبية كالأغاني، والعقد الفريد، والكثير من كتب الأدب، وكذلك كتب الطبقات المتأخرة، لما فيه من اختلاط للسماع الصحيح بالزائف.

ورأى أن هذا قد أصاب خاصة الكلام المنثور، وقد منعت من ذلك الأمثال.[2]

---

[1]– يقول سعيد الأفغاني : كان النحاة يسمون المادة المسموعة(الفصيح) ويقصدون بذلك النصوص المأثورة التي تتسم بالنقاء اللغوي، وعدم التأثر بلغة الأمم المجاورة وكانت هذه النصوص المأثورة تقع في ثلاثة أنواع وهي : –القرآن الكريم –الحديث النبوي الشريف–كلام العرب الفصحاء شعرا كان أم نثرا. يراجع في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مطبعة جامعة دمشق، ط3، 1964م، ص19– 28.

[2]– السماع اللغوي، ص262–265.

فكان للأستاذ هذا الموقف المشكّك في هذه المصادر، رغم ما حظيت به من مكانة رفيعة، وثقة، واعتراف بالفضل عند آخرين، وهم كثير من النحاة المحدثين.[1]

مبادئ السماع عند العلماء القدامى:

لقد استخلص الأستاذ مبادئ السماع، وركّز على صفاتها العلمية، ونلخصها كما يلي:

اختلاف المبادئ العلمية للسماع اللغوي عند العرب عن المبادئ التي بني عليها الحديث الشريف، وذلك أن العلماء الذين أخذت عنهم اللغة عاشوا كلهم في زمان الفصاحة، فثبتت فصاحة المنقول بثبات فصاحة الناقل، على الخلاف من ذلك نجد أن الأحاديث النبوية يُحتاج فيها إلى معرفة مصدرها الأول.[2]

وهناك من قال:«من حيث السند ...إن ما في روايات الحديث من ضبط، ودقة، وتحر لا يتحلى ببعضه كل ما يحتج به النحاة، واللغويون»[3].

واستنتج الأستاذ أن اسم الشاعر، في زمن التحريات في عين المكان، غير مطالب بذكره العالم اللغوي ليثبت انتماء المسموع من الشعر إلى اللغة العربية الفصيحة، فحجيته حاصلة من جهة انتمائه إلى المسموع من فصحاء العرب.

وبهذا فسّر أستاذنا ما جاء عند سيبويه، وبعض العلماء من عدم العناية الشديدة بذكر اسم الشاعر.

وردّ على قول من قال[4]:«إن النحاة قد يستشهدون على كلام العرب ببيت مجهول».[5]

---

[1]- يراجع الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص81-83.

[2]- السماع اللغوي، ص257، 258.

[3]- في أصول النحو، ص52.

[4]- السماع اللغوي ، ص259.

[5]- يراجع التفسير الكبير، الفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط3، دت، ج9، ص164.

بقوله: أن الظروف التي عرفتها اللغة العربية غير الحديث كما سبق ذكره، إذ المهم في اللغة أن يُعرف الناقلون، وهم المسموع عنهم، فصحاء العرب، والمعروفون بذلك عند جميع العلماء[1].

فقد قيل :«لايجوز الاحتجاج بشعر، ولا نثر لا يُعرف قائله، إلا إذا رواه عربي ممن يُحتجّ بكلامه».[2]

ووجدنا أن هذه النقطة – الاستشهاد بالشعر المجهول القائل – قد أثارت حفيظة الكثير من النحاة المتأخرين، و المحدثين منهم.

فهناك من قال :«أن أبي البركات الأنباري ردّ أحد عشر شاهدا شعريا للكوفيين بسبب جهل القائل». [3]

وقيل أيضا لا يجوز الاحتجاج بشعر، أو نثر لا يعرف قائله صرح بذلك ابن الأنباري في الإنصاف. [4]

«وابن هشام لم يلتزم إزاء الشواهد خطة كل من المدرستين، وإنما صنع خطته من دراساته، وآرائه ، وخبراته النحوية، ... يرفض ما يرتضيه الكوفيون من جواز الاستشهاد بشعر لا يعرف قائله، أو بشطر بيت لا يعرف شطره الآخر»[5].

«وأما الأبيات المجهولة القائل عند سيبويه فأمرها لا يختلف عن الأبيات التي وردت منسوبة إلى قائليها لأن مصدرها شيوخه، والرواة الثقاة، لكنها تبقى

---

[1] – خزانة الأدب (ولب لباب لسان العرب)، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح محمد عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط4،1997 م،16/1.

[2] – رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، حسن خميس الملخ، ط1، 2007 م، ص198 .

[3]– المرجع نفسه، ص 196.

[4]– يراجع الإنصاف في مسائل الخلاف(بين النحويين البصريين والكوفيين)، كمال الدين أبو البركات عبيد الله الأنباري، تقديم حسن حمد، إشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1998 م. المسألة 42، 311/1.

[5]– المدرسة النحوية في مصر والشام(في القرنين السابع والثامن من الهجرة)، عبد الله سالم مكرم، ط1، 1980 م، ص464.

عرضة للشك والتجريح، وتنافي ما شاع من تشدد البصريين في أمر السماع، فتبنى قاعدة على بيت شعر مجهول القائل».[1]

«فكيف يشترطون هذا، ويدفعون به احتجاج الكوفيين، وهم لايتمسكون به؟ وأما دفاع البغدادي في خزانته عن شواهد سيبويه المجهولة، فلا تفسير له، إلا تقديس كل ما جاء في الكتاب، حيث يقول[2] :« ويؤخذ من هذا أن الشاهد المجهول القائل، وتتمته إن صدر من ثقة يعتمد عليه، قيل، وإلا فلا، ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد مع أن فيها أبياتا عديدة جهل قائلوها».[3]

ذكر الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح بأن الصيغة الأساسية العلمية لكل منقول هو إمكانية التحقق لصحة ما ينقل، ومثّلها بالعلوم الحية كالفيزياء، والكيمياء، والبيولوجيا، التي يمكن فيها إعادة التجربة للتحقق من النتيجة.

فنفس العمل في السماع، فباستطاعة أي عالم التأكد من أي سماع، لذلك يكتفي سيبويه بسمعت، وأنشدني، كأنه يقول ها هم فصحاء العرب لمن أراد التأكد.

وقد دافع الأستاذ عن سيبويه، وما يوجه ضده من اتهامات بالخطأ في الرواية، أو التحريف.[4]

حيث يقول سعيد الأفغاني: «لا يبنى على شاهد قبل تحريه، أو التوثق من ضبطه، إذ كثيرا ما ترد الشواهد في كتب النحاة محرفة، ويكون موضع التحريف هو موضع الاستشهاد على القاعدة، ولو حرر الشاهد ما كان للقاعدة مؤيد».[5]

أما محمد عيد فإنه يقول: «الواقع أن الرواد الأوائل من الرواة ربما في القرن الثاني كله لم يلتزموا الإسناد فيما رووه من مادة اللغة، وبالأولى لم

---

[1] – القياس في النحو العربي (نشأته وتطوره)، سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، 1997 م، ص109.

[2] – المرجع نفسه.

[3]– خزانة الأدب، 16/1.

[4] – السماع اللغوي، ص 255، 257.

[5] – في أصول في النحو، سعيد الأفغاني، ص67.

يدرسوا طرق الرواية دراسة نظرية يتبين منها كيفية الثقة، أو الرفض للإسناد أو المتن»[1].

أما الأستاذ الحاج صالح فإنه يظهر اطمئنانه لما رواه سيبويه لأنه رواه بالسماع عن فصحاء العرب، ولم يأت أي باحث على الإطلاق بحجج مقنعة تناقض ما أتى به سيبويه من المسموع ودعم كلامه بما جاء به بعض العلماء[2].

حيث يقول ابن السيرافي: «فهذا الذي رأيته في ديوانه العجاج، وليس هذا بمفسد لحجة سيبويه لأنه لم ينقل هذه الشواهد من الدواوين، إنما سمعها، والعرب ينشد بعضهم شعر بعض، فإذا غير هذا عربي يحتج بقوله صار كأنه هو القائل، وليس يجوز أن يفعل مثل هذا رجل عالم لأن سيبويه لقي من قوله حجة ولم يأخذ من الصحف، فإذا سمع ممن يجوز أن يكون عنده حجة في كلامه نقل عنه، وإن لم يره أهلا لذلك تركه»[3].

وقال أيضا:« ولكنه أنشد البيت على الوصف الذي روته الرواة، وذكر وجه روايته فسيبويه ينشد على بعض الروايات التي له فيها حجة فينشده على ما سمعه، و يروي راو آخر لا حجة فيه»[4].

«والرواة المختلفون إنما أخذوه من أفواه العرب الذين يحفظون الأشعار، فالتغيير في الإنشاد واقع من جهتهم، والشواهد في كل رواية صحيحة لأن العربي الذي غير الشعر، وأنشده على وجه دون وجه قوله حجة، ولو كان الشعر له لكان يحتج به، ألا ترى الحطيئة راوية زهير، وكثير راوية جميل، والراوي والمروي عنه كلاهما حجة»[5].

وقال ابن ولاد أيضا:« ما غيّرته العرب بلغاتها فهي حجة لأن لغة الرواة من العرب شاهد، كما أن قول الشاعر شاهد»[6].

---

[1] – الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص70.

[2] – السماع اللغوي ، ص260 .

[3] – شرح أبيات سيبويه، 396/1، نقلا عن السماع اللغوي، ص260.

[4] – شرح أبيات سيبويه، 39/1، نقلا عن السماع اللغوي، ص260.

[5] – شرح أبيات سيبويه، 126/2، نقلا عن السماع اللغوي، ص 261.

[6] – الانتصار لمذهب سيبويه ، ابن ولاد، اللوحة 17، نقلا عن السماع اللغوي، ص 261 .

وعلق الأستاذ: أن هذه شهادة صريحة عن المصدر الذي يروي عنه علماء العربية، في ذلك العصر، وخاصة سيبويه، فهم لا يرجعون إلى ديوان، إذ لم يتم بعد تصحيح التدوين، ونشره، ولا من صحيفة على الإطلاق، بل يأخذون كل مسموع محفوظ من غير القرآن من أفواه العرب، والرواة العرب الفصحاء – وهم أنفسهم حجة – ولم يعارض هذا الكلام لابن السيرافي أحد من العلماء.

3-بين الأستاذ أن الكتابة كانت محظورة على العلماء حظرا باتا، بينما يُعتمد عليها للاستعانة بها على المحافظة على ما ينقل بالسماع، وإن نفور العلماء من الرجوع إلى تلك الصحف لا يكمن سببه في كونها مكتوبة، بل إلى أن جميع ما صدر قبل نهاية القرن الثاني من مجموعات إخبارية، وشعرية، وغيرها لم تكن موثقة علميا، ولم يكن يعتمد إلا على ما نُقل شفاهيا، أما المكتوب، أو الصحيفة حتى المنسوبة إلى أكبر العلماء، فلم يحصل الاعتراف بها إلا بعد صدور الكتب العلمية الموثقة مثل كتاب سيبويه نفسه.[1]

[1] – السماع اللغوي، ص261.

المطلب الثاني: مقاييس الصحة لمحتوى المسموع

فقد اقترح الأستاذ مجموعة من المقاييس لاختبار هذا المسموع، وتأكيد صحة علميته وهي كالتالي:

1 – المقاييس العامة:

وهو النظر إلى هذا المسموع من وجهة نظر لغوية حديثة، فقارنه بما توصلت إليه اللسانيات الغربية في وصفها، ودراستها للغات، وإن اعتمادهم الأكبر كان على فكرة المدونة(وهي عبارة عن مسموع مسجل يتكون من كلام تكلم به بعض من يمثل حق التمثيل اللغة المراد وصفها)، وهي مجموعة لا يجوز أن تمس بتغير، أو بزيادة، أو حذف بالاعتماد على ما وُجد فيها بالفعل[1].

ووصف الأستاذ المسموع العربي بأنه مجموعة من النصوص جمعت في داخل تراب معين حدد العلماء تخومه، وسكانه، ولا يجوز للغوي أن يغير فيه بأي شيء ليس منه، إذ على اللغوي أن يدونها كما وردت عند أهل هذه اللغة، وهم هنا فصحاء العرب.

وبمقياس البنوية سجل الأستاذ الاعتراض الوحيد المأخوذ على السماع اللغوي العربي بأنه الاتساع الكبير لأماكن الفصاحة التي سمع فيها، أو روي عنهم.[2]

حيث يقول تمام حسان: «فلم يفرقوا بين شاعر وشاعر، ولا بين قرن سابق، و آخر لاحق، في فترة تمتد قرابة أربعة قرون، ومما يرقى إلى مرتبة اليقين أن اللغة الفصحى قد شهدت في هذه الحقبة تطورا في تراكيبها، ومفرداتها، ودلالاتها، وأساليبها، يشهد على ذلك أن الذين رووا اللغة، والذين نظروا في ألفاظها، وطرقها قد أشاروا إلى الغريب، والمهجور الذي بطل استعماله».[3]

---

[1] André Martinet *Éléments de linguistique générale,* Armand Colin, 1999, p31, *Un "corpus", c'est-à-dire un recueil d'énoncés enregistrés au magnétophone ou pris sous la dicté. Une fois constitué, ce recueil, considéré comme intangible, ne reçoit plus d'additions*

2 – السماع اللغوي، ص267,

[3] –الأصول ، تمام حسان، ص101.

معرفة الأستاذ المستفيضة باللسانيات ومبادئها من جهة، وكذا خصائص البحث من جهة ثانية مكنته من الرد على الاعتراض المسجل على المسموع اللغوي العربي من هذه الوجهة –المدونة– بما يلي:

– إنه غير صحيح أن لا يمكن أن تحتوي المدونة اللغوية إلا على استعمالات مطردة منسجمة، وأن لا تكون منها عناصر قديمة، أو محدثة فإن في داخل الحالات اللغوية المستقرة يمكن من الناحية اللغوية أن نكتشف بقايا من نظام لغوي قديم، وذلك مثل الأسماء لغير العاقل التي تجمع جمعا مذكرا سالما في النحو العربي، مثل الأرضين، والعالمين، وغير ذلك.

وما زال الأستاذ يقارن يبن البنوية، والسماع اللغوي العربي ليركّز هذه المرة على فكرة إغلاق المدونة، ورأى أن وجود مدونة مغلقة التي نادت بها البنوية غير ممكنة التحقيق في النحو العربي، ذلك أن المسموع اللغوي عند العربي يبقى مفتوحا مادام يشتغل بالبحث في اللغة، فاهتمامهم كان كبيرا بالحصول على أكبر المعطيات اللغوية، وكذلك التأكد من صحتها[1].

فقد اختلف النحاة في مواقفهم إزاء التراث النحوي والنظر له من وجهة نظر البحث اللغوي الحديث، فمنهم من سلّم تسليما تاما بالنقص، والقصور في تراثنا النحوي، وما أخر جهدا في مهاجمة الأوائل، ونعتهم بأبشع الصفات المطيحة من شأن عملهم، واتهامهم بمجافاة الروح العلمية، وتحميلهم المسؤولية في تأخر العربية عن ركب التحضر.

وآخر اكتفى بالسكوت لا ندر أسلبا كان سكوته أم إيجابا، مع أننا نعتبرهم سواء في ذلك.

ومع ذلك وجدنا فئة أخرى دافعت عن هؤلاء الأوائل من العلماء، وما لحقهم من الإدانة في طبيعة مسموعهم اللغوي.

فهذا تمام حسان يلتمس العذر لهؤلاء المتقدمين بقوله:« إن الفارق الزمني بيننا، وبينهم يعطي المحدثين من تجارب القرون السابقة ما لم يتهيأ مثله للنحاة العرب الذين كانوا طلائعا في هذا العمل، وعذر الطليعة دائما أن حسبه أن أنار

[1] – السماع اللغوي، ص268.

الطريق، ومهدها بوسائله المتاحة له دون أن يكون عالة على حكمة موروثة عن السابقين، ولو أننا سلّمنا بهذه الحقيقة لبدا لنا قصور النحاة كأنه لم يكن»[1].

لقد وجدنا في كلام تمام حسان هذا دفاعا عن مواقف النحاة، ولكنه أرفقه بالاعتراف بالقصور في عملهم اعترافا صريحا، وكأنها حقيقة لا يمكن نكرانها أو إخفاءها.

أما الحاج صالح فقد اختلف منهجه في رفض ما قيل عن النحاة الأوائل وسماعهم اللغوي، فهو لم يكتف بالتماس الأعذار لهم في نقصهم وقصورهم هذا، مثلما فعل بعض النحاة من يعتبرون أنفسهم منصفين، بل كان شجاعا ومتحدّيا في عدم الاعتراف أصلا بما اُتّهم به النحو العربي القديم من نقص وقصور– وليس ذلك بدافع التعصب– وراح يردّ هجومهم بهجوم آخر على مبادئهم البنوية تارة، والانتصار لمبادئ السماع اللغوي العربي الأصيل تارة أخرى، ليبرّئه مما أثير حوله من شبهات.[2]

والأستاذ إذ ينطلق من فكرة المدونة، ومميزاتها في البنوية العصرية، ومقارنتها بمدونة العرب (السماع العربي)، يظهر حقيقة – نحسبه تفرّد بها – وهي أن السماع اللغوي العربي علمي عندما وافق البنوية، وعلمي أيضا عندما خالفها.

لأن ما خالف فيه النحو العربي من مبادئ وهو مما يميز هذه النظريات اللغوية الحديثة، لم يمنعه أن يكون علميا من وجهة نظر مخالفة، وأن يكون المبدأ الذي يميز هذه النظريات اللغوية الحديثة، لا يتوفّر على شروط العلمية، لذلك لا يجوز أن يُتخذ أداة لقياس العلمية في نحونا، وسماعنا اللغوي العربي، أو أن يُنتقص من هاته العلمية فيه.

2 – مناهج توثيق النصوص عند النحاة العرب وتحقيقها:

أشار الأستاذ إلى أن تحقيق النصوص، ونقدها ظهر عند العرب مع ظهور علم العربية، فقد تشددوا في قبول المسموع.

---

[1] – الأصول ، تمام حسان، ص103.

[2] – يراجع السماع اللغوي، ص271–275.

أما ما يخص رواية الأشعار، فقد تفطّن العلماء من أول أمرهم إلى خطر الوضع، واتخذوا لذلك عدة مقاييس في نقدهم، وهي كالتالي:

– لا بد من التأكد من وجود النص عند فصحاء العرب، والتأكد من معرفتهم، أو عدم معرفتهم للبيت المريب، أو القصيدة المشكوك فيها وعدّ الأستاذ فريق البحث المكون من أبي عمرو بن العلاء، والمفضل الضبي، ومن يماثلهم بأنهم قاموا بهذا الدور، وأنكر ذلك على حماد الذي رفض أن يقرن اسمه بأسماء هؤلاء.

– كما أنه لا بد أن يكون التحقيق، والحكم الأخير من عمل العلماء من أهل العلم بالشعر، وكانوا كلهم في ذلك الوقت من علماء العربية.

وقد اتصّف العلماء بالدقة في جمع المادة، ومثال ذلك كثير ما جاء في كتاب سيبويه مثلا.

هذا عن مصدر الرواية، والتأكد من صورتها، أو صورها التي سمعت بالفعل، أما ما يخص التأكد من صحّة النسبة إلى قائل معين فهذا لا يظهر له أي أثر في كتاب سيبويه، ولا في أي كتاب ألفه النحويون ككتب الأخفش، والفراء، وغيرهما، وهذا لا يمنع أن يكون العلماء قد اهتموا بالفعل بالبحث عن القائل الحقيقي للشعر الذي سمعوه، ودونوه من أمثال أبي عمرو بن العلاء، والمفضل، ويونس، والسكوت في كتاب سيبويه وغيره عن أسماء الشعراء فقد أثار الكثير من القلق[1].

يقول الجاحظ[2] :«... لا يقبل في مثل هذا إلا بيت صحيح الجوهر، من قصيدة صحيحة لشاعر معروف، وإلا كل من يقول خمسين بيتا كل بيت منها أجود من هذا البيت... أما ما أنشدتم من قول أوس بن حجر ... وقد طعنت الرواة في هذا الشعر ...فزعموا أنه ليس من عاداتهم أن يصفوا عدو الحمار بانقضاض الكوكب...وقالوا في شعر بشر مصنوع كثير، ...وبعد فمن أين علم

[1] – السماع اللغوي، ص 310– 313 .

[2] – المرجع نفسه، 314.

الأفواه أن الشهب التي يراها إنما هي قذف ورجم، وهو جاهلي، ولم يدّع هذا أحد قط إلا المسلمون ؟ فهذا دليل آخر على أن القصيدة مصنوعة».[1]

أما ما روي عن الجرمي أنه قال[2]:« نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسين بيتا، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائليها فأثبتها، وأما الخمسون فلم أعرف قائليها».[3]

فكذّب الأستاذ أن يكون هذا الكلام قاله الجرمي، ولم يروه أحد من العلماء، وإنما تناقله أصحاب الطبقات المتأخرين.

ثم صرّح الأستاذ بأنه بمرور الزمان صارت الحاجة إلى ذكر القائل لكل شعر مسيسة جدا عند علماء القرن الثالث لأن الحقيقة التاريخية تقتضي ذلك، وهذا لا ينطبق على زمان سيبويه لأن مصدر السماع موثوق بعربيتهم.

واعتبر الأستاذ ما جاء عند الجاحظ، وابن سلام مناهجا نقدية جديدة لأول مرة في التاريخ اللغوي العربي[4].

وهناك من رأى أنهم ارتضوا لأنفسهم منهجا نقديا لتوثيق النصوص يشبه منهج المحدثين فجعلوا يصححون نسبة الشعر إلى قائله، ويحتاطون في اختيار الشواهد اللغوية والنحوية ضمانا لصحة القاعدة أو لتحقيق الاجتهاد[5].

---

[1] –الحيوان، أبو عثمان عمر بن البحر الجاحظ، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1998 م، ج3، ص461، 462.

[2] – السماع اللغوي، 314.

[3] – خزانة الأدب، 8/1.

[4] – السماع اللغوي، ص314–315.

[5] – الأصول، تمام حسان، ص85.

المطلب الثالث: المسموع والشواهد

I- المسموع المستقرى غير الشواهد:

يقول الأستاذ أن بعض المعاصرين يعتقد أن ما اعتمده النحاة من شواهد هو نفسه ما اعتمدوا عليه لاستنباط القواعد النحوية، والصرفية وغيرها مما أدى بهم إلى ظلم هؤلاء النحاة واتهامهم بأنهم بنوا القاعدة على المثال الواحد، أو المثالين فكان استقراؤهم لكلام العرب ناقصا.[1]

وقد سبق إلى هذا الحكم من رجال الفكر القدامى مثل ابن حزم في قوله :«العجب ممن وجد لأعرابي جلف، أو لامرئ القيس، أو الشماخ، أو الحسن البصري لفظا في شعر، أو نثر جعله في اللغة، واحتج به، وقطع به على خصمه، ولا يستشهد بكلام خالق اللغات، ولا بكلام الرسول صلى الله عليه وسلم، وهو أفصح العرب، وما في الظلال أبعد من هذا».[2]

وقدم الأستاذ أدلة لتكذيب هذا الإدعاء

- ما يقوله سيبويه: فقد أدرج مجموعة أقوال لسيبويه، (فهذا إنشاد بعضهم وأكثرهم ينصب)23/1، (والوجه الأكثر، والأعرف النصب) 44/1 .

ووضح الأستاذ من كلام سيبويه حقيقة أن مسموع سيبويه يطرد فيه الضرب من الكلام المستعمل عند جميع العرب، وعامتهم، أو عند أكثرهم، أو عدم وجوده على الإطلاق، وهو أيضا واسع جدا من حيث المساحة التي غطّاها، وكان هذا الحكم الذي يطلقه سيبويه في كتابه عن المسموع أنه مطّرد كثير، قليل، يكاد يتكلّم به العرب لدليل قوي أن هذا المسموع الذي سمعه أو نقله من غيره كان واسعا، وأن الشواهد ليست هي كل المسموع.[3]

---

[1] - السماع اللغوي، ص317.

[2] - الإحكام 36/4، نقلا عن السماع اللغوي، ص317.

[3] - السماع الغوي، ص318-320.

II- بيان حقائق:

لقد لحق سماعنا اللغوي العربي الكثير من التّهم و الشبهات من قبل بعض النحاة المحدثين، التي شوّهت صورته البريئة فجمعها لنا الأستاذ و بيّن ما فيها من حقائق تخص جوهر السماع اللغوي، فردّ تلك الشكوك، وفنّد تلك الأقاويل، وهي كما يلي:

1- اعتماد النحاة على النثر أكثر من اعتمادهم على الشعر:

- حقيقة – كان أن اتّهم النحاة المحدثون القدامى باعتمادهم على الشعر أكثر من النثر لاستنباط قواعدهم النحوية واستنكروا ذلك واستقبحوه منهم[1].

حيث قال العبيدي:« إن النحاة قد قرروا أن للشعر ضروراته، ويحقّ للشاعر ما لا يحق لغيره، فهو يحتاج إلى ارتكاب بعض الضرورات ليوائم بين الوزن، والقافية، والمعنى، إلا أنهم تعاملوا مع الشعر أكثر من تعاملهم مع النثر، ففي كل قاعدة تجد شاهدا شعريا مقدّما حتى على أسمى الكلام، وأنبله، وهو كلام الله سبحانه»[2].

وفي هذا الصدد يقول رمضان عبد التواب:« من العجيب أن نرى جمهرة شواهد اللغة عندهم تعتمد على الشعر بمعانيه وأخيلته، وموازينه، وضروراته، ولا شك أن هناك قدرا مشتركا في اللغة بين البناء الشعري، والبناء النثري، غير أن هذا الاعتقاد في التطابق بين هذين الجنسين فيها كان أساسا لاعتماد اللغويين على الشعر في الغالب لاستنباط قواعد الكلام العربي، ودلالات ألفاظه، وتصنيف صيغه، وأوزان مفرداته».[3]

ويقول سعيد جاسم الزبيدي:« نجد الشواهد الشعرية في كتب النحو المتقدمة، والمتأخرة تربي على الشواهد الأخرى مع أن الاقتصار على الشعر

---

[1] – السماع اللغوي، ص325.

[2] – النحو العربي، ص345، نقلا عن نظرية النحو العربي القديم، ص16.

[3] –فصول في فقه اللغة العربية، ص7-8.

وحده خطوة متعثرة في إثبات أسلوب عربي، فللشعر لغته الخاصة به اقتضاها الأسلوب الشعري»[1].

ورد الأستاذ على مثل هذه الأقوال، وأثبت ما للشواهد النثرية من نصيب كبير يفوق الشعرية منها، وركز على كتاب سيبويه الذي يستشهد على كل قاعدة بما سمع بالفعل من كلام العرب، أو ما قيس عليه.

وقد أحصى الأستاذ في الكتاب أربعمائة وستة عشر شاهدا سمعت هي بعينها من الكلام المنثور، أما الممثل منه بأمثلة فعدده في الكتاب أربعة آلاف و تسعمائة وخمسة عشر مثالا. واستخلص أن سيبويه لا يمثل للأصول؛ أي الحدود و الأبواب المطردة بأمثلة مسموعة هي بعينها لكثرتها الهائلة، واستئناس العرب والعلماء بها. [2]

2 – السر في اعتماد النحاة أكثر على كلام العرب مقارنة مع القرآن الكريم:

حقيقة أخرى كان لها أن أثارت حفيظة الكثير من العلماء، والمهتمين بشؤون اللغة، وهي أن الاعتماد في تدوين القواعد النحوية كان أكثر على كلام العرب مقارنة بكلام الله عزّ وجلّ.

فقد أكد العبيدي:« أن نظرة النحاة للقرآن الكريم، كانت أقلّ من الشعر، فكانت أغلب شواهد النحو من الشعر، مع ما في الاستشهاد بالشعر من عيوب»[3].

ويؤكد سعيد الأفغاني:« أن قراءات القرآن جميعها حجّة في العربية، متواترها، وآحادها، وشاذها، وأكبر عيب يوجه إلى النحاة، عدم استيعابهم إياها، وإضاعتهم على أنفسهم، ونحوهم مئات من الشواهد المحتج بها، ولو فعلوا ذلك لكانت قواعدهم أشد إحكاما».[4]

أما رأي أستاذنا الذي خالف فيه أمثال هؤلاء النحاة المحدثين، فإنه يرى في هذا القول ظلم وإجحاف، وقد أقرّ أن الشواهد الشعرية هي في العدد ضعف

---

[1] – القياس في النحو العربي(نشأته وتطوره)، ص105.

[2] – السماع اللغوي، ص328–331.

[3] – النحو العربي، ص 368، نقلا عن نظرية النحو العربي القديم، ص19.

[4] – في أصول النحو ، سعيد الأفغاني، ص45.

ما استشهد به العلماء من الآيات القرآنية، ورأى أن هذا طبيعي جدا، ولم ير فيه تهاونا من النحاة، ودافع عن موقفهم هذا الذي اتخذوه، وهو راجع إلى أن النص القرآني مصدر لغوي محدود الحجم، والعناصر وليس مثل هذا كلام العرب شعرا أو نثرا في عصر التدوين، حيث كان كلام العرب مصدرا مفتوحا حتى انقطاع الفصاحة العفوية[1].

ووجدنا الرد نفسه عند كثير ممن انتصروا للنحاة المتقدمين في هذه النقطة؛ وهي استشهادهم بكلام العرب أكثر من القرآن.

[1] – السماع اللغوي، ص 333، 334.

المطلب الرابع:العنصر البشري في التحريات الميدانية

I صفات اللغوي المتحري :

ذكر لنا الأستاذ أهم الصفات التي يتصف بها الباحث اللغوي وهي:

1 الحب الشديد لما كان يقوم به من بحوث، وحرصه على جمع ما هو جديد من شعر أو نثر.

2 الحفظ الشديد لما كان يسمعه، خاصة أن معلوماته كانت شفهية مما يوجب أن يكون للمتحري ذاكرة قوية لحفظ الكثير من الأشعار والأرجاز والأمثال، وقد اشتهر بذلك الأصمعي الذي كان يحفظ ما يقرب من اثنتي عشرة ألف أرجوزة.[1]

3 القدرة على تحمّل المشاق: كان الباحث اللغوي يتّصف بقدرته الكبيرة على تحمل المشاق، التي كانت تفرضها طبيعة عمله، وهي التنقّلات البعيدة لأماكن صعبة من صحار وبواد.

4 رهافة السمع: ويتصف المتحري – قال الأستاذ – أيضا بسمعه المرهف ولابد له ذلك للتمييز بين الأصوات، وضرب لنا مثالا في ذلك ما وجدناه عند الخليل وسيبويه، فقد ميزوا بين المتشابه من الأصوات، وذلك مثل الفوارق القائمة بين الحركات المختلسة والسكون، ولم يوفق غيرهما في ذلك لصعوبته[2].

5 التمكن من اللغة: وقال أنه ينبغي أن يكون متمكّنا من اللغة، وأن يكون له حاسة لغوية قوية، وعليه بالاندماج الكامل في الوسط، حيث قال الأصمعي:«كنت أغشى بيوت الأعراب، أكتب عنهم كثيرا حتى ألفوني، وعرفوا مرادي»[3].

II المورد أوصافه وما يشترط فيه من شروط

وعدّد الأستاذ شروطا ذكرها للمورد:

1 – فصاحة المورد: لا تؤخذ اللغة إلا من أصحابها، والذين يخضعون في استعمالهم للغتهم، فيكفي أن يكون الموردون فصحاء لم تتغير لغتهم، وكلّما كانوا أفصحا كان السماع أصحا، لذلك كانت تجري للمورد اختبارات لقياس فصاحته.

---

[1] – السماع اللغوي ، ص361.

[2] – المرجع نفسه، ص 362.

[3] – المزهر، 307/2.

2 – سعة المعرفة بكلام العرب: وقال أن المورد يستحبّ فيه أن يكون واسع المعرفة بكلام العرب، وأن يكون حافظا لشيء من أشعارهم، وأن يكون طلق اللسان.

3 – سن المورد: لم يفرقوا بين الموردين في سنهم، ولا جنسهم، فقد سمعوا من الأطفال كما سمعوا أيضا من النساء.

حيث يقول السيوطي[1]:« كذلك لم يشترط في العربي الذي يحتج بقوله البلوغ، فأخذوا عن الصبيان».[2]

لم يكن تناول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح للسماع اللغوي العربي تناولا تقليديا، فتحدث عن السماع بهدف إبراز الجانب العلمي فيه، فاختار أولا المقاييس العامة، وكانت بمقارنتها بالدرس اللغوي الحديث؛ أي ومبادئ اللسانيات، فكان تناولا علميا صرفا، ولم تكن من وجهة نظر عربية فحسب.

وكانت أهم فكرة عرفتها اللسانيات الحديثة في الدراسات الميدانية الحديثة للغة هي فكرة المدونة، واعتبر الأستاذ أن ما اعتمد عليه النحاة في تدوينهم للغة، وكذا ما اعتمدوه لاستقراء قواعد لغتهم كان على فكرة المدونة، ودافع عن خصوصية هذه المدونة.

فلم يكن همّ الأستاذ التحدث عما وافق فيه السماع اللغوي عند العرب ما تميزت به اللسانيات الغربية من مبادئ، والبنوية منها خاصة كما فعل الكثير من النحاة العرب المحدثين.

فإنه إذ يبرز –في مقارنته بينهما– جوانب للالتقاء، وأخرى للاختلاف فإننا نجده يبرز الجوانب العلمية في هذه المبادئ بفكره الناقد، وقدرته الفائقة على أن تكون دراسته علمية صرفة، متجاوزة الخطوط التي وضعتها البنوية لعلمية الدرس النحوي.

فقد أعاد قراءة هذا التراث، وربطه بروح العصر، فلم تكن دراسته اجترارية. بل إنه أبدع في كشف النقاب عما كان يُعتقد أنه تقليدي، وبعيد عن روح العلمية.

---

[1] – السماع اللغوي، ص363، 364.

[2] – المزهر،140/1.

فإن هذا ما تميّز به أستاذنا عن كثير من النحاة، و الذين تناولوا مواضيع التراث، و قد ربطوا السماع اللغوي العربي بالمبادئ الحديثة للسانيات الغربية، وغضوا الطرف عما ميز سماعنا العربي من دقة، ومنهجية خاصة، مما يؤهله أن يكون علميا.

لذلك نجد أن أستاذنا قد اجتهد في إبراز الجانب العلمي في نحونا العربي عن طريق السماع اللغوي الذي قام به النحاة العرب القدامى.

وبين لنا أن ما اختلف فيه السماع العربي عن البنوية، لا يمكن أن يبعده عن العلمية، والتي دافع عنها، وبينها في هذه الاختلافات.

وهذا هو جوهر دراسة أستاذنا التي اختلف فيها عن كثير من الدراسات الحديثة، وقد قرر أصحابها أن لا علمية في النحو العربي ما لم توافق مبادئ البنوية، فمنهم من سلّموا بعجز الدرس اللغوي العربي القديم، ووضعوه في قفص الاتهام، وآخرون اكتفوا بالرفض السلبي لهذا الاتهام.

أما أستاذنا فكان شجاعا في رد الشبهات، و استيعاب الاعتراضات التي أثيرت ضد السماع اللغوي العربي من دارسين محدثين عرب، وغرب، فقد تتبعها، وردّ عليها بكل روية، وعلمية.

نتائج الفصل الثاني

إن أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من هذا الفصل نجملها فيما يلي:

1 – اعتداد الحاج صالح بنحو المتقدّمين، خاصة الخليل وسيبويه، ومن تبعهم من النحاة المتأخرين.

2 – اعتماده اعتمادا كبيرا على كتاب سيبويه في الكشف عن الحقائق العلمية النحوية، وقد مكنّه من ذلك كثرة مدارسته له.

3– قدرة الحاج صالح على النظر في قضايا التراث النحوي من سماع، وفصاحة، وإثبات علميته، وذاك مقطوع الصلة عما ظهر في النظريات اللغوية الحديثة، فالموافقة، أو المخالفة معها لا يمكنها أن تنفي علمية التراث النحوي العربي القديم بحال من الأحوال.

4– أعطى الحاج صالح قيمة كبيرة للمصادر النحوية القديمة، ورأى ضرورة عدم التخليط بينها وبين الكتب شبه العلمية، والتي قد تكون وضعت أساسا للتسلية، والحكايات، فقد أبدى تحفظا منها.

5– اعتماده على النص الأصلي أهلّه لتحري الحقيقة اللغوية صحيحة، وفهم معناها الحقيقي الذي قصده النحوي الأول، وعدم الاكتفاء بشروح هاته النصوص فقط الذي قد يبعد عن الحقيقة أحيانا.

6 – اعتماده المسح الشامل للنصوص في استخلاصه للحقائق اللغوية.

7 – إيمانه بضرورة المحافظة على خصوصية اللغة العربية، ونحوها، وعدم السماح بإسقاط لأي نظرية لغوية استخرجت من لغة أوروبية.

8 – حرصه على إعادة النظر في بعض المفاهيم العربية، والتي عيبت في النحو العربي تعسفا، وبلا علمية.

9 – اعتماده على المنهج الإحصائي أهلّه إلى الوصول إلى الدقة في النتائج، وكذا الموضوعية في الحكم.

10 – كشفه عن الشروط التي ميّزت السماع اللغوي العربي، وجعلت منه سماعا لغويا علميا.

11 – إبرازه المقاصد الحقيقية لبعض المصطلحات النحوية العربية الأصيلة، والتي لم يحسن فهمها فغُيّر معناها في كتب النحاة المتأخرين خاصة، أو أُسقط عليها بعض المفاهيم الأرسطية، فطُمس معناها الحقيقي.

12 – مقارنته بين ما وصل إليه العلماء الفطاحل، وما كشفت عنه اللسانيات الحديثة في ميدان البحث اللغوي النحوي.

13 – الحاج صالح في برهنته النحوية يعتمد نصوصا نقلية أكثر، وأحيانا مدركات عقلية، أو كليهما معا.

الفصل الثالث

تجديد الفكر النحوي عند عبد الرحمن الحاج صالح

المبحث الأول: النظرية الخليلية الحديثة ومبادؤها الأساسية

المبحث الثاني: حوسبة التراث النحوي

المبحث الثالث: آراؤه التعليمية واستثمار النظرية الخليلية الحديثة في تعليم النحو

توطئة:

سئل الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في إحدى محاضراته، هل أنتم من المحافظين؟ فأجاب لست محافظا، ولا مجددا، ولكن أبحث عن المفيد، اكتشفنا في القديم شيئا عظيما لم نجده في الحديث، ولو اكتشفناه في الحديث لأخذنا به.[1]

فأستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح، لم يعتبر جهده النحوي هذا طريقا، ومنهجا بهدف المحافظة على التراث النحوي القديم، ولا تجديدا فيه، إذ هو سيرورة للعلم النحوي، وصناعة فيه، هذه الصناعة لا تفرضها أفكار تبعية حتمية لا للقديم، ولا الجديد، بل هي نمذجة خاصة مبنية على الاكتشاف، لا التقليد الأعمى.

فقد قرأ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح التراث النحوي العربي للنحاة العرب القدماء قراءة دقيقة معمقة، ومن جهة أخرى تتبع ما توصلت إليه أبحاث اللسانيات الغربية، واكتشف السبل العلمية، والرياضية التي ميزت نظرية النحو العربي القديم، فاقتنع بفكرة إعادة إحيائها من جديد، وآثر أن يكون منطلقه النحوي النظري، النظرية الخليلية القديمة، وابتدع منها النظرية الخليلية الحديثة.

وتعتبر هذه النظرية نفسها امتدادا مباشرا لنظرية النحو العربي القديمة (علم العربية)، التي وضعها الخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، ومن جاء بعدهما من العلماء الأفذاذ، أمثال أبي علي الفارسي، وابن جني، ورضي الدين الاسترأباذي.[2]

فكانت نظرية على نظرية، واكتشاف على اكتشاف.

فقد رمى الدكتور الحاج صالح إلى تحقيق الفائدة باكتشافه هذا، ولأنه اكتشاف فقد ولج به باب التجديد في النحو.

فالنظرية الخليلية الحديثة نافس بها صاحبها، ما استجد من نظريات لغوية غربية، وعربية، إضافة إلى طموحها في ترسيخ المفاهيم النحوية العربية

---

[1] –«المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة»، محمد صاري، faculty.ksu.edu/documents (2009/03/07م)

[2] –مبادئ في اللسانيات، خولة طالب الابراهيمي، دار القصبة للنشر، ط2، 2006 م ، ص135.

الأصيلة، ومسايرة العصر خاصة، وإبراز ما فيها من روح العلمية، والمنطق الرياضي الذي أهلها إلى أن تستغل في مجال الحوسبة، وتعليمية اللغات.وبالتالي تحقيق عظيم الفائدة لهذه اللغة.

المبحث الأول

النظرية الخليلية الحديثة ومبادؤها الأساسية

المطلب الأول:مبادئ ومفاهيم النظرية الخليلية الحديثة

اعتمد العلماء العرب القدامى، وزعيمهم في ذلك الخليل بن أحمد على عدد من المفاهيم، والمبادئ لتحليل اللغة، فلخصّها لنا الأستاذ فيما يلي:

1- مفهوم الاستقامة:

أشار الأستاذ إلى تمييز سيبويه في أول كتابه بين السلامة في اللفظ والسلامة الخاصة بالمعنى.

فقد ميّز أيضا بين السلامة التي يقتضيها القياس (أي النظام الذي يميز لغة من لغة أخرى)، والسلامة التي يفرضها الاستعمال الحقيقي للناطقين (وهذا معنى الاستحسان، وهو استحسان الناطقين أنفسهم)، ولخص لنا الأستاذ هذا التمييز كما يلي[1]:

- مستقيم حسن: سليم في القياس والاستعمال معا.
- مستقيم قبيح: خارج عن القياس، وقليل في الاستعمال، وهو غير لحن.
- محال: قد يكون سليما في القياس، والاستعمال، ولكنه غير سليم من حيث المعنى.

ومن هذا المنطلق حدّد الأستاذ ما جاء من تمييز مطلق بين اللفظ والمعنى، وعنى بذلك أن اللفظ إذا حدّد، أو فسّر باللجوء إلى اعتبارات تخصّ المعنى فالتحليل هو تحليل معنوي، أما إذا حصل التحديد والتفسير على اللفظ نفسه دون أي اعتبار للمعنى، فهو تحليل لفظي نحوي.واعتبر الأستاذ هذا التخليط بين هذين الاعتبارين خطأ وتقصيرا، وقد بنى على ذلك النحاة أن اللفظ هو الأول لأنه هو المتبادر إلى الذهن أولا ثم يُفهم منه المعنى، ويترتّب على ذلك أن الانطلاق في التحليل يجب أن يكون من اللفظ في أبسط أحواله، وهو الأصل.

2 – مفهوم الانفراد:

اكتشف الأستاذ أن منطلق النحاة الأوائل في تحليل اللغة هو الاسم المظهر، باعتباره النواة أو الأصل الذي تتفرّع منه أشياء أخرى، وهو أقلّ ما ينطق به ممّا ينفصل، ويبتدأ(ينفرد).

---

[1] – يراجع الكتاب 1/ 25 ، 26.

فقد سمى النحاة الأولون هذه النواة بالاسم المفرد، وسمّاها ابن يعيش[1]، والرضي[2] باسم (اللفظة)[3] .

واللفظة في اللسانيات الخليلية عمادها الوقف، والابتداء فهي أقل ما ينطق به مما ينفصل فيسكت عنده، ولا يلحق به شيء، أو يبتدئ فلا يسبقه شيء، فما ينفرد وينطلق، أو ما ينفصل، ويبتدئ هو صفة الانفراد.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن كل وحدة لغوية قابلة للانفصال عما قبلها، أو ما بعدها من الوحدات؛ بمعنى أن كل وحدة لغوية يمكن الابتداء بها، والوقوف عليها حسب موقعها في الكلام، فمن الألفاظ ما ينفصل، ويبتدئ مثل : "الرئيس" في قولنا :"جاء الرئيس"، و"الرئيس جاء".

ومنها ما ينفصل، ولا يبتدئ مثل ضمير "تاء الفاعل"، و"نا"المضاف إليه في قولنا :"خرجت"، و"كتابنا".

ومنها ما يبتدئ، ولا ينفصل مثل حرف الجر في نحو قولنا: "في التأني السلامة".[4]

وحدد الأستاذ الفرق بين اللسانيات الخليلية والتوليدية، بأن مفهوم الانفصال، والابتداء يمكن الباحث من استكشاف الحدود الحقيقية في الكلام، كما أن الانطلاق من اللفظ، لا يحتاج إلى افتراض، أي افتراضات كما يفعله التوليديون، وغيرهم في منطلقهم من الجملة.[5]

وحدد لنا الأستاذ التفريع من هذه النواة من خلال عمليات زيادة قبلية، وبعدية.

وقد سمى النحاة هذه القابلية للزيادة يمينا ويسارا التمكن، والتمكن عندهم درجات وهي:

---

[1] – يراجع تعريف اللفظة عند ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، تقديم إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 2001 م،ج1، ص70.

[2] – يراجع شرح كافية ابن الحاجب، ص34.

[3] –بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص219.

[4] – «المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة»، محمد صاري.

[5] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص220.

أ- اسم الجنس المتصرف، و هوالمتمكن الأمكن.

ب- الممنوع من الصرف فهو المتمكن غير الأمكن.

ج- المبني فهو غير المتمكن، ولا الأمكن.

وبهذا حدد الأستاذ اللفظة تحديدا إجرائيا كما يلي:[1]

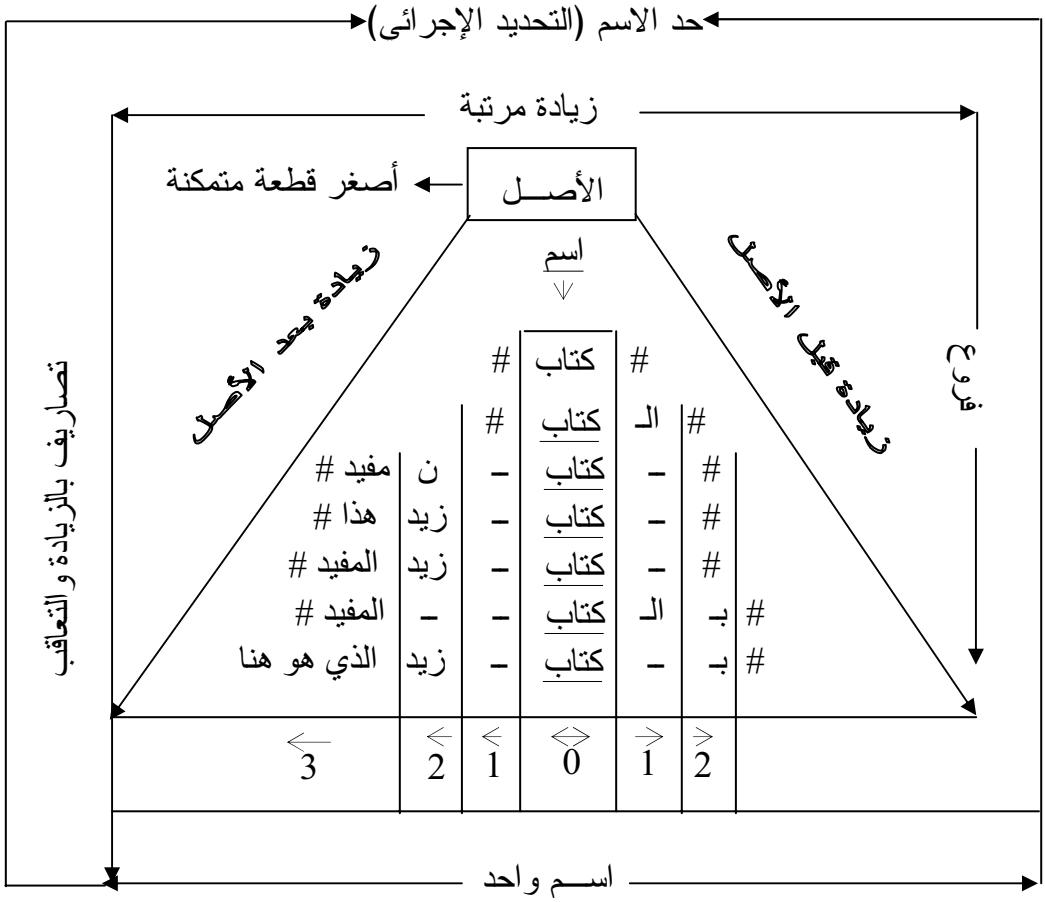

ويتبين من خلال التحديد الإجرائي السابق للاسم ما يلي:

أ- أن التحويل بالزيادة، والتعاقب هو الذي يحدد الوحدات في النظرية الخليلية الحديثة.

ب- أن كل الوحدات المحمولة بعضها على بعض بعمليات التحويل هي نظائر للنواة من حيث أنها وحدات تنفرد أولا، ومتفرعة بالزيادة ثانيا.

[1] - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص220.

جـ- أن الوحدات المحمولة بعضها على بعض تكون مجموعة ذات بنية تسمى في الاصطلاح الرياضي بالزمرة.[1]

3 -الموضع والعلامة العدمية

إن المواضع التي تحتلها الكلم هي خانات تحدد بالتحويلات التفريعية، أي الانتقال من الأصل إلى مختلف الفروع بالزيادات التدريجية، أو العكس (رد الفروع إلى أصلها).

أشار الأستاذ إلى أن المواضع التي هي حول النواة، وتدخلها الزوائد، وتخرج منها بعمليات الوصل، وقد تكون فارغة، لأن الوضع شيء، وما يحتوي عليه هو شيء آخر.ويطلق الأستاذ على هذا المفهوم العلامة العدمية[2]، وتختفي هذه العلامة لمقابلتها علامة ظاهرة في موضع آخر.

وضرب لها مثلا بجميع العلامات التي تميز الفروع عن أصولها، المفرد، والمذكر، والمكبّر لها علامات غير ظاهرة بالنسبة للجمع، والمثنى، والمؤنث، والمصغّر.

كذلك التجرد من العوامل تقابلها علامات ظاهرة.[3]

وقد استعمل النحويون الأولون هذا المصطلح (الموضع) كمقياس لمعرفة جنس العنصر اللغوي وحكمه وجاءت هذه المواضع كما يلي:

- الموضع في مستوى التركيب.
- الموضع في مستوى اللفظة.
- الموضع في مستوى الكلم.
- الموضع في مستوى الخطاب[4].

---

[1] -« المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة»، محمد صاري.

[2] -العلامة العدمية: تعني أن الكلمة موجودة بمعناها، ولكنها مختفية، غائبة في مظهرها اللفظي المحسوس. والجدير بالملاحظة أن مفهوم العلامة العدمية قديم جدا تحدث عنه اللغويون الهنود، والعرب منذ قرون، وهو موجود كظاهرة في كل اللغات الطبيعية .مبادئ في اللسانيات، ص134.

[3]- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص222.

[4] - يراجع بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص10-16.

فمفهوم الموضع لا يوجد مثله في اللسانيات الغربية إطلاقا، ذلك أن التحليل عندهم يقتصر على ظاهر الكلام. والعرب أيضا ينطلقون من الكلام في ظاهره، لكن لا يتناولون الكلام جملة جملة والقطعة بعد القطعة فيقابلونها لإظهار الفوارق من حيث صفاتها الذاتية، بل يحملون هذا النحو على ذاك، فيتمكنوا بذلك من استنباط المواضع في داخل المثال. وهذا الحمل هو عملية رياضية.[1]

وفي هذه النقطة كشف الأستاذ عن شيء آخر فات الكثير من اللسانيين الغربيين والعرب المحدثين وهو أن الموضع[2] شيء ومحتواه أي ما يدخل عليه شيء آخر، وأن موقع الوحدة اللغوية في مدرج الكلام غير موضعها.[3]

4 –مفهوم العامل :

لطالما كان العامل في النحو العربي محل انتقاد الكثير من النحاة دعاة التجديد والتيسير في النحو العربي، والوصفيين منهم خاصة.

حيث يقول صاحب أبو جناح: «إنه مع إيغال النحويين في تفسير ظواهر الإعراب المختلفة في الأسماء والأفعال بتأثير عوامل لفظية أو معنوية بدأت سلسلة المتاعب تكتنف طريق الدرس النحوي وتعوق مسيرة الدارسين، وأخذت أساليب اللغة الفصيحة تتعرض إلى سيل من التأويلات والتفسيرات لا تخدم قضية المعنى ولا تيسر سبيل الدرس، فامتلأت كتب النحو بمئات من الأمثلة والعبارات المصنوعة».[4]

---

[1] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص21، 22.

[2] يعتبر حسين رفعت حسين الموضع والموقع شيئا واحدا، وجاء عنده مصطلح الموقعية بمعنى الموضع، فعرفها بأن كلمة الموقعية تشير إلى قيمة الموقع، والمعروف أن الموقع لا يكون منسوبا إلى الكلمة المفردة، وإنما يكون حين توجد الكلمة في سياق يربطها بكلمات أخرى في الجملة، فكلمة الموقع عبارة عن مكان الكلمة بالنسبة لما يصاحبها من الكلمات.الموقعية في النحو العربي(دراسة سياقية)، حسين رفعت حسين، عالم الكتب، ط1، 2005 م، ص19.

[3] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص11.

[4] – دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، صاحب أبو جناح، دار الفكر عمان، ط1، 1998 م، ص 22.

ويعد العامل، أو العمل النحوي الفكرة الجوهرية التي تتأسس عليها نظرية النحاة العرب. ويعني القدماء بالعامل العنصر اللغوي الذي يؤثر لفظا ومعنى على غيره كجميع الأفعال العربية، وما يقوم مقامها، فهو معقول من منقول.[1]

ولم يجد الأستاذ حرجا في أن يعدّه عاملا أساسيا في التحليل النحوي العلمي العربي.

فكل حركة من الحركات الإعرابية التي تظهر على أواخر الكلم، وكذلك كل تغيير يحدث في المبنى، والمعنى إنما يجيء تبعا لعامل في التركيب، فلا تجد معمولا إلا وتصور له العلماء الأوائل عنصرا لفظيا أو معنويا هاما هو العامل الذي يكون مع معموله زوجا مرتبا، وههنا ينطلق النحاة من العمليات الحملية الإجرائية (حمل الشيء على الشيء)، فيحملون مثلا أقل الكلام مما هو أكثر من لفظة، وينطلقون من الجملة التي تتكون من عنصرين، كما رأينا، نحو :زيد منطلق. ثم يشرعون في تحويلها بالزيادة مع إبقاء النواة (كما فعلوا في اللفظة) للبحث عن العناصر المتكافئة، أي البنية التي تجمع وتشترك فيها الأنواع الكثيرة، بل اللامتناهية من الجمل.[2]

ويصرح سيبويه في الكتاب أن عنصرين اثنين لا تكاد تخلو منهما أبدا البنية اللفظية للجملة، وهما العامل، والمعمول الأول.[3]

5- التمييز بين الكلام كخطاب والكلام كبنية:

يشيد الأستاذ بتميّز النحاة الأوائل من أمثال الخليل وسيبويه، وتفطّنهم إلى التمييز الصارم في تحليلهم للغة بين الجانب الوظيفي من جهة، وهو الإعلام، والمخاطبة؛ أي تبليغ الأغراض المتبادل بين ناطق، وسامع، ومن جهة أخرى الجانب اللفظي الصوري؛ أي ما يخص اللفظ في ذاته، وهيكله، وصيغه بقطع النظر عما يؤديه من وظيفته في الخطاب.[4]أشار الأستاذ إلى انفراد الخليل

---

[1] -« المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة»، محمد صاري.

[2] -بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص222،223.

[3] -الكتاب 23/1.

[4] -الخطاب: كلمة خطاب عرفت عدة استعمالات في اللسانيات وكلها لم تكن واضحة التعريف من خلال مختلف الاصطلاحات، طورت من طرف هاريس (1952م) وصف الخطاب بتتابع جمل أين يمكن أن تطبق

وسيبويه بهذه الميزة التي اندثرت بعدهم، بعد دخول المنطق الأرسطي عند النحاة المتأخرين.

أولا: الكلام كخطاب؛ أي كحدث إعلامي

فإن الكلام المستغنى (الجملة المفيدة) هو أقل ما يكون عليه الخطاب، ويمكن أن تحلل إلى عناصر لكل واحد منها وظيفة دلالية، وإفادية، وهذه العناصر– في الحقيقة– عنصران المسند، والمسند إليه، قال سيبويه[1]: "هما ما لا يستغنى واحد منهما عن الآخر"[2].وسيبويه لايكتفي بتعريف هذه الأشياء إذ سيعتمد عليها لتفسير الكثير من الظواهر اللغوية، وهي قوانين يعتمدها في تفسير هذا التحليل للخطاب الذي تحصل أحوال الخطاب فيه مقترنا بأحوال المخاطب، فالمتكلم قد يمتنع عن مواصلة كلامه إلى ما دون الحد البنائي المقرر للجملة أو الكلام، وذلك عندما يشعر بأن مراده قد أصبح واضحا عند المخاطب وهو ما يعرف بحسن السكوت عند سيبويه، فالكلام عبارة عن عملية خطابية(إبلاغية) قبل أن تكون وحدات متشكلة وفق نمط بنائي صارم[3].

يقول حسن عبد الغني جواد: « وفي الحق فإن سيبويه قد ابتنى لنفسه طريقا بدأه أستاذه الخليل–رحمه الله– في إطار نظرة تداولية للكلام الذي كثيرا ما يشتمل على مظاهر واضحة لخرق النمط البنائي المقرر للجملة».[4]

ثانيا: الكلام كلفظ دال له بنية

إن الكلام المستغنى له عند سيبويه، والنحاة الأولين صيغة لفظية خاصة، وليست هي الصيغة الخطابية المتكونة من مسند ومسند إليه، وإلا فلم احتاج

= الطريقة التوزيعية، فتحليل الخطاب بالنسبة لهاريس يرتكز على دراسة الوحدات المباشرة للجملة، وكذلك على أعمال بنفنيست يرى وصف الجملة ليس ضروري في التحليل اللساني، لكن كوحدة خطاب بمعنى كوسيلة للاتصال، هذه الوظيفة تسمح لها باحتلال مقام خاص، إن الجملة تحتوى على علامات بدون أن تكون في حد ذاتها علامة. *Dictionnaire des sciences du langage*, Franck NEVEU, Armand Colin, p 106.

[1] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص292–294.

[2] – الكتاب، 23/1.

[3]– مفهوم الجملة في كتاب سيبويه، ص190.

[4]– المرجع نفسه، ص189.

أولئك العلماء إلى تسمية أخرى مثل المبتدأ، أو المبني عليه ؟ ولماذا احتاجوا إلى تصور عنصر لفظي هام، وهو العامل، وما يتعلق به من معمول ؟

ووضح الأستاذ أن صيغة اللفظ الذي يحمل المعنى، والفائدة، لايطابق بالضرورة صيغة الخطاب من مسند ومسند إليه، فقد بيّن ذلك النحاة العرب باللجوء إلى منهج علمي، هو ما يسمونه بحمل الشيء على الشيء، بغية اكتشاف الجامع الذي يجمعهما، فهم ينطلقون من جملة بسيطة تتكون من عنصرين (زيد منطلق)، ويحملون عليها جملة أخرى فيها زيادة فتتحول النواة بهذه الزوائد، فالفراغ يسمونه بالابتداء والذي يقابل هذه الزوائد.ووقف على ملاحظة هامة، وهي أن عنصرين اثنين لا تكاد تخلو منهما البنية اللفظية للجملة، وهما العامل، والمعمول الأول، حيث يقول سيبويه :(عبد الله ماكث) فعبد الله يرتفع بالابتداء، كما ارتفع بالفعل، حين قلت (كم رجلا ضرب عبد الله)[1]، ويقول أيضا:فأما ضربت وقتلت و نحوهما، فإن الأسماء بعدها بمنزلة المبني على المبتدأ[2].فاتضح بهذا الكلام أن الفعل كعامل يقع موقع الابتداء، وأن المفعول به يقع موقع المبني على المبتدأ و الخبر[3].

فبرزت فكرة العمل محورا مهما في إدراك أبعاد مفهوم الجملة عند سيبويه، فالعمل عنده الفكرة الرابطة بين مكونات الجملة، التي تجعل من الجملة نسيجا واحدا متلاحما(أي كتلة) تتمايز عن الجملة أو الجمل التي تجاورها[4].

أما مسعود صحراوي فقد وجّه نقدا لبعض الباحثين المعاصرين، وفنّد قولهم بأن النحاة العرب الأوائل فصلوا فصلا صارما بين الشكل البنوي للجملة، وبين مقامات، و أحوال استعمالات الجملة كخطاب تواصلي، وخصّ بالذكر عبد الرحمن الحاج صالح. ولكنه مع ذلك رجع بالقول إلى أن من مظاهر العبقرية عند بعضهم أنهم لم يفهموا من اللغة أنها "لفظ معين" يؤديه " متكلم معين" في "

---

[1] – الكتاب، 160/2.

[2] – المرجع نفسه، 387/2.

[3] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص295–297.

[4] – مفهوم الجملة في كتاب سيبويه، ص155.

مقام معين" لأداء " غرض تواصلي إبلاغي معين"، ولذلك جعلوا من أهداف الدراسة النحوية إفادة المخاطب معنى الخطاب، إيصال رسالة إبلاغية إليه.[1]

فقد عرّف السكاكي النحو بقوله: «اعلم أن علم النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية»[2].

لكن أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح يرى أن النحاة الأوائل قد أجادوا فعلا التمييز بين دلالة اللفظ، ودلالة المعنى، بينما هناك من النحاة من وقع في التخليط بينهما–ويقصد المتأخرين منهم– ومن نتائج هذا التخليط عدم القدرة على إعطاء تعريف محدد للاسم فقد تجاوز عدد التعريفات عشر تحديدات[3].

حيث نقل لنا ابن الأنباري عن الاسم:« وقد ذكر فيه النحويون حدودا كثيرة، تنيف عن سبعين حدا» .[4]

وأيضا قال ابن فارس: «هذه مقالات القوم في حد الاسم يعرضها ما ذكرته، وما اعلم شيئا مما ذكرته سلم من معارضة».[5]

وأضاف الأستاذ أن تحديد الاسم ليمنع من هذا التخليط لابد من مراعاة ما يلي:

أولا: تحديد نوع الاسم، هل هو اسم مطلق، أم اسم مضارع للفعل، والحرف، وهل هو متمكن تجري عليه حركات الإعراب، أو هو مستحق لها (أي متمكن أمكن، أو متمكن غير أمكن).

---

[1] – التداولية عند االعلماء العرب(دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي)، مسعود صحراوي، دار الطليعة بيروت، ط1، 2005 م، ص174.

[2] –مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، دار الكتب العلمية، ط1،2000 م، ص125.

[3] –بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1،ص293.

[4]– أسرار العربية، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق وتعليق بركات يوسف هبود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط1،1999 م، ص36.

[5]– الصاحبي، ابن فارس، ص49.

ثانيا: تحديد الجانب الذي يُحدّد فيه، هل يُحدّد في الجانب الوظيفي الدلالي الخاص بالإفادة، أم يحدد في الجانب اللفظي الصوري الخاص بالبنية، والهيكل.[1]

والخلاصة التي نخرج بها من خلال حديث الأستاذ الحاج صالح عن تمييز النحاة الأوائل بين الكلام كبنية، وبين الكلام كخطاب، هو اكتشافه أن هناك فرقا بين الأوضاع اللغوية الإفرادية والتركيبية (الصرفية والنحوية)، وبين ظواهر الاستعمال لهذه الأوضاع عند النحاة الأوائل الفطاحل، وبالتالي فإن تفسير بنية اللفظ باللجوء إلى اعتبارات تخص الإفادة، أو العكس تفسير ظواهر الإفادة، والتبليغ بالاعتماد على اعتبارات تخص اللفظ هو غلط فادح، وسبب لأوهام كثيرة، لأن اللفظ في الوضع اللغوي يدل على معناه الموضوع له، وعلى أكثر من معنى؛ (أي أنه متعدد، ومتغير، ومحتمل خارج السياق).

أما في الخطاب الواحد الخاص فإن المتكلم لا يريد باستعماله إلا معنى واحدا.[2]

[1] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص292، 293.

[2] –« المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة»، محمد صاري.

المطلب الثاني: التحليل النحوي العلمي عند الخليل وأتباعه:

لقد استخدم الباحثون في اللغة في اللسانيات الحديثة عدة مناهج لتحليل اللغة، ودراستها، وظهر التحليل البنوي الذي يعد فرعا عن المنهج الوصفي، واهتمامه الرئيس ينصب على توزيع التصريفات (مثل المورفيمات) في اللغة.[1]

أما أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح فآثر أن يكون التحليل النحوي معتمدا على ما جاء عند الخليل وأتباعه من مفاهيم ووزعها كما يلي :

1- المستوى الأدنى من اللغة والتحليل العمودي، وهو خاص بالعرب: وهو ما وجد في كتاب العين الذي بني على فكرة استفراغ جميع التراكيب التي تحتملها الحروف الصوامت العربية غير المزيد فيها ثنائية وثلاثية[2].

وبذلك كان الخليل أول من أقام أسس الجبر التركيبي، وأقام لأول مرة أساليب الحصول على عدد التراكيب بالنسبة للثلاثي، والرباعي، والخماسي، وذلك كما يلي، وبطريقة رياضية فصلها لنا الأستاذ (فكرة العاملي).

$$2 = 2 \times 1 = !\ 2$$

$$6 = 3 \times 2 \times 1 = !\ 3$$

$$24 = 4 \times 3 \times 2 \times 1 = !\ 4$$

$$120 = 5 \times 4 \times 3 \times 2 \times 1 = !\ 5$$

فتعطينا عدد الكلمات التي منها المستعمل ومنها المهمل[3].

2 مستوى الكلمة و مثالها و المثال مفهوم خاص بالعرب

المثال النحوي تركيب مصنوع يصنعه النحاة تطبيقا لقاعدة نحوية و مثالا عليها.[4]

ذكر لنا الأستاذ مستوى أعمق من السابق و هو مستوى التركيب

---

[1] -معرفة اللغة، جورج يول، ترجمة محمود فراج عبد الحافظ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2000 م، ص 105.

[2] – يراجع كتاب العين1/ 65، 66.

[3] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص47.

[4] – رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، ص 144.

وهو بين المادة الأصلية للكلمة[1] وبين وزنها، أو بنائها ، أو مثالها، و عبر عنه رياضيا بالجداء الديكارتي.

فهذا التركيب الذي وجده في مستويين، مستوى المادة الأصلية، و أيضا الوزن فاعتبرها عملية تجريدية ووجد أن التحليل عمودي، و لا يخضع لتسلسل الكلام المنطوق كما هو الحال في اللسانيات البنوية الغربية الحديثة.

و أشار الأستاذ إلى أن مفهوم الجذر قد استعاره الغربيون من اللسانيات الهندية القديمة، وربما كان ذلك من العربية.

أما مفهوم مثال الكلمة، ووزنها وبنائها فإنه لا مثيل له في اللسانيات الحديثة؛ إذ هو مفهوم عربي أصيل، و لا يوجد ما يماثله في اللسانيات الحديثة.

وقد مثل الأستاذ لتركيب المادة الأصلية للكلمة ووزنها، وبنائها بالجداء الديكارتي التالي:

ف / ع	فتحة	ضمة	كسرة	سكون ∅
فتحة	فَعَل	فَعُل	فَعِل	فَعْل
ضمة	فُعَل	فُعُل	فُعِل	فُعْل
كسرة	فِعَل	فِعُل	فِعِل	فِعْل

فالتحليل الغربي يتتبّع تسلسل اللفظ بأن يكتشف القطع الصوتية بتقسيمها على جذور، و ما يزاد عليها من سوابق و لواحق.ورأى الأستاذ أن مثل هذا التحليل عاجز أن يطبق هو وحده على العربية، ففي جمع التكسير كلمة(كتُب) جمع لـــ (كتاب) و لا يمكن أن تحلل تحليلا أفقيا. [2]

1 – تسمى الكلمة في اللسانيات الحديثة عند الفرنسيين أمثال مارتني (المونيم) وعند اللغويين الأمريكيين (المورفيم)، مبادئ في اللسانيات، ص 85 .

2 – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص48، 49.

3 – استنباط البنى أو المثل بالقياس

تحدث الأستاذ عن القياس الذي عرفه الأصوليون، ومنهم ابن الأنباري بأنه:«حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه»[1].

فبالقياس استطاع النحاة حمل كل ما ينتمي إلى جنس أو فئة معينة من العناصر اللغوية بعضها على بعض، حتى يتحقق التكافؤ في البنية .

و ما زال الأستاذ يظهر عيوب، ونقائص البنوية انطلاقا من مفاهيم عربية أصيلة، فهو يقارن هذا القياس العربي بما هو موجود في البنوية، والتي تكتفي باستبدال قطعة صوتية لا يُعرف هل هي وحدة دالة (مورفيم) بقطع أخرى سبق أن عُرفت ماهيتها، فإذا استقام الكلام حكموا عليها بأنها تنتمي إلى جنس كذا. فهذا تجريد بسيط لأنه يكون الاكتفاء فيه باكتشاف الانتماء بالجنس، والفصل، ولا يُعرف فيه الانتماء بتكافؤ البناء، فالقياس هو تطبيق مجموعة على أخرى بالنظير.[2]

4– مفهوم اللفظة كوحدة قابلة للامتداد وهو خاص بالعرب أيضا

قدم الأستاذ شرحا للفظة بأنها أعلى مستوى من الكلمة، وليست هي بالجملة المفيدة كما اعتقد اللسانيون الغربيون، والمتأخرون من النحاة العرب، ومن تبعهم من النحاة المحدثين.

فالمكونات اللفظية للجملة لا تحتوي بالضرورة على كلم مفردة، فاللفظة قد تكون كلمة مفردة (اسم مثلا)، أو كلمة مفردة مضافة إلى ما يدخل عليها من زوائد فأداة التعريف، وحرف الجر من اليمين، والإعراب، والتنوين، والمضاف إليه، والصفة من اليسار.

وهي وحدات متكافئة في مستوى الجملة، ويكون هذا مع الاسم، أو الفعل(مع اختلاف في طبيعة الزوائد بين الاسم، والفعل طبعا).

وهذا المصطلح(اللفظة) أخذه الأستاذ من الرضي، وأكّد جهل اللسانيات الغربية الحديثة له، فهي لا تعرف إلا الوحدات المقطّعة الصوتية التي لها بداية، ونهاية

---

[1] – الإغراب في جدل الإعراب، ص45، نقلا عن الاقتراح في علم أصول النحو، ص203.

[2] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص48.

ليس غير، وذلك مثل الكلم المفردة، ولم تعرف الوحدات القابلة للامتداد، أو التقلص حسبما يتصوره الخليل، وسيبويه.[1]

[1] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص50.

المبحث الثاني

حوسبة التراث النحوي العربي

المطلب الأول: اللسانيات الحاسوبية و التعريف بها

مما لا شكّ فيه أن معالجة اللغة العربية كلغة من اللغات الطبيعية تدخل في علم مخصوص وليد التطورات التكنولوجية المتقدّمة، ألا وهي اللسانيات الحاسوبية، مجالها البحثي دقيق، وجديد، يعرض لآخر النظريات، والتطبيقات الحاسوبية المجربة على جميع اللغات الطبيعية، فهي إذن ميدان أقرب إلى العلوم الصلبة منه إلى العلوم الإنسانية، فهذا ما يطلق عليه اسم العلوم الإنسانية الصلبة مقابل العلوم الإنسانية المرنة؛ حيث يلتقي فيه الجانب النظري اللساني بكل خلفياته المعرفية، والمنهجية، والجانب التقني المعلوماتي بكل تطوراته ليصوغ ما اصطلح عليه بالهندسة اللسانية، أو تكنولوجيا اللسان.[1]

وقد عرّف أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح باللسانيات الحاسوبية، وتاريخها عند الغربيين، والتي كانت بدايتها في الخمسينيات من القرن العشرين، وعقدت في ذلك مؤتمرات في سنة 1956 م، ثم سنة 1958 م، ثم بدأت في التطور شيئا فشيئا، وأشار إلى أن أقدم الاختصاصيين في الحاسوبيات، والذين شعروا بأهمية التزويج الفعلي بين علوم الحاسوب، وعلوم اللسان هو الباحث الأمريكي (هايس)، وهو من زملاء تشومسكي[2].

لذلك فإن جهدا كهذا يتطلب التعاون الكافي بين خبير البرمجة الإحصائية، واللغوي، وذلك ليكون في وسع اللغوي أن يعرف إمكانات البرمجة، وأن يقف على الأبعاد التي يمكن أن تختصر في سبيل إنجاز أسرع، وأدّق، وأشمل.[3]

و صعوبة العمل في مجال اللسانيات الحاسوبية قد اعترف بها الأستاذ لأنه مجال متعدّد الاختصاصات، ومازالت الأجواء غير مهيئة للعمل الجماعي، فمن النادر جدا أن نجد شخصا واحدا يحمل عدة تخصصات.

---

[1] – «اللسانيات الحاسوبية»، عز الدين غازي، منتدى علم النفس المعرفي.www.psy- conyntive.net (05 /04 /2009م).

[2] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص233.

[3] –تطبيقات في المناهج اللغوية، ص297.

ولحل هذه الإشكالية يطالب بأن يكون هنالك حوار بين الفريقين اللسانيين، والبرمجيين، ومن جهة أخرى اقترح الأستاذ أن يكون هناك تخصص في الدراسات العليا ويتلقى الفريق تكوينا مكثفا في اللسانيات والرياضيات، وكل ما يخصّ الحاسوب، والبرمجة.[1]

وربما كان من أهم عوامل نجاح هذا المشروع أن يشجع على الإقبال عليه من قبل طلبة الدراسات العليا، ينالون على إنجاز بعض جوانبه درجاتهم العلمية، ويحسن أن يحدث تنسيق بين أساتذة التخصص – في بعض الجامعات العربية– حتى يتوزع الجهد، وتعمّ الفائدة.[2]

وأستاذنا من الرواد الذين خاضوا التجربة في المخبر الذي يشرف عليه في الجزائر العاصمة ، ويحمد له أن كوّن فريق بحث معه من طلبة الدراسات العليا في هذا المجال.[3]

[1] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص231، 232.

[2] – تطبيقات في المناهج اللغوية، ص297.

[3] – يراجع بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص239، 240.

المطلب الثاني: النظريات اللغوية كأساس للعلاج الآلي للغات:

من المعروف أن المعالجة الآلية للغة تقتضي صياغة هذه اللغة صياغة منطقية رياضية، حتى تستجيب لاستعمالها آليا.

«إن التحليل المنطقي الرياضي الحاسوبي للأنظمة اللغوية يستوجب أن تكون الصياغة واضحة غير ضمنية، محددة المبادئ لا يشوبها التعسف أو التعقيد»[1].

وظهرت بالفعل نظريات لغوية كان لها الدور الفعال في هذا العمل، وهي النظريات اللغوية الغربية خاصة.

أ-النظريات اللغوية الغربية والعلاج الآلي للغات:

كما أسلفنا الذكر فإنه قد ظهرت مجموعة من النظريات اللغوية الغربية، والتي استطاع أصحابها صياغتها صياغة رياضية، لأنه لا سبيل إلى استغلالها آليا، إن لم تكن رياضية.

وقد ظهرت بحوث، ونظريات رائدة في هذا المجال، ذكر الأستاذ أشهرها، وهو نمط التحليل التسلسلي الذي وضعه (هايس) ، ووسّعه، واستغلّه بعد ذلك عدد من المهندسين، وناقشوه، ومنهم تشومسكي كمثال لعديد من اللسانيين التوليديين، وكانت هذه النظريات كلها قد اهتمت بالتحليل النحوي.

غير أنه ظهر باحث أمريكي يدعى (شانك) يعتقد أن الحل الناجح لمشاكل العلاج الآلي يكمن في استكشاف معاني النص، سماه (التحليل المفهومي)، واعتبر التحليل النحوي إضاعة للوقت[2].

فمما لا يدع مجالا للشك، أن المعالجين التركيبي والصرفي لم يحققا المبتغى المرجو من وراء نماذجهما المعالجة الآلية للغات الطبيعية، كما لم يعودا كافيين لفك العديد من المشاكل التي تعترض الفهم الآلي للكلام، فمن الضروري

---

[1] – «االعامل بين النظرية الخليلية الحديثة و الربط العاملي لنوام تشومسكي»، شفيقة العلوي، annales-uni-masta.dz (2009/03/07م).

[2] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص233.

استدعاء الدلالة كمستوى لساني معقد لفك لغز اللغة المشتركة القائمة على المعنى في التأثير والتلقي والتحاور[1].

ب النحو العربي الخليلي كمصدر لبناء نمط لغوي جديد :

في ظل الإعجاب، والانبهار بالنظريات اللغوية الغربية، وما وصلت إليه من دقة متناهية في الصياغة مكّنتها أن تحمل خصوصية رياضية منطقية تؤهلّها بأن تخضع للعلاج الآلي، فإن الأستاذ رغم عدم إنكاره لهذا الإنجاز العلمي الموفق، إلا أنه سجّل أيضا تذبذبا في هذه النظريات اللغوية الغربية المستغلة في هذا المجال[2].

فقد اقترح نموذجا آخر تكون انطلاقته من عمق أصالتنا العربية، فالنحو العربي، ورجاله – خص بالذكر الخليل – قد جاؤوا بأفكار علمية عظيمة، وكان الخليل رياضيا، وهذا ما بنى عليه كتابه المشهور العين.

وأيضا القياس الذي اتبّعه الخليل وأصحابه، كان مفهوما رياضيا، ثم أشار إلى أن المدرسة الخليلية الحديثة تبنّت ما جاءت به المدرسة الخليلية القديمة من أفكار علمية، ورياضية، وعرّف لنا الأستاذ مدرسته بأنها حلقة من الباحثين العرب في عصرنا، والذين أخذوا على عاتقهم توضيح هذه الأفكار، ومواصلة ما بدأه هؤلاء القدماء، والذين عاشوا في القرون الأربعة الأولى، إضافة إلى أتباعهم من أمثال السهيلي، والرضي، وابن فارس، وابن جني[3].

فالأستاذ هنا كواحد من فريق بحث عصري، والذين استغلّوا النظرية النحوية العربية القديمة العلمية، بما تميّزت به من أفكار رياضية، في محاولة لاكتشافها من جديد، وتطويرها، ومن ثم استغلالها الاستغلال الأمثل في مجال

---

[1] – «المقاربة الحاسوبية للمعنى»، عز الدين غازي، منتدى الحوار المتمدن،www.ahewar.org (2009/08/21م).

[2] – يراجع «أنماط الصياغة اللغوية الحاسوبية والنظرية الخليلية الحديثة»، عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية الجزائر، ع6، ديسمبر 2007 م، ص16–21.

[3]– بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1،ص240–241.

الحاسوبيات، وخير دليل على ذلك ما وصل إليه أستاذنا من نسج لأفكار علمية رياضية في نحونا العربي، وهو ما سنراه فيما يلي:

المطلب الثالث: منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات:

حيث تعرض الأستاذ إلى دراسة بعض المفاهيم العربية التي خلّفها الخليل، وسيبويه، ومن تبعهم من النحاة، مع ربطها بما جاء به المنطق الرياضي، وذلك بغية التأكيد على علميتها، ودقتها من جهة، وأيضا الكشف عن الفرق المنهجي بين ما اتبعه العرب القدماء، وما اتبعه اللسانيون الغربيون في تحليلهم اللغوي النحوي، وإثبات أن النحو العربي الأصيل قد بني على التحليل المنطقي الرياضي، والعلمي، مما يحقق له صلاحية استغلاله في هذا المجال الحديث، وهو العلاج الحاسوبي للغات، وإن كنا قد عرضنا لبعض الأفكار فيما يخص هذه المفاهيم العربية في فقرات سابقة، ولكن الأستاذ تعمّد تكرارها لأنها على درجة من التعقيد، وهي ليست كلها يسيرة الفهم، نظرا لجدتها في الطرح في مجال عصري كهذا على الأقل.

فتحدّث عن منطق اللغة، ومنطق العلم الذي موضوعه اللغة، وفرق بينهما، فعرف الأول بالانتظام الذي ينتظم عليه عناصرها على مراتب، فهو البنية التي بنيت عليها اللغة، من حيث هي ظاهرة من الظواهر الاجتماعية من جهة، وأيضا مجاري هذه البنية (فلكل لغة بنية خاصة تميّزها عن غيرها)، والوسائل العقلية التي يستعملها الباحث في اللغة كغيره من الباحثين الاستكشافيين، لا نجدها في المفهوم الأول، فدراسة منطق اللغة – في الحقيقة– غاية علوم اللسان بجميع فروعها (النحو العلمي، والصوتيات، ودلالة الألفاظ، والبلاغة...الخ).

أما دراسة منطق هذه العلوم فهو نظرية المعرفة العلمية الخاصة بهذه العلوم (ابستمولجيتها).

وبيّن العلاقة بين المنطقين، فموضوع البحث مرتبط بما سلّطه عليه الباحث من أدوات، ووسائل للبحث، واستخلص الأستاذ أنه قد تكون النظرية اللغوية التي يبني عليها المعالج برامجه الحاسوبية قاصرة لقصور الوسائل العقلية التي اخرجت بها،

وانتقد في ذلك الباحثين الذين اعتمدوا المنطق الأرسطي، أو نحو النحاة العرب المتأخرين، أو ما جاءت به اللسانيات البنوية الغربية، ورأى ضرورة أن يتفطّن الباحث اللغوي المعالج للغة على الحاسوب إلى ضرورة اللجوء إلى نظرية علمية في اللغة تستطيع أن تستجيب لما يبتغيه من الصياغة المنطقية الرياضية، فهذا ما يجب على اللغوي أن يصل له ليحقق بتعاونه مع الحاسوبي إن كان غير لغوي، أو كان هو غير حاسوبي للوصول إلى المعالجة الآلية للغة.

ولم يخف الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح قوة اعتقاده في تجسيد هذه النظرية في النحو العربي القديم، ثم قدم لنا تفصيلا لهذا المنطق.

منطق علم اللسان العربي:

وتطرق فيها إلى المفاهيم التالية:

1-مفهوم الباب ومفهوم المثال:

شرح الأستاذ كلمة الباب، ومعناها عند سيبويه الذي أكثر منها فوجد أنه يطلقها على كل مستوى من مستويات اللغة بالمجموعة المرتبة بدءًا بالحروف الأصلية للكلمة بتقاليب مختلفة، وكذلك أبنية الكلمة؛ أي أوزانها، وأيضا يسمي سيبويه أنواع التراكيب أبوابا مثل قوله: في باب "حسبك"وباب " لقيا وحمدا"

ورأى الأستاذ في هذه المجموعة التي تكون بابا بأنها مجموعة بالمعنى المنطقي الرياضي لا مجرد جنس بالمعنى الأرسطي.

وقد يشبه الباب الجنس في أنه صنف له صفة مميزة إلا أن القدر المشترك بين أفراد الباب الواحد ليس مجرد صفة، بل ببنية تحصل، وتكتشف في نفس الوقت بحمل كل فرد على الآخرين لتتراءى فيها هذه البنية.

مما جعل من هذه العملية عملية رياضية، وقد سماها القدماء حمل الشيء على الشيء، أو إجراءه عليه، وبالتعبير الرياضي الحديث تطبيق مجموعة على مجموعة أخرى تؤدي إلى إظهار بنية تشترك فيها جميع عناصرها.

ففي فئة اسم المكان الثلاثي (مكتب، ملعب، مجمع) مثاله مفعل، فالفاء تمثل أي حرف صامت من الأبجدية العربية، والعين كذلك، فهي متغيّرات، أما الثوابت فهي الحركات، والسكنات، والزوائد.

فالمثال هو مجموع الرموز المرتبة التي تمثل بنية الباب، وغايته علمية، وهي الكشف عن صيغتها المشتركة لا صفتها.

فالمثال حد إجرائي تتحدد به بقية العناصر اللغوية، فهو الذي تبنى عليه المفردة، أو الكلام وشبهها الأستاذ بحدود الرياضيات التي تتحدد فيها الأعداد، والأشكال الهندسية برسم يرسم كيفية توليدها.

وبالنسبة لبناء الكلمة فإنه يحدد الانطلاقة فيه من الحروف الأصول كمعطيات، والمثال الذي سيبنى عليه كظابط للعمليات المولدة، والتي تتمثل لكل متغير بثابت، وهو ما يسميه بتفريع الفروع على الأصول.

وما يؤكد به الأستاذ كون الباب مجموعة بمعناها الرياضي هو وجود باب (فِعُل)، والذي لم يأت أي لفظ على مثاله، فهو مجموعة خالية، وأيضا باب شنئي، فإنه لم يأت إلا بلفظ واحد؛ أي مجموعة ذات عنصر واحد.

وردّ الأبواب كلها إلى فكرة رياضية، وما يسميها ابن جني (قسمة التركيب)، وهي عبارة عن استفراغ كل ما تحتمله العناصر الأصلية من التراكيب، فباب فِعُل هو أحد المثل التي تنتج عن الجداء الديكارتي الذي مثله كما يلي:

{ ف × فتحة، ضمة، كسرة} × { ع × فتحة، ضمة، كسرة، سكون}

فحاصله هو 12 مثالا، ومنها فِعُل.

وأكد أن مفهوم الوزن هو مفهوم يخص النحو العربي فقط، وربما عرفه اللسانيون الغربيون المحدثون عن طريق ما كتبه بعض المستشرقين.

2 – مفهوما الأصل والفرع:

استدل الأستاذ على تميز النحو العربي عما عرفته اللسانيات الغربية من مفاهيم، بمفهوم الأصل، والفرع، والذي كثر استعماله عند النحاة العرب، فقد جاء عند سيبويه[1] (لأن الأسماء كلها أصلها التذكير)[2] .

وكذلك (المفرد أصل للمثنى، والجمع)[3].

---

[1] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ج1 ، ص321.

[2] الكتاب، 22/1.

[3] –المرجع نفسه.

فالعناصر اللغوية مراتب؛ أي أن كل كيان لغوي إما أصل يبنى عليه غيره، أو فرع يبنى على أصل، وما يسمى بالاشتقاق، فهو تفريع خاص بالكلم، والتصريف هو العمليات التحويلية التي تجري على اللفظ (زيادة، حذف، قلب، تقديم...الخ). أما التراكيب فأقلها عناصرا تعد أصولا بما هو أكثر منها.

ونفى الأستاذ أن يكون هذا المفهوم –مفهوم التفريع–معمّم في اللسانيات الغربية، واستثنى من ذلك نوام تشومسكي، وربط هذا بالمنطق الرياضي[1] .

لقد هيمنت فكرة الأصل، والفرع على مجمل التفكير اللغوي العربي منذ القديم، وحتى العصر الحديث ففي كل جهة من جهات الدراسة اللغوية حالة أولى هي الأصل ثم يعرض لها ما يغيّر هذا الأصل فيكون فرعا أو طائفة فروع.[2]

3 – مفهوم القياس في النحو العربي:

إن القياس أصل من أصول النحو العربي، وقد اعتمد عليه النحاة اعتمادا كبيرا، وهو موجود في كل العلوم الإسلامية.

وقد ربط الأستاذ بين مفهومي القياس، والباب في النحو العربي، بأن جميع عناصر الباب متفقة في البناء، وهذا التوافق قال عنه أنه يسميه النحاة قياسا.

وأضاف تعريفا آخر للقياس، ليس على شاكلة أصحاب الأصول فحسب، بل بما يربطه كمفهوم بعلم الرياضيات، فقال: هو تلك العملية المنطقية الرياضية، التي سميناها تفريعا من الأصل على مثال سابق.

من ثلاث نواح، كمصدر، وكاسم، ومن حيث المنطق الرياضي.

كمصدر لفعل قاس: وهو تلك العملية المنطقية الرياضية التي سماها تفريعا من الأصل على مثال سابق.

كاسم: هذا التوافق في البناء نفسه.

من حيث المنطق الرياضي: هو تكافؤ العناصر في البنية، وهو نتيجة لعملية تطبيق مجموعة على مجموعة بشرط أن يكون التطبيق من نوع التقابل النظيري لا غير.

---

[1] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص321.

[2] – مفهوم الجملة عند سيبويه، حسن عبد الغني جواد الأسدي، ص223.

وتوصل إلى وجود تكافؤ في القياس، وهو ما يسميه الرياضيون الغربيون بمصطلح (الايزومورفيزم)[1].

ومثّل لهذا التكافؤ بين بناء التكسير للرباعي، وبين بناء التصغير له، وما يميزه من تجريد يفتقده القياس الأرسطي الذي هو قياس شمولي.[2]

منطق اللسان في ذاته أي في نظامه ومجاريه:

بعدها كشف الأستاذ عن تلك المفاهيم التي أخرج بها النحاة نحوهم علميا رياضيا، ووضّح لنا كيف وظّف النحاة العرب هذه المفاهيم المنطقية في التحليل اللساني العربي عبر مستويات.

1 –مستوى اللفظة:

لقد سبق، وأن رأينا أن منطلق النحاة العرب الأولين في التحليل ليس من الكلمة، أو الجملة، وإنما يبدأ على مستوى اللفظة، وتمتاز هذه القطعة بامتناع الوقف على جزء منها (عدم إمكانية الفصل في ذاتها).

وعملية الزيادة تحدد المواضع التي يمكن أن تظهر فيه زائدة من الزوائد، ومن ثم تحدّد الأجناس من العناصر اللغوية التي يمكن أن تدخل على النواة، والتي كما رأيناها قد تكون أداة التعريف، حروف الجر، المضاف إليه، التنوين، الصفة، الإعراب مع اللفظة الاسمية مثلا.

وهذا يمكّن الباحث من التعرّف على مدلول كل واحدة من هذه العناصر حتى النواة منها، وأعطانا مثالا لفظة (كتاب)، حيث أنها إذا وضعت كأصل تحصلنا على حد إجرائي لاسم الجنس.

ونفس العمل مع الفعل الذي ستكشف له ثلاثة حدود إجرائية، بحسب دلالته، وأيضا حروف المعاني تتحدد بهذه الطريقة، وهي طريقة بعيدة عن التعريف الأرسطي (الحد بالجنس والفصل).

---

[1] – وهو تكافؤ البناء كما يدل عليه الأصل اليوناني لهذا المصطلح، ومدلوله في اصطلاح الرياضيات الحديثة.

[2] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص322، 323.

فكما علمنا في التحليل اللساني العربي، الانطلاق بالتفريع يكون من اللفظة ليُحدّد المستوى النحوي الذي تحته، وهو الكلم، وأيضا الذي فوقه، وهو أبنية الكلام.

2 – مستوى الكلم:

كما عرفنا فإن الكلم عنصر تتكون منها اللفظة، وقد تكون اللفظة مكوّنة من كلمة واحدة، أو أكثر.

والكلمة التي تعني المورفيم في اللسانيات الحديثة، فقد فرّق بينهما الأستاذ، واعطى مثالا كلمة(كتاب)، هي في نفس الوقت مورفيم (وحدة دالة)، وكلمة (عنصر واحد من عناصر اللفظة)، إلا أن حروف المضارعة، وإن كانت مورفيمات (وحدات دالة)، إلا أنها ليست كلما؛ أي لا يمكن أن تحذف دون أن تتلاشى الكلمة التي معها، فهي مبنية مع غيرها في كلمة واحدة.

فهناك عناصر تدخل، وتخرج على الكلمة في داخل اللفظة، وهي كلم مثلها، وعلاقتها بها هي الوصل.[1]

وتتعاقب هذه العلامات على الاسم؛ أي أن دخول وحدة منها يقتضي خروج الأخرى، فإذا دخلت أداة التعريف الاسم ذهبت علامة التنكير، أي التنوين، فهما إذن يتعاقبان مثلما يعاقب التنوين الإضافة التي تعرّف الاسم المضاف، وتخصّصه على حد تعبير سيبويه في ذلك[2] : (لأن المجرور دخل في المضاف إليه معاقب للتنوين)[3].

وعلى يسار الاسم نجد المخصصات، والاسم يخصّص بالنعت، والبدل، والمضاف إليه، وبتركيب الصلة، والموصول، واسم الإشارة.

ونفس العمل مع اللفظة الفعلية.[4]

---

[1] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص326.

[2] – مبادئ في اللسانيات، ص99.

[3] – الكتاب، 14/1.

[4] – مبادئ في اللسانيات ، ص99.

وهناك عناصر أخرى في مستوى الكلمة لا اللفظة، فهي عنصر من عناصر الكلمة، وعلاقتها مع العناصر الأخرى من الكلمة (البناء)، لا (الوصل)، ومعنى ذلك أنه جزء من أجزاء البنية الداخلية للكلمة.

ولاحظ الأستاذ أن بين الوصل، والبناء مرتبة وسطى، وذلك مثل علامات التأنيث، وضمائر الرفع المتصلة بالفعل، وعلاقتها بما تدخل عليه علاقة بين الوصل (يمكن أن تدخل تخرج)، والبناء(هو جزء من بناء الكلمة) [1].

3- مستوى أبنية الكلام، نظرية العامل العربية:

تشكل الكلمات عند تركيبها نظاما جزئيا هو النظام التركيبي، مكون من التراكيب التي تتدرج في المستوى الثالث في اللسانيات الغربية، والمستوى الخامس بالنسبة للسانيات العربية[2]، وهو مستوى أبنية الكلام، وأبنية الكلام ليست أبنية الكلم، ولا ينبغي أن نخلط بينهما لأن أبنية الكلم يقصد بها الأوزان، أو القوالب التي تفرغ فيها المفردات مثل فَعَلَ بالنسبة لكَتَبَ.أما أبنية الكلام[3] فهي القوالب التي تفرغ فيها الكلمات لتكون وحدات أكبر تسمى تراكيبا أو جملا[4].

وما يميز النحو العربي نظرية العامل، التي عرفتها اللسانيات التوليدية أيضا، وكشف الأستاذ الحاج صالح عما وقع فيه العلماء من خلط بين ما هو تركيب ينتمي إلى اللفظة (كبناء ضمير الرفع على الفعل، وكالتركيب المزجي، وتركيب علامات التأنيث مع المؤنث، وغيرها)، وليس بناءًا محضا، وبين ما هو تركيب لا ينتمي إلى اللفظة، بل هو بناء محض.

وما وقع فيه النحاة المتأخرون من التباس بأن سموا كل ما هو أكثر، أو أعلى من المورفيم تركيبا، فلا يميزون بين التركيب (البناء) الذي هو مستوى اللفظة، وما هو مستوى أعلى من اللفظة.

---

[1] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص327.

[2] – يراجع مبادئ في اللسانيات، ص 95.

[3] – قال ابن الحاجب:الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين، أو فعل، واسم، شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، تقديم وشرح إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط2، 2007 م، ج1، ص30.

[4] – مبادئ في اللسانيات، ص100.

ولقد عرفنا أن تهجّم بعض علماء العرب في زماننا كان عنيفا على نظرية العامل.

وفي هذا المستوى يشير الأستاذ أن العلماء ينطلقون من أقل ما يمكن أن يبنى من الكلام، وما هو فوق اللفظة، فلاحظوا أن ذلك يكون من الكلام المتكون من لفظتين كـــ (زيد قائم)، و(ضربت زيدا)، ثم باللجوء إلى الزيادة التي تحتملها هذه القطعة يمكن الحصول على ما يلي:

∅	زيد	قائم
إن	زيدا	قائم
كان	زيد	قائما
حسبت	زيدا	قائما
أعملت عمرا	زيدا	قائما

فنسمي العنصر الذي يؤثر في اللفظة الأصلية عاملا، وكل من تأثر به فهو معمول والعامل لا يتقدم عليه أحد المعمولين. والأصل يتضمن عاملا غير ملفوظ، وهو الابتداء.

أما العناصر الأخرى التي يمكن أن تدخل على البناء الأصلي في جميع العناصر التي يمكن أن يستغنى عنها، وعلاقتها بالعامل، والمعمولين علاقة وصل إلا أنها تتأثر لفظا، ومعنى بالعوامل.

وهي من حيث وضع اللغة، أي من حيث مدلولها الوضعي مخصصات، وذلك كالفضلات منها إلا المفعول به.

4 – ظاهرة الإطالة (أو التكرار والتثمية):

أضاف الأستاذ هذا المفهوم، ورأى أنه لا يقل خطورة عن المفاهيم السابقة عند اللغويين العرب، أو تشومسكي .

فالعامل تنوعت مواضعه فقد يكون كلمة، أو لفظة، أو تركيب، وكذلك المعمول الأول، والثاني، والمخصصات.

فهذه الظاهرة الخطيرة في اللغات البشرية جلبت انتباه الأستاذ، وهي تداخل مستوياتها.

ومن أوائل من تفطن إلى هذه الظاهرة تشومسكي، وسماها (roCusiveness)؛ أي قدرة الشيء على التكرار إلى ما لا نهاية[1].

ويسمي سيبويه هذه الظاهرة بـــ (الإطالة)، وهما إطالتان: الأولى اندراجية (اندراج الأعلى في الأسفل، تركيب في موضع لفظة، أو كلمة، أولفظة في موضع كلمة).

أما النوع الثاني: فيقع الاندراج فيه برابط، وهو في العربية (أنْ)، أو ما يقوم مقامها، و(أنّ) المفتوحة، وما المصدرية، وتسمى كلها حروف مصدرية، لأنها مع صلتها تأتي في موضع مصدر، وهناك أيضا الموصول (من)، و(ما)، و(الذي)، وأشباهه فإن جميع هذه الموصولات تكون مع صلتها – مهما طالت – اسما واحدا، كما أن جميع العناصر المندرجة يمكن أن تطول إلى ما لا نهاية، وهي في موضع اسم واحد.

إطالة تدرجية على مدرج الكلام غير اندراجية، وهي تكرار ما يحتوي عليه الموضع هو نفسه، أو عطفا.

و الإطالة غير الاندراجية فتحصل بما يلي:

1–بمجرد تكرير محتوى الموضع، فإذا كان بدون رابط يسمى تعدد، وإذا كان هناك رابط فهو عند سيبويه اشتراك.

2–يتكرر الموضع دون محتواه، أي بزيادة نفس العنصر في نفس الموضع للتوكيد، أو ما يقوم مقامه للتوضيح، وهو البدل، أو عطف النسق[2].

5 – أعلى مستويات التحليل وهو مستوى ما فوق العامل:

ومفهوم آخر تميّز به النحو العربي، وهو هذه العناصر التي تجب لها الصدارة، فهي تحتل موضع الابتداء المطلق.

وعدّ الأستاذ هذه المواضع السابقة على العامل (ع) وهما موضعان: موضع الاستفهام، وموضع الشرط، وقد رمز لهما الأستاذ بـــ(س وش)، ويكوّنان موضعا

---

[1] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص330، يراجع: *Dictionnaire de linguistique*, Larousse, Jean Dubois,1989, P 407.

[2] – المرجع نفسه، 330–332.

واحدا، ورمز له بـــ(عـــ)، ويكون لهذا العامل المطلق معمولان، ورمز لهما بـــ(مـــ1)، و(مـــ2)، ومثّل لهذه الصيغة التركيبة بما يلي:

عـــ		مـــ1		مـــ 2				
س	ش	ع	م1	م2	ع	م1	م2	
أ	ـــــ	خرج	زيد	ـــــ	ـــــ	ـــــ		
ـــــ	إنْ	خرج	زيد	ـــــ	عاقبتـــــه			
أ	إنْ	ضرب	زيد	عمرا	عاقبتـــــه			
ـــــ	إنْ	لم يخرج	زيد	ـــــ	تأخر	∅	عن موعده	

فالعلاقة القائمة بين العامل المطلق، وبين معموله هي أيضا علاقة بناء الاسم على المبتدأ، وقد سماها الخليل (تعليقا)[1].

[1] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص332، 333.

المبحث الثالث

آراؤه التعليمية واستثمار النظرية الخليلية الحديثة في تعليم النحو

المطلب الأول: صعوبة تعلّم النحو العربي

لقد عالج الأستاذ قضية مهمة في النحو العربي، وهي صعوبته على المتعلمين، وما انعكست عليه من نتائج سلبية ظهرت في المستوى المتدني لتحصيل المتعلِّمين في هذا الميدان (ميدان النحو العربي).

وهذا الوضع المزري ولد آراءًا عديدة في كيفية الخروج من هذه المشكلة من أطراف متباينة.

وقد قدّم الأستاذ آراءًا قيّمة في تعليميّة اللغة بصفة عامة، واقتطفنا منها ما يخصّ النحو العربي، وصعوبة تعلّمه.

حيث يقول الأستاذ:« مما يلاحظ من ضعف الملكة في اللغة العربية الذي يتّصف به الكثير من الأفراد، وقلّة إقبال الطلبة على أقسام اللغة العربية»[1].

وفي ظل اختلاف وجهات النظر إلى هذه المشكلة، فإن أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح قد رآها من وجهة نظر تربوية.

حيث يقول: «ونحن لا نتهم اللغة في ذاتها إنما الذي نستضعفه هو كيفية استعمال المربين لها».[2]

ويقول إبراهيم مصطفى:« رأيت عارضة واحدة لا يكاد يختص بها معهد دون معهد، ولا تمتاز بها دراسة عن دراسة، هي التبرم بالنحو، والضجر بقواعده، وضيق الصدر بتحصيله».[3]

أما علي أبو المكارم فيقول:« لعل من المسلّم به عند كثير من الباحثين، والدارسين أن النحو العربي، بقدر من الصعوبة كبير، ولقد أدرك هذه الصعاب شيوخ النحو، وأعلامه كما أحسّها تلاميذه».[4]

وقال أحمد عبد الستار الجواري:« مازال نحو العربية عند أهلها عسيرا غير يسير، وعر غير ممهد منحرفا إلى غير قصده، لا يخلو من تعقيد، ولا سلم

---

[1] –بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص159.

[2] – المرجع نفسه، ص160.

[3] – إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، دار الأفاق العربية، دط، 2003 م، المقدمة، ص ب.

[4] –أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب، ط1، 2007 م، ص7.

من انحراف، وما زال هذا النحو مثار الشكوى من المعلِّمين والمعلَّمين على سواء».[1]

وقد أرجع الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح مشكلة الضعف في العربية، ومنها النحو، إلى مشكلة تدريس هذه المادة من جهة، واستعمال الناس لها في حياتهم اليومية من جهة ثانية .[2]

ولأن المثلث الديداكتيكي يقوم على هذه الثلاثية في العملية التعليمية التعلُّمية، وهي: المعلم، والمتعلم، والمادة العلمية.

فإن تشخيص المشكلة، وإيجاد الحلول لها، يعتمد على مدى فاعلية كل عنصر من العناصر الثلاثة التي ذكرناها، مع ما يرافقها من عناصر أخرى تربوية فاعلة كالوسائل، والطرق، و تقنيات التدريس...الخ.

[1] – نحو التيسير (دراسة ونقد منهجي)، أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، دط،1984 م، ص9.

[2] –يراجع بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ج2، ص159.

المطلب الثاني: تحديد أطراف المشكلة

لقد وجدنا الأستاذ عدّ المعلّم الطرف الأكبر في المشكلة، وأيضا اختيار المادة المتعلَّمة بعد ذلك.

أ-ما يخص المشكلة من جانب المعلم :

هناك الكثير من الدارسين حمّلوا المعلّم المسؤولية الكاملة في عجز التلاميذ، وضعفهم في مادة العربية، ونحوها.

فقد ركّز ياسين أبو الهيجاء على التأكّد من صلاحية من يقوم بتدريس العربية أولا، لأنه العامل الأول في المسألة كلها، وعليه ينعقد النجاح، والإخفاق، وعلينا عقد الدورات التي تحسن أداءه في تدريسه، حتى إذا يئسنا منه حولناه إلى مهنة أخرى، ففاقد الشيء لا يعطيه.[1]

ويرى أحمد عبد الستار الجواري: أن نعدّ هذا المعلم الإعداد الجيد عند إسناد مهمة التدريس له، فيقول:« علينا إعداد الذين يقومون على تدريس النحو، وتعليمه إعدادا يشتمل على فقه، ومعرفة واعية بالنحو، وسائر علوم العربية، حتى لا يبقى النحو مادة غريبة عن الأفكار فلا ينتفع به».[2]

ويقول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح: لا يمكن لمدرس اللغة اليوم أن يجهل ما أثبته العلم في عصرنا الحاضر من حقائق و قوانين، ومن معلومات مفيدة، ومناهج ناجعة في التحليل اللغوي.[3]

فإن الذي يحتاج إلى العلم النظري هو المعلّم، والمدرّس لا التلميذ، وحاجته إليه إنما هي ناتجة عن حاجته المسيسة إلى تصور صحيح للمادة التي يدرّسها، لا تشوبه الانطباعات الذاتية، أو الأوهام الشائعة.[4]

لذلك فإن الأستاذ يرى أن الأخطاء اللغوية في الحديث الشفهي، والتحريري، ومع كثرتها في زماننا –ومنها الأخطاء النحوية– في كلام الناس،

---

[1] – مظاهر التجديد النحوي (لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة)، ياسين أبو الهيجاء، عالم الكتب، ط1، 2006 م، ص222.

[2] –نحو التيسير، ص15.

[3] – بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص182.

[4] –المرجع نفسه، ص199.

إلا أن التنبيه على اللحن قد يكون أصحابه غير موفقين في الكثير من الأحيان، فقد يخطئ المصحح نفسه –قد يكون المعلّم–في تصحيح ما يظنه خطأ، وذلك لأنه إما أن يكون يجهل ورود الصيغة التي يرفضها في كلام العرب، وإما أن يكون متعصّبا لمذهب نحوي معين، أو نقلها ممن أخطأ فيها في الأصل، إضافة إلى أخطاء يعتقد المعلم هو أو غيره منذ مئات السنين أنها أخطاء لأنها موجودة في العامية، فصار شيئا فشيئا مقتنعا بأن كل ما هو مستعمل في العامية فهو خطأ في العربية الفصحى حتى يحكم على الكثير من المفردات والتراكيب الفصيحة، وتأديتها نطقا بأنها عامية محضة.[1]

وضرب لنا الأستاذ أمثلة من بعض ما نفاه اللغويون من أن يكون عربيا، وهو مع ذلك صحيح: استأصل الله عرقاتهم. بالفتح، وهي لغة العرب[2]، وتأنيث زوج[3].

ثم انتقد المتأخرين في مبالغتهم في التخطئة، ومنهم ابن هشام الأنصاري في كتابه المغني، مثال: (قد التي يقول إنها لا تدخل إلا على فعل مثبت[4]، مع أن قد التي تدخل على المضارع غير التي تدخل على الماضي).

وأخذ الأستاذ على المحدثين ما عرف عندهم من أخطاء شائعة، وليس لها وجه من الصحة مما يجيزه من قياس، أو سماع، ويرجع الأستاذ أسبابها إلى تأثر بعض المثقفين بالفكرة القائلة بحتمية تحول اللغات، ويسمونه تطورا، وحذر الأستاذ من هذه الشبهة الخطيرة، وهي ما يعنيه اللغويون في وقتنا الحاضر من لفظة التطور، بأنها التغير من طور إلى آخر لا الترقي، والتقدم كما يعتقد بعض معاصرينا.

---

[1] – «اللغة العربية والبحث العلمي المعاصر أمام تحديات العصر»، عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية، الجزائر، ع2، ديسمبر 2005 م، ص25،26.

[2] –مجالس العلماء، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، 1999 م، ص6.

[3] – لسان العرب المحيط، ج2، ص60.

[4] –يراجع مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد الدين عبد الحميد، دار الطلائع، دط، دت، ج2، ص293.

وأضاف الأستاذ أن هذا التغير الذي يمس جوهر اللغة، وهو الوضع الذي تواضع عليه أصحابه بسبب استحالة هذه اللغة إلى لغة أخرى مثل ما حصل للاتينية عندما أصابها التحول في صميم نظامها فصارت شيئا فشيئا لغة أخرى.

ورفض أن يلحق هذا بحال العربية فتتطور(باطراد الخطأ فيها)، فتصير لغات أخرى مختلفة تماما غير هذه التي توحدنا، وتربطنا على الرغم من الاختلافات التي تتمايز بها الشعوب العربية.[1]

والأستاذ هنا يطرح استراتيجية أخرى أكثر نفعية، وإجرائية استوحاها من الواقع اللغوي العربي الأصيل، وحمّل المعلّم المسؤولية في تطبيقها، ورأى أنه ينبغي على المعلّم أن ينبه المتعلم على وجود وجهين على الأقل في تأدية الأغراض، ولا يحصر العربية الفصحى في التعبير المنقبض (المرتّل).

وانتقد الوضع الراهن للتعليم، فالمعلّم العادي لا يلقّن أبدا لتلاميذه إلا تحقيق الهمزة، وقد سمع تخفيفها من فصحاء العرب، وقرئ به القرآن، وكذلك اختلاس الحركات (ويسمى بالإخفاء أحيانا)، والإدغام فيما يجوز إدغامه، فقد أكّد الأستاذ أن المعلّم لا يعرف ذلك غالبا، فبرغم إشفاقه على ذاكرة المتعلّم بإعطائه أكثر من وجه في الأداء، إلا أنه رأى من المسؤولية أن نذكر للمتعلم أن الذي أصيب بالتخفيف أنه فصيح أيضا إذا نطق في مقام الأنس، وهذا من شأنه أن يحيي الفصيح في تعابيرنا اليومية.[2]

ب- ما يخص المادة اللغوية المختارة:

ومحور من محاور العملية التعليمية التعلُّمية هو المادة اللغوية، والتي كانت في النحو مثار شكوى من قبل كثير من النحاة المجددين دعاة تيسير هذه المادة، وتجديدها، والذين رأوا في صعوبة تعلّم النحو بأنها تعود إلى قدم هذه المادة، وتعقدّها، وعدم إيفائها باحتياجات المتعلّم، وعدم مناسبتها لقدراته، وقد اختلفت

[1]- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ،ج1، ص165.

[2] -المرجع نفسه، ص163.

الأراء في ذلك بين من يطالب بتجديدها، وآخر يطالب بتخفيفها، وإعادة صياغتها، وفريق ثالث[1] يريد الحفاظ عليها كما هي، وثار ضد محاولات التجديد.

فقد اقترح الأستاذ إسماعيل أحمد عمايرة من وجهة نظره كمدرس اقتراحا قال فيه: أرى أن يعطي الأستاذ طلابه قدرا من القواعد، وليكن ذلك من خلال كتاب متخيّر سهل، وليس مهما أن يكون قديما أو حديثا، ولعل الأولى أن يكون حديثا، لأن جمله سوف تكون أسهل معنى، وأقرب إلى واقع المتعلم من الكتاب القديم، فالقواعد واحدة في الكتاب القديم أو الحديث.[2]

لكن الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح يرى خلاف ذلك، ويفضل أن يكون الاعتماد على كتب التراث وحدها، وطالب بالرجوع إلى كتابات الفطاحل الذين عاشوا في الصدر الأول من الإسلام حتى القرن الرابع الهجري، وتفهّم ما قالوه، وأثبتوه من الحقائق العلمية، ويبيّن ما اتصفت به أقوال هؤلاء الرواد من علمية تنافس ما وصلت إليه النظريات الغربية الحديثة، وذلك أنهم عاشوا في زمان الفصاحة اللغوية العفوية، وشافهوا فصحاء العرب، وقاموا بالتحريات الميدانية الواسعة لاستنباط القوانين النحوية و الصرفية و البلاغية.

وانتقد الأستاذ كتابات الذين جاؤوا بعدهم، ومن وصفهم بالذين سببوا سبات الفكر النحوي العربي.

وأضاف إليهم النحاة المحدثين، وما عُرف عندهم من محافظتهم على تقليد هؤلاء المتأخرين، أو تقليد ما جاءت به النظريات اللغوية الغربية الحديثة[3].

رغم ما عرفته الساحة الفكرية العربية من ظهور لموجة مؤلفات نحوية عصرية، هدفت إلى إخراج النحو في شكله الجديد، تسهيلا، وتيسيرا لتعلّمه، ومن أشهر أعمال التجديد النحوي، وأقدمها في أيامنا:

---

[1] –منهم الأستاذ محمد عرفة الذي كان له رد عنيف على إبراهيم مصطفى في إحيائه للنحو، يراجع كتابه: النحو والنحاة (بين الأزهر والجامعة)، محمد عرفة، دط، دت.

[2] –تطبيقات في المناهج اللغوية، إسماعيل أحمد عمايرة، دار وائل، ط1، 2000 م، ص268.

[3] – يراجع بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص168– 170.

-كتاب إحياء النحو، للأستاذ إبراهيم مصطفى، والذي رأى فيه أن تُختزل أبواب النحو في ثلاثة أبواب كبيرة هي[1]: باب الضمة علم الإسناد، وباب الكسرة علم الإضافة، وباب الفتحة.[2]

-كتاب تجديد النحو (شوقي ضيف):«ويطلّ علينا أستاذنا الدكتور شوقي ضيف بكتابه تجديد النحو، وهو الكتاب الذي نعتبره في الآونة الأخيرة أبرز ما سلك في هذا في هذا المنهج... وقد ساق أستاذنا لكتابه، ولتجديد النحو بعامة مشروعا من أسس أربعة[3] عرضها على المجمع الموقر».[4]

-كتاب في النحو العربي (قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث)، (مهدي مخزومي): «كتابه هذا خطة ومنهج حديث لتطوير النحو، وتوجيهه وجهة أخرى غير وجهته التقليدية، استصفى فيه المؤلف خير ما أبدعته قرائح النحاة واللغويين من علماء البصرة، والكوفة، وبغداد، والأندلس، معرضا عن الآراء المتكلفة، والمذاهب المتعسفة، والتعليلات المنطقية، والفلسفية الغامضة».[5]

---

[1] – تجديد النحو ونظرة سواء، أمين عبد الله سالم ، مطبعة الأمانة، ط ، 1986 م، ص9، 10.

[2] – يراجع إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، دار الأفاق العربية، دط، 2003 م، ص53-99.

[3] – يراجع تجديد النحو، شوقي ضيف، دار المعارف، ط3، دت.

[4] – تجديد النحو ونظرة سواء، ص10، 11.

[5] –في النحو العربي (قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث)، مهدي المخزومي ،دار الرائد العربي، ط2 ،1986 م، ص3،4.

المطلب الثالث: استثمار النظرية الخليلية الحديثة في ميدان تعليم اللغات

فتعليمية اللغات من الميادين التي حاول فريق بحث من الجزائريين استثمار النظرية الخليلية الحديثة فيها قصد الوصول إلى البحث الميداني العلمي التكنولوجي للنحو العربي، وجاءت في المبادئ التالية:

1 – التمييز بين ملكتين:

انطلق الأستاذ من الفكرة التي مفادها أن اللغة لا تكتسب الملكة فيها إلا بالتمييز بين ملكتي الوضع والاستعمال، فالملكة اللغوية على هذا هي ملكتان: القدرة على التعبير السليم، والقدرة على تبليغ كل الأغراض الممكنة في أحوال خطابية معينة، ولكل منها قوانين تختص بها.

2 – اكتساب ملكة السلامة اللغوية:

ويعني بها التحكم في القواعد والمعجم ويبنى على إحكام التصرف في مثل اللغة، والذي يكون بإكساب القدرة على الانتقال من الأصل إلى الفروع، والعكس.

ومثاله (اللفظة)، فهي عبارة عن أصل تتفرع عليه كل الفروع التي تقتضيها اللفظة الاسمية أو الفعلية، وإحكام التصرف فيها معناه تطبيق القواعد بعد أن يتم اكتسابها، والذي يتم في وقت قصير بالنسبة للدرس النحوي الذي ينطلق من القاعدة وتطبيقها، أو العكس.

3 – اكتساب القدرة على التبليغ:

والتمكن منه يعني التصرف في البنى والمثل بما يقتضيه المقام (حال الخطاب).وقد ظهرت محاولة تطبيق هذه النظرية في الجزائر في وضع أول طريقة للجامعيين الذين لا يتقنون اللغة العربية ، وقد اقترح الأستاذ برنامجا تكوينيا للمعلمين والأساتذة –في هذا الميدان– على وزارة التربية الوطنية[1].

لقد كشف لنا هذا الفصل عن المنهج الحداثي التجديدي في فكر الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح النحوي، والذي نعدّه من الذين سايروا الحداثة في

[1] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص54،55.

النحو العربي وسيّروها بما أبدعه في هذا المجال، مما يجعلنا نصفه من رواد التجديد في النحو العربي، و قد اختلف منهجه عن كثير من معاصريه والذين ضربوا النحو في أصالته و تراثه بدعوى التجديد فيه.

فعلى العكس من ذلك وجدنا أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح قد استند على هذا التراث النحوي العربي الأصيل، ليبلور أفكاره النحوية التجديدية فيه والمحافظة عليه بإعادة إحيائه من جديد. فكانت النظرية الخليلية الحديثة التي أسسها مع نخبة من النحاة والتي تبنّت أفكار ومبادئ المدرسة الخليلية القديمة، والتي تعني نحو الخليل وسيبويه ومن تبعهم، كسيرورة لهذه المدرسة، وحركة من حركات التجديد والتحديث في النحو العربي.

وهناك من رأى عدم جدوى مثل هذه الحركات برمتها في النحو العربي، فجاء في قوله: «إن محاولات التيسير والتجديد قد تعاملت مع النحو الواصل إلينا من النحاة، بمعنى أنها محاولات توقفت عند النحو العلمي كما هو مدوّن في كتب النحاة، ولم يجرّب أصحاب هذه المحاولات خوض غمار (النحو العملي) بما يدل عليه من قوانين وسنن تجري وفقه الألسنة»[1] ، وقال أيضا:«إن حركة التيسير والإصلاح كانت خاضعة خضوعا تاما للتفكير اللغوي التقليدي... ولا يظهر في أعمالهم أدنى أثر لعلم اللغة إلا بطريق غير مباشر».[2]

وما يُكذّب هذا القول ما أبدعه أستاذنا في نظريته الخليلية الحديثة والتي لم يهدف فيها إلى إصلاح النحو العربي القديم وما علق به من شوائب وتعقيدات بأن يجعله مختصرا أو يعيد ترتيب أبوابه على غرار ما وجد عند بعض النحاة المحدثين.بل رأينا الأستاذ يحيي مفاهيم عربية أصيلة، ويصحّح أخرى طُمس معناها نتيجة قصور فهمنا لما قصده منها الأوائل. وتفطّن الأستاذ إلى الكشف عن نظريته اللغوية الحديثة التي منبعها نموذجا عربيا أصيلا في محاولة لخلق هذا التمازج بين الفكر النحوي العربي القديم، والفكر اللساني الحديث، والتطور العلمي المعاصر، بتزكية الأفكار النحوية للخليل وسيبويه ومن تبعهم كأصل يُستند عليه في كل هذا، مع مقابلتها بما أتى به الغرب من نظريات لغوية حديثة.

---

[1] – النحو الغائب، عمر يوسف عكاشة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، ط1، 2003 م، ص41.

[2] – المرجع نفسه، ص41.

هذه النظرية التي قامت في ذهنه بعد القراءة المتأنية الدقيقة لمفاهيم النحو العربي ثم سعت إلى إعطاء منهج حداثي لدراسة نحو العربية، وقد سعى الأستاذ إلى ترسيخ مبادئها بإعطائها ما يميزها من مفاهيم ومصطلحات وطرق تحليل خاصة بها على غرار ما تعرف به كل النظريات اللغوية الحديثة. وفي هذا المجال فإن الأستاذ وقف مع الكثير من المفاهيم والمصطلحات النحوية العربية الأصيلة والتي استغلق فهمها عند البعض أو أُسقط عليها مفاهيم أرسطية فطمس معناها، فرأى ضرورة تصحيحها مبرزا ما فيها من العلمية والدقة المتناهية إذا فهمت على أصلها بغير الوجه الذي آلت إليه، والذي سبّب هذه الإشكالات التي عقدت نحونا العربي، وغيّرته إلى غير صورته الطبيعية التي جاء بها عند الأوائل.

والأستاذ الحاج صالح لم يحدث القطيعة التامة مع ما جاءت به النظريات اللغوية الحديثة في العالم، ولم يناد بذلك، بل نجده يدعو إلى الاستفادة منها كلما دعت الضرورة لذلك، فهذا من طبيعة العلم الذي لا أرض له.

ولم يكن الأستاذ مقلّدا أو مجرد ناقل أمين لأقوال النحاة الأوائل، إذ كانت نظريته اكتشاف على اكتشاف، ورؤية على رؤية، ولا غرابة في ذلك، لأن هذه النظرية الأصلية التي غيرتها الملابسات التي تعاقبت عليها من دخول للمنطق الأرسطي في مفاهيمها أو استغلاق لفهمها عند المتأخرين، كل ذلك حجب رؤية حقيقة هذه النظرية التي فيها من العلمية ما تضاهي به أحدث النظريات اللغوية الغربية.

فكانت رؤية الأستاذ منسجمة، زاوج فيها بين الأفكار النحوية العربية الأصيلة، والتطورات العلمية الحديثة، في دراسته هذه التي كشفت لنا عن منهجه في تصوّر الحلول اللازمة لمعالجة مشكلة الحداثة في النحو العربي، والتي رفض أن تكون تقليدا أعمى سلبيا، واهتدى إلى فكرة جديدة تحاول أن تعفي النحو العربي وتحصّنه من أن يقف في مكانه جامدا، أو ترجعه إلى ما وصل إليه من صورة معقدة عند النحاة المتأخرين. فاكتشف الحداثة النحوية العربية، مرتكزا على ما أحياه من مفاهيم ومصطلحات نحوية أصيلة مع ربطها بالمنطق الرياضي الذي هُيأ لها من قبل، محتذيا حذو شيخه الخليل الذي كان رياضيا.

ويمكن أن نقسم منهجه النحوي الحداثي هذا على مجالين هامين هما:

أ – **على مستوى المفاهيم:** إحياؤه للمفاهيم والمصطلحات العربية الأصيلة، وكشفه عن دلالاتها الحقيقية، والرياضية، والتي جاءت بمنهجية وعلمية مستقلة عند النحاة الأوائل والتي تصلح أن تكون مبادئً لنظرية لغوية نحوية.

ب – **على المستوى التقني:** استثماره لهذه المفاهيم ودلالاتها الحقيقية بصورة عملية في تطوير هذه اللغة، وضمان حيويتها واستمراريتها.

و الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح لم يكن الوحيد الذي عمل مع التراث النحوي، فلسانيات التراث علم قائم بذاته، عمل فيه كثير من النحاة العرب المحدثين، الذين حاولوا دراسته دراسة علمية في محاولة لإخراج النحو العربي في صورة تتماشى وروح العصر، فقد اختلفت المنهجية في إخراج هذا النحو بمعارفه الأصلية في بعدها العلمي، والمنهجي.

إن الأستاذ الحاج صالح في منهجه هذا يمتلك إبداعا نحويا جديدا، استخدم فيه قوة ذهنية كبيرة، فكرية، وعلمية بأن وضع المفاهيم التقليدية في مظانها، فقد أثرت فيه الاتجاهات التقنوية الحديثة التي استند عليها كوسائل، وأساليب، وأدوات في تفعيل هذه المفاهيم التقليدية من خصوصيات منهجية وعلمية، وهي راجعة إلى طبيعة دراسته للرياضيات، والمناهج اللغوية الحديثة، واطلاعه على معايير الفلسفة، والعلم، والمنطق، والحاسوب، و كذا استدلاله بأقوى وسائل البرهان لرد الشبهة، وإبراز الحقائق المغيبة.

فقد استند إلى ما وصل إليه العلم من وعي بضرورة استخدام المنطق الرياضي في العلوم الحديثة، ومنها العلوم اللغوية، ونحونا العربي لم يكن بمنأى عن هذا كله، مما مكّن الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح من الكشف عن النظرية النحوية العربية، واستثمارها في تحويل العلوم الإنسانية المرنة إلى الآلة، وأيضا استثمارها في تعليم اللغات ، وهذا خير دليل على قدرته على تحويل النحو العلمي، إلى نحو عملي.

نتائج الفصل الثالث:

نجملها في النقاط التالية:

1- الأستاذ الحاج صالح لم يكن مقلدا، وإن كان يتكئ على نحو القدامى، فقد أبدع النظرية الخليلية الحديثة، التي استخدمت في مجالات حديثة، كتعليم اللغات، والحوسبة.

2 – يرتكز الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح على المنطق الرياضي في إخراج إبداعه النحوي.

3 – لم يقتنع الحاج صالح بنقل واقع الحداثة النحوية الغربية، بل أبدع حداثة نحوية عربية جذورها عربية أصيلة.

4 – حرص على ربط الماضي بالحاضر فأحيا التراث النحوي القديم، وما يميزه من مفاهيم، ومصطلحات عربية أصيلة، وأسقط عليها التفكير الرياضي، والمنهج العلمي لإثبات القضايا التي هي متداولة في العلوم اللغوية النظرية حاليا.

5 – تأكيده على ضرورة إعادة النظر في المفاهيم النحوية العربية التي استخدمت بغير وجوهها الأصلية، بسبب فهمنا الحاضر لها، والذي لا يطابق هذه الوجوه الأصيلة.

6 –اقتناعه بأن يعاد النظر في النحو العربي، وتعليمه، لا من واقع غربي، أو ما وجد عند النحاة المتأخرين، بل من واقع النحو العربي الأصيل الذي جاء به الأولون.

7 – إن جهود الحاج صالح تنبئ عن ميلاد فكر نحوي جديد يعيد للغة العربية حيويتها، ويحيي مجدها العلمي والحضاري.

8 – عودته إلى التراث النحوي العربي مسلح بمستجدات البحث العلمي اللغوي الحديث، جعلته متمكنا من الكشف عن خفايا علمية في هذا التراث غابت عنا.

9 – الحاج صالح جمع بين الأصالة، والمعاصرة في تفكيره النحوي، فالأصالة عنده الاعتزاز بالتراث اللغوي العربي، وإعادة إحيائه، ودراسته وفق منهجية علمية لغوية، والمعاصرة تتمثل في استخدامه لهاته الدراسة في التقنيات الحديثة، التي تضمن للغة استمراريتها، و حيويتها، وعصرنتها، كمجال الحاسوب، وتعليمية اللغات.

10 – إن الاطلاع على تراثنا النحوي العربي يدفعنا إلى الاعتزاز، والافتخار به، ويشكل دافعا للأجيال لمواصلة البحث، والابتكار فيه.

الخاتمة

الخاتمة:

وفي خاتمة دراستنا هذه نجمل أهم النتائج المتوصل إليها للإجابة عن أهم تساؤلات بحثنا هذا، ونوجزها في النقاط التالية:

1- الأصالة عند عبد الرحمن الحاج صالح إبداع ومغايرة، ولم يقابلها بكلمة الحداثة، بل قابلها بكلمة التقليد، والذي قرّره في مظهرين في نحونا العربي، أولهما تقليد النحاة المتأخرين، وثانيهما تقليد النظريات اللغوية الغربية.

2- لقد حقق الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح أصالة النحو العربي، وردّ شبهة المؤسسة الاستشراقية، ومن تبعها من النحاة المحدثين العرب مستعملا لذلك شهادة العقل والتاريخ.

3- اعتداد الحاج صالح بنحو المتقدمين، خاصة الخليل وسيبويه، ومن تبعهم من النحاة المتأخرين أمثال الرضي والسهيلي، وابن جني. و موقفه من النحاة المتأخرين، والذين استغلق عليهم فهم مقاصد نحو المتقدمين، وبذلك كان لهم اليد في إعاقة الحركة الفكرية للنحو العربي.

4- اعتماده اعتمادا كبيرا على (الكتاب)، وما تضمنه من آراء نحوية لسيبويه وشيخه الخليل في الكشف عن الحقائق النحوية العلمية، وقد مكنّه من ذلك كثرة مدارسته له. فقد أعطى الحاج صالح قيمة كبيرة للمصادر النحوية القديمة، ورأى ضرورة عدم التخليط بينها وبين الكتب شبه العلمية، والتي قد تكون وضعت أساسا للتسلية والحكايات، فقد أبدى تحفظا كبيرا منها.

5- اعتماده على النص الأصلي أهلّه لتحري الحقيقة اللغوية صحيحة، مع فهم معناها الحقيقي الذي قصده النحوي الأول، وعدم الاكتفاء فقط بشروح هاته النصوص الذي قد يُبعد عن الحقيقة أحيانا. وأيضااعتماده المسح الشامل للنصوص اللغوية في استخلاصه للحقائق النحوية، واستخدامه المنهج الإحصائي، وأيضا طريقته البرهانية وهي المقايسة الدلالية كل هذا أهلّه إلى الوصول إلى الدقة في النتائج، وكذا الموضوعية في الحكم.

6- كشفه عن الخصائص التي ميّزت السماع اللغوي العربي، وجعلته سماعا لغويا علميا من خلال تفطّنه إلى إبراز أهم الحقائق العلمية فيه، كل هذا مقطوع الصلة عما ظهر في النظريات اللغوية الحديثة، فالموافقة معها أو المخالفة لا يمكنها أن تنفي علمية التراث النحوي العربي القديم بحال من الأحوال.

7- لم يقصد الحاج صالح إلى رفض التجارب اللسانية الحديثة في العالم الغربي، وبالتالي قرّر أن النقص ليس في هذه المناهج في حد ذاتها، وإنما هو في الاعتقاد بكمال كل حديث، وكل أجنبي، والذي يرافقه هجوم على الموروث اللغوي العربي الأصيل، أو تناسيه بدعوى الحداثة.

8- عبد الرحمن الحاج صالح في تفكيره النحوي ربط بين الفكر النحوي العربي الأصيل، والفكر اللساني المعاصر، وكان موقفه الانفتاح على النظريات اللغوية الغربية الحديثة لا الانصهار فيها.

9- الأستاذ الحاج صالح لم يكن مقلّدا أو اجترارياً، وإن كان يتّكئ على نحو القدامى، فقد أبدع النظرية الخليلية الحديثة التي اُستثمرت في مجالات حديثة كتعليم اللغات، والحوسبة.

10- تأكيده على ضرورة إعادة النظر في بعض المفاهيم، والمصطلحات النحوية العربية التي استخدمت بغير وجوهها الأصلية بسبب فهمنا الحاضر لها، والذي لا يطابق هذه الوجوه الأصيلة.

11- اقتناعه بأن يعاد النظر في النحو العربي وتعليمه، لا من واقع غربي، أو ما وُجد عند النحاة المتأخرين، بل من واقع النحو العربي الأصيل الذي جاء به الأولون.

12- يرتكز الدكتور الحاج صالح على المنطق الرياضي في إخراج إبداعه النحوي.

13- إن جهود الأستاذ الحاج صالح في النحو العربي تنبئ عن ميلاد فكر نحوي جديد يعيد للغة العربية حيويتها، ويحيي مجدها العلمي والحضاري.

14- للوصول إلى الأحكام الموضوعية فإنه يستعمل أساليب التفكير النحوي الناقد الذي يستند على الاستنباط، والتفسير، والتقويم، وإعطاء الحجج بعد التعرف على الافتراضات واستيعابها، والقدرة على تقويمها بعد ذلك، وأيضا تحليل المشكلة وفحص حقائقها.

15- لا يُصدر أحكامه إلا بعد مناقشات علمية مقنعة، يستعمل فيها طرائق برهنة مختلفة و مناسبة.

16- الأستاذ الحاج صالح في تفكيره النحوي لم يعرف الانغلاق، وهذا ما أهلّه إلى الاتصّاف بالعلمية أكثر.

17- إن الاطلاع على تراثنا النحوي العربي الأصيل يدفعنا إلى الاعتزاز والافتخار به، ويشكّل دافعا لمواصلة البحث والابتكار فيه.

18- الأستاذ الحاج صالح لم يقصد إلى التأليف النحوي في شكل كُتب، وبقي نتاجه المعرفي رهين مقالات تحمل مادة علمية غنية وثرية، ولكنها مشتتة ومتناثرة، مما يقف عائقا أمام يسر الاطلاع عليها.

19- إن أفكار الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح النحوية جديرة بأن تنشر وتناقش بتدارسها في الجامعات الجزائرية و العربية لتعميم الفائدة.

20- إن جهود الأستاذ الحاج صالح اللغوية الأخرى غير النحوية غنية ومتنوعة في إنتاجه اللغوي الزاخر في عدة مجالات منها: اللسانيات، والتعليمية، والصوتيات، وعلم المصطلح، والمعاجم، والترجمة...وغيرها، فهي جديرة بأن يُفرد لكل منها دراسات أكاديمية مستقلة.

المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1- **أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي**، عفيف دمشقية، بيروت، ط1، 1978 م.

2- **إحياء النحو**، إبراهيم مصطفى، دار الأفاق العربية، دط، 2003 م.

3- **الاستشهاد و الاحتجاج باللغة**، محمد عيد، عالم الكتب، ط3، 1988 م.

4- **أسرار العربية**، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق وتعليق بركات يوسف هبود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط1،1999 م.

5- **أسس المنطق الصوري ومناهج البحث العلمي**، ماهر عبد القادر محمد، دار المعرفة الجامعية، دط،1998م.

6- **الأسلوب (دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية)**، أحمد الشايب، مكتبة النهضة المصرية، ط12، 2003م.

7- **الأشباه والنظائر في النحو**، جلال الدين السيوطي، مؤسسة الرسالة،ط1، 1985م.

8- **إشكاليات القراءة و آليات التأويل**، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء المغرب، ط7، 2005 م.

9- **الأصول (دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)**، تمام حسان، عالم الكتب، د.ط، 2000م.

10- **أصول التفكير النحوي**، علي أبو المكارم، دار غريب، ط1، 2007 م

11- **أصول النحو (دراسة في فكر الأنباري)**، محمد سالم صالح، دار السلام، ط1، 2006 م.

12- **أصول النحو العربي (في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي)**، بكري عبد الكريم، دار الكتاب الحديث، ط1، 1999م.

13- **أصول النحو العربي (ورأي ابن مضاء و ضوء علم اللغة الحديث)**، محمد عيد، عالم الكتب، ط1، 1997م.

14- **الاقتراح في علم أصول النحو**، جلال الدين السيوطي، دار المعرفة الجامعية، دط، 2006 م.

15- الأمالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم الفاحي، تحقيق صلاح بن فتحي هلل، السيد بن عباس الجليمي، المكتبة العصرية، بيروت صيدا، دط، 2003م.

16- **الإمتاع والمؤانسة**,أبو حيان التوحيدي، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 2007م.

17- **الإنصاف (في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين)**، كمال الدين أبو البركات عبيد الله الأنباري، تقديم حسن حمد، إشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1998 م.

18- **الإيضاح في علل النحو**، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار العروبة، دط، 1959 م.

19- **البحث اللغوي**، محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، دط، دت.

20- **البحث اللغوي عند العرب**، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط8، 2003 م.

21- **بحوث و دراسات في علوم اللسان**، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، دط، 2007 م.

22- **بحوث و دراسات في اللسانيات العربية**، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، دط،2007م.

23- **البيان والتبيين**، أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، دط، دت.

24- **تاريخ الأدب العربي** ، كارل بروكلمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، 1994 م.

25- **تجديد النحو ونظرة سواء**، أمين عبد الله سالم ،مطبعة الأمانة، ط1، 1986 م.

26- **التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي)**، مسعود صحراوي، دار الطليعة بيروت، ط1، 2005 م.

27- **تطبيقات في المناهج اللغوية**، إسماعيل أحمد عمايرة، دار وائل، ط1، 2000 م.

28- **التعليل النحوي (في الدرس اللغوي القديم و الحديث)**، خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، دار السيرة، ط1، 2007م.

29- **التفسير الكبير**، الفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط3، دت.

30- **جمهرة اللغة**، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، دار الكتب العلمية، ط1، 2005م.

31- **الحيوان**، أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ، وضع حواشيه وعلق عليه محمد باسل عبود، دار الكتب العلمية، ط1، 1998 م.

32- **خزانة الأدب (ولب لباب لسان العرب)**، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح محمد عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط4،1997 م.

33- **خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري**، سعود غازي أبو تاكي، دار غريب، ط1،2005م.

34- **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، ط1، 2006 م.

35- **الخطاب الأدبي (من النشأة إلى التلقي دراسة تحليلية نموذجية)**، نواري سعودي أبو زير، مكتبة الآداب، ط1، 2005 م.

36- **الخلاصة النحوية**، تمام حسان، عالم الكتب، ط1، 2000 م.

37- **دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها**، صاحب أبو جناح، دار الفكر عمان، ط1، 1998 م.

38- **دراسات و تعليقات في اللغة**، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط1، 1994 م.

39- **دراسات ونصوص لغوية**، محمد ابراهيم البنا، دار ابن حزم، ط1، 2006م.

40- **رؤى لسانية في نظرية النحو العربي**، حسن خميس الملخ، ط1، 2007 م.

41- **الرد على النحاة**، ابن مضاء القرطبي، دار المعارف، ط3، دت.

42- **السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة**، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، دط، 2007 م.

43- **شرح شافية ابن الحاجب**، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي، دار الكتب العلمية ، دط، دت.

44- **شرح كافية ابن الحاجب**، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، تقديم وشرح إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، ط2، 2007 م.

45- **شرح كتاب سيبويه**، أبو سعيد السيرافي، تحقيق وتقديم رمضان عبد التواب، محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، 1986 م.

46- **شرح المفصل للزمخشري**، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، تقديم إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 2001 م.

47- **الصاحبي (في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها)** ، ابن فارس، دار الكتب العلمية، ط1، 1997 م.

48- **ضحى الإسلام**، أحمد أمين، دار الكتاب العربي بيروت لبنان، ط3، دت.

49- **طبقات فحول الشعراء**، محمد ابن سلام الجمحي، دار المدني جدة، دط، دت.

50- **طبقات النحويين واللغويين**، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، دار المعارف بمصر،د ط، 1973م.

51- **العربية وعلم اللغة البنوي**، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، دط، 1988م.

52- **العين**، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، دار مكتبة الهلال، دط، دت.

53- **الفاضل**، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط2، 1995 م.

54- **فصول في علم اللغة العام**، محمد علي عبد الكريم الرويني، دار الهدى، دط، 2009م.

55- **فصول في فقه اللغة العربية**، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط6، 1999 م.

56- **في أصول النحو العربي**، سعيد الأفغاني، مطبعة جامعة دمشق، ط3، 1964 م.

57- **في اللهجات العربية**، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، دط، دت.

58- **في النحو العربي (قواعد و تطبيق على المنهج العلمي الحديث)**، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، ط2، 1986 م.

59- **في رحاب اللغة العربية**، عبد الجليل مرتاض، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، 2004م.

60- **القياس في اللغة العربية**، محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، ط1، 1995م.

61- **القياس في النحو العربي (نشأته وتطوره)**، سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، 1997 م.

62- **الكتاب**، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، ط3، 1996 م.

63- **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، محمد علي التهانوي، مكتبة لبنان ناشرون، دط ، دت.

64- **اللباب في علل البناء والإعراب**، أبو البقاء عبد الله بن حسين العكبري، دار الفكر، ط1، 1985 م.

65- **لسان العرب المحيط**، ابن منظور، تقديم عبد الله العلايلي، دار لسان العرب، دط، دت.

66- **اللسانيات النشأة والتطور**، أحمد مومن، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، دت.

67- **اللسانيات وأسسها المعرفية**، عبد السلام المسدي، الدار التونسية للنشر، دط، 1986 م.

68- **اللغة بين المعيارية و الوصفية**، تمام حسان، عالم الكتب، ط1، 2001م.

69- **اللغة العربية معناها ومبناها**، تمام حسان، عالم الكتب، ط4، 2004 م.

70- **لهجات العرب في القرآن الكريم (دراسة استقرائية تحليلية)**، عبد الله عبد الناصر جبري، دار الكتب العلمية، ط1، 2007م.

71- **اللهجات العربية**، إبراهيم محمد نجا، دار الحديث القاهرة، دط، 2008 م.

72- **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، دط، 1996م.

73- **ما تلحن فيه العامة**، أبوالحسن علي بن حمزة الكسائي، مكتبة الخانجي، دط، دت.

74- **مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، نور الهدى لوشن، المكتبة الجامعية الأزريطة، دط، 2003 م.

75- **مبادئ في اللسانيات**، خولة طالب الابراهيمي، دار القصبة للنشر، ط2، 2006 م.

76- **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، ضياء الدين بن الأثير، تقديم وتعليق أحمد الحوافي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطبع والنشر دط، دت.

77- **المدارس النحوية** ، التواتي بن التواتي ، دار الوعي ، دط ، 2008 م.

78- **المدرسة النحوية في مصر والشام (في القرنين السابع والثامن من الهجرة)**، عبد الله سالم مكرم، ط1، 1980 م.

79- **المدخل إلى دراسة النحو العربي**، علي أبو المكارم، دار غريب، دط، 2006 م.

80- **مدرسة الكوفة**، مهدي مخزومي، المجمع الثقافي، دط، 2002 م.

81- **مجالس العلماء**، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، 1999 م.

82- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، دار الجيل، دط، دت.

83- **المستشرقون والمناهج اللغوية**، إسماعيل أحمد عمايرة، وائل للنشر والتوزيع عمان الأردن، ط3، 2002 م.

84- **المصطلح النحوي(نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري)**، عوض حمد الفوزي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط1، 1981 م.

85- **مظاهر التجديد النحوي (لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة)**، ياسين أبو الهيجاء، عالم الكتب، ط1، 2006 م.

86- **معاني القرآن**، أبو زكريا يحي بن زياد الفراء، عالم الكتب، ط3، 1983م.

87- **معاني القرآن**، سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي الأخفش، تحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد،عالم الكتب، ط1، 1985 م.

88- **معجم مقاييس اللغة**، أبو حسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، ط 1 ، 1991 م.

89- **معرفة اللغة**، جورج يول، ترجمة محمود فراج عبد الحافظ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2000 م.

90- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، دط، دت.

91- **مفتاح العلوم**، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، دار الكتب العلمية، ط1،2000 م.

92- **مقاربات منهاجية**، صالح بلعيد، دار هومة، دط، 2004 م

93- **منهج البحث اللغوي**، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، دط، 2003م.

94- **الموقعية في النحو العربي(دراسة سياقية)**، حسين رفعت حسين، عالم الكتب، ط1، 2005 م.

95- **نحو التيسير (دراسة ونقد منهجي)**، أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، دط، 1984 م.

96- **النحو العربي أعلام ونصوص**، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، دط، 2003 م.

97- **النحو العربي بين الأصالة والتجديد**، عبد المجيد عيساني، دار ابن حزم، ط1، 2008م.

98- **النحو العربي و الدرس الحديث (بحث في المنهج)**، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، دط، 1986م .

99- **النحو العربي والمنطق الأرسطي(دراسة حفرية تداولية)**، الأزهري ريحاني، منشورات اتحاد الكتاب الجزائريين،2005م.

100- **النحو والنحاة (بين الأزهر والجامعة)**، محمد عرفة، دط، دت.

101- **النحو والنحاة (المدارس والخصائص)**، خضر موسى، عالم الكتب، ط1، 2003 م.

102- **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، محمد الطنطاوي، راجعه وعلق عليه محمد اللحام، مؤسسة الريان، دط، 2005 م.

103- **نظرية النحو العربي(دراسة تحليلية للتراث اللغوي العربي من منظور علم النفس الإدراكي)**، كمال شاهين، دار الفكر العربي، ط1، 2002 م.

104- **همع الهوامع (في شرح جمع الجوامع)**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المكتبة التوفيقية، دط، دت.

المراجع الأجنبية:

105- ***Dictionnaire de linguistique***, Jean Dubois, Larousse, 1989.

106- ***Dictionnaire des sciences du langage***, Franck NEVEU, Armand Colin, 2004.

107- ***Éléments de linguistique général*e,** André Martinet, Armand Colin, 1999.

108- ***Les grandes théories de la linguistique : De la grammaire comparée à la pragmatique***, Marie-Anne PAVEAU, Gevrges-Elia SARFATI, Armand Colin , 2003.

المجلات:

109-**مجلة المجمع الجزائري للغة العربية**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية الجزائر، (العدد02، ديسمبر 2005م)، (العدد 04، ديسمبر 2006م)، (العدد 06، ديسمبر 2007 م).

الكتب الإلكترونية:

110-**الحروف**، الفرابي www.al_mostafa.com.

111-**سر الفصاحة**، عبد الله بن محمد بن سنان الخفاجي .www.almeshkat.net /books/index.php.

المقالات الإلكترونية:

112- «**العامل بين النظرية الخليلية الحديثة و الربط العاملي لنوم تشومسكي**»، شفيقة العلوي،annales-uni-masta.dz (2009/03/07م).

113- «**عبد الرحمن الحاج صالح**»، فؤاد بو علي، شخصيات أدبية وعربية، منتدى ملتقى الأدباء والمبدعين العرب.www.almoltaqa.com (2009/02/26م).

114- «**اللسانيات الحاسوبية**»، عز الدين غازي ،منتدى علم النفس المعرفي .www.psy-conyntive.net (05 /04 /2009م).

115-«**المقاربة الحاسوبية للمعنى**»، عز الدين غازي، منتدى الحوار المتمدن، www.ahewar.org (2009/08/21)

116-«**المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة**»، محمد صاري، .faculty.ksu.edu/documents (2009/03/07م).

فهرس الموضوعات

فهـــــــرس الموضوعـــــات

الموضوعات	الصفحة
مقدمة	أ ب ج د
تمهيد: ترجمة لعبد الرحمن الحاج صالح، و مراحل تطور التفكير النحوي العربي ...	6
عبد الرحمن الحاج صالح، حياته، إنجازاته اللغوية والعلمية.....	7
حياة عبد الرحمن الحاج صالح.....	7
جهوده اللغوية والعلمية.....	8
مراحل تطور التفكير النحوي العربي.....	18
طور النشأة والنمو.....	18
طور التطور.....	21
من ابن السراج إلى ابن الأنباري.....	22
بعد القرن الخامس الهجري.....	23
العصر الحديث.....	24
الفصل الأول: إثبات أصالة النحو العربي عند الحاج صالح.....	26
توطئة.....	27
المبحث الأول: النحو العربي ومنطق أرسطو.....	28
المطلب الأول: شبهات تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي وتاريخها وأدلة إبطالها.....	29
أدلة عقلية.....	29
أدلة تاريخية.....	29
المطلب الثاني: الرد على هذه الشبهات.....	36
المطلب الثالث: تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي.....	45
رفض العلماء المسلمين للمنطق.....	45
دخول المنطق للنحو العربي.....	46
غزو منطق أرسطو الفكر العربي وامتزاجه بالنحو العربي.....	47
المبحث الثاني: النظريات اللغوية الغربية الحديثة والنحو العربي.....	52
المطلب الأول: البحث اللغوي الحديث وأصالة الفكر النحوي العربي.....	53

المطلب الثاني: البنوية والنحو العربي اختلافهما النظري والمنهجي..... 61
أهم ما يتفق فيه النحو العربي مع اللسانيات البنوية..... 62
أهم ما يختلف فيه النحو العربي عن البنوية..... 66
نتائج الفصل الأول..... 78
الفصل الثاني: الفصاحة والسماع اللغوي العلمي عند العرب في منظور الحاج صالح..... 80
توطئة..... 81
المبحث الأول: الفصاحة..... 82
المطلب الأول: تحديده مفهوم الفصاحة كمصطلح نحوي لغوي..... 83
المطلب الثاني: المقاييس المكانية الزمانية للفصاحة السليقية..... 93
المبحث الثاني: اللغة العربية وأسطورة اللغة المشتركة بإزاء اللهجات العربية..... 101
المطلب الأول: النحاة المحدثون وفكرة الخلط بين اللغة الأدبية واللهجات..... 102
المطلب الثاني: الأدلة التاريخية..... 105
المطلب الثالث: الأدلة الإحصائية..... 117
المبحث الثالث: السماع اللغوي العلمي العربي..... 120
المطلب الأول: محتوى المسموع وخصائصه..... 121
المطلب الثاني: مقاييس الصحة لمحتوى المسموع..... 127
المقاييس العامة..... 127
مناهج توثيق النصوص عند النحاة العرب وتحقيقها..... 130
المطلب الثالث: المسموع والشواهد..... 132
المسموع المستقرى غير الشواهد..... 132
بيان حقائق..... 133
المطلب الرابع: العنصر البشري في التحريات الميدانية..... 135
صفات اللغوي المتحري..... 135
المورد أوصافه وما يشترط فيه من شروط..... 136
نتائج الفصل الثاني..... 138
الفصل الثالث: تجديد الفكر النحوي عند عبد الرحمن الحاج صالح..... 140

توطئة..... 141
المبحث الأول: النظرية الخليلية الحديثة ومبادؤها الأساسية..... 143
المطلب الأول: مبادئ ومفاهيم النظرية الخليلية الحديثة..... 144
مفهوم الاستقامة..... 144
مفهوم الانفراد..... 144
الموضع والعلامة العدمية..... 147
مفهوم العامل..... 148
التمييز بين الكلام كبنية والكلام كخطاب..... 149
المطلب الثاني: التحليل النحوي العلمي عند الخليل وأتباعه..... 153
المستوى الأدنى من اللغة والتحليل العمودي..... 153
مستوى الكلمة ومثالها..... 154
استنباط البنى أو المثل في القياس..... 155
مفهوم اللفظة كوحدة قابلة للامتداد..... 156
المبحث الثاني: حوسبة التراث النحوي العربي..... 157
المطلب الأول: اللسانيات الحاسوبية والتعريف بها..... 158
المطلب الثاني: النظريات اللغوية كأساس للعلاج الآلي للغات..... 160
النظريات اللغوية الغربية والعلاج الآلي للغات..... 160
النحو العربي الخليلي كمصدر لبناء نمط لغوي جديد..... 161
المطلب الثالث: منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات..... 162
مفهوم الباب ومفهوم المثال..... 163
مفهوما الأصل والفرع..... 164
مفهوم القياس في النحو العربي..... 165
مفهوم اللفظة..... 166
مستوى الكلم..... 167
مستوى أبنية الكلام، نظرية العامل العربية..... 168
ظاهرة الإطالة (أو التكرار والتثمية)..... 169
مستوى ما فوق العمل..... 170

المبحث الثالث: آراؤه التعليمية واستثمار النظرية الخليلية الحديثة في تعليم النحو..... 172
المطلب الأول: صعوبة تعلم النحو العربي..... 173
المطلب الثاني: تحديد أطراف المشكلة..... 175
ما يخص المشكلة من جانب المعلم..... 175
ما يخص المادة اللغوية المختارة..... 177
المطلب الثالث: استثمار النظرية الخليلية الحديثة في ميدان تعليم اللغات..... 180
نتائج الفصل الثالث..... 184
الخاتمة..... 185
فهرس المصادر والمراجع..... 190